

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى
(1990-2008)

إعداد الطالب
منصور فالح إسماعيل الحيصه

إشراف
الأستاذ الدكتور مازن العقيلي

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2009

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

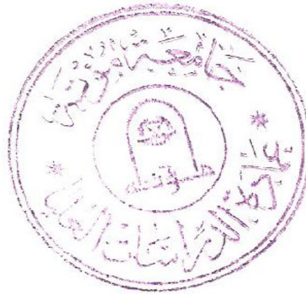
تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب منصور فالح الحيصة الموسومة بـــ:

الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى 1990-2008

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ. د. مازن أحمد العقيلي		2009/08/09	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبدالفتاح علي الرشدان		2009/08/09	عضواً
د. صداح أحمد الحباشنة		2009/08/09	عضواً
د. سعد فيصل السعد		2009/08/09	عضواً



عميد الدراسات العليا

أ.د. نضال صالح الحوامدة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى كل من ساعدني على مواجهة الصعاب ... الى من رباني صغيراً .... ودعمني كبيراً .... وواصل معي طريق حياتي العلمية الطويلة .

روح والدي الطاهرة

الى من غمرتني بحبها .... وأحاطتني بدفء حنانها .... ففي حضنها وجدت غذائي.... شربت من كأس لبنها ونهلت من معين مادة الحياة عندها.... فقد أرضعتني الحب والوفاء ... وعلمتني كيف أصبو الى العلم وأطلبه ...طفلاً رضيعاً .... وصبياً يافعاً .... وأسعى اليه على حيطان سن الرشد والبلوغ ... والدتي موئل العلم والإيمان .... وباحة الحب والحنان .

والدتي الحبيبة

الى سندي وعزوتي في الحياة ... الى من سكنوا قلبي صغاراً وكباراً .. الى الذين اعتلوا قمم الجبال وأعطونا النصح والإكتمال

اخواني وأخواتي

إلى من ساعدنوي وتحملوا المشاق الصعاب... إلى من سهروا الليالي ووقفوا بجانبي وشجعوني أثناء الدراسة وكتابة البحث

زوجتي وأولادي

منصور الحيصة

الشكر والتقدير

أول شكري اتوجه به إلى رب العالمين .... الذي وضعني على الصراط

المستقيم وتوج هذا العقل وسقاه بماء العلم

إلى من ساندوني في مسيرة الدراسة وحققوا ما رجوته من أمل

إلى أساتذتي الكرام جميعاً

إلى الأستاذ الدكتور مازن العقيلي

الذي تلطف بالإشراف على هذا البحث وقدم لي المعلومات التي أفادت هذا البحث

وأعطاني من وقته وجهده الكثير فله مني جزيل الشكر والعرفان

إلى كافة أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل:

الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان

الدكتور صداح الحباشنة

الدكتور سعد السعد

منصور فالح الحيصة

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	**الإهداء**
ب	**الشكر والتقدير**
ج	**فهرس المحتويات**
هـ	**الملخص بالعربية**
و	**الملخص باللغة الإنجليزية**
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها
1	1-1 مقدمة الدراسة
3	1-2 مشكلة الدراسة
3	1-3 أهداف الدراسة وأهميته
3	1-4 أهمية الدراسة
4	1-5 حدود الدراسة
4	1-6 فرضيات الدراسة
5	1-7 أسئلة الدراسة
5	1-8 منهجية الدراسة
15	1-9 مصطلحات الدراسة
17	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
17	2-1 البنية الهيكلية للنظام الدولي الحالي
27	2-2 نظرية القوة في العلاقات الدولية
35	2-3 الدراسات السابقة
39	الفصل الثالث: النظام السياسي والاقتصادي للجمهورية الصينية
39	3-1 المؤسسات السياسية المؤثرة في النظام السياسي الصيني
58	3-2 النظام الاقتصادي للدولة الصينية

المحتوى	الصفحة
الفصل الرابع: مقومات القوة للجمهورية الصينية	70
4-1 الإمكانيات الاقتصادية المتاحة أمام الصين	70
4-2 الإمكانيات العسكرية والتكنولوجية	95
4-3 طموحات الصين كقوة عالمية مؤثرة في النظام الدولي	103
الفصل الخامس: التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه النمو الصيني	111
5-1 التحديات الداخلية التي تواجه النمو الصيني	111
5-2 التحديات الخارجية التي تواجه النمو الصيني	130
5-3 تقييم عناصر القوة والضعف للصعود الصيني	151
5-4 السيناريوهات المستقبلية لنمو الصين كقوة عالمية	171
الخاتمة	197
النتائج	201
المراجع	204

الملخص

الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى
(1990-2008)

منصور فالح إسماعيل الحيصه
جامعة مؤته - 2009

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وفهم مقومات وعناصر القوة التـي تمتلكهـا الـصين وتؤهلها للنمو كقوة عالمية مؤثرة في النظام الدولي، وقد إعتمدت الدراسة على منهج تحليـل النظم في تحليل السياسة الخارجية الصينية في الفترة (1990-2008) وقد انطلقت الدراسـة من عدد من فرضيات منها أن المتغيرات الداخلية والخارجية أثرت على صعود الصين كقوة عالمية مؤثرة في النظام الدولي، أيضاً طبيعة النظام الدولي أثرت في المرحلة الراهنة علـى صعود الصين كقوة عالمية مؤثرة في النظام الدولي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

1. إن التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية الصينية هي تحولات تكتيكية وليست استراتيجية حيث أن إعادة توحيد تايوان ولعب دور قيادي في آسيا هما من صلب الاستراتيجية الصينية، والتحول كان في التكتيكات الصينية اتجاهها.
2. إن الإصلاح الاقتصادي في الصين أدى إلى تدعيم التعاون الدولي في المنطقة، إلا أنه يمكن أن يكون على المدى البعيد عامل لإثارة التوترات وعدم الاستقرار في المنطقة، في ظل ما أدت إليه الإصلاحات الاقتصادية إلى تطور الصناعة الصينية بشكل كبير وحاجتها المتزايدة للموارد الأولية ولمصادر الطاقة.
3. إن موقف المؤسسة العسكرية الصينية محدد هام لصانع القرار خاصة بالنسبة للقضايا القومية الحساسة كتايوان، لدوره المؤثر في معادلة صراع القوى داخل الحزب الشيوعي الصيني.

Abstract

THE OPPORTUNITIES AND CHALLENGES FOR THE CHINESE RISING AS A GREAT POWER (1990-2008)

Mansour F. Al-Hisah

Mu'tah University - 2009

This study aimed at analyzing and understanding the basis and the elements of power that China acquiring to develop and grow as an effective international power in the international order. Also the study adopted the analysis system approach in Chinese Foreign Policy at the Period (1990-2008). This study evolved from hypothesis such as the external and internal variables that influenced the raise of China as on effective global power impacting the international order, also the nature of the international order influenced the present stage by the raise of China as a global influencing power in the international order.

The study reached asset of results, but the most important are the following:

1. The transformations that occurred in the Chinese foreign policy were tactics, not strategic, since – re-uniting Taiwan and playing the leader role in Asia are Chinas core strategy, and the transformation was in the Chinese tactics toward it.
2. The economic reform in China resulted in supporting the international cooperation in the region, but still it is possible at the long – run to be element of agitating disturbances, tension's and un-stability in the regions because the economic reforms led to the development of the Chinese industries at a large scale, and to its increased need for raw material and energy resources.
3. Chinese military institutions position is an important determinant for the decision maker, especially regarding the sensitive national issues like Taiwan, and their effective role on the equation of power struggle inside the Chinese communist party.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1-1 مقدمة الدراسة

من الواضح أن هنالك تطورات تحدث في سياق التفاعلات الدولية القائمة، وهي نشوء وتشكيل قوة عظمى جديدة، وعادة ما يصاحب تشكيل القوة الجديدة توتر في العلاقات الدولية قد يتصاعد هذا التوتر ليصل درجة المواجهة العسكرية بين القوة الصاعدة والقوة القائمة، وكذلك ظهور القوة الجديدة من شانه أن يعيد تشكيل توازن القوى على مستوى العالم، مما يجعل القوة العظمى المهيمنة القائمة تعرقل عملية تشكيل قوة عظمى جديدة وتقاومها، ولأن ذلك الظهور للقوة الجديدة يلحق الضرر بمصالح القوة القائمة، ومن جهة أخرى قد تتكيف القوة القائمة مع الوضع القائم الجديد وذلك بجعل القوة الصاعدة توجه سياستها وتوجهاتها بما لا يتعارض مع مصالحها ولا يعرضها للخطر أو بناء توازن جديد بين القوة الصاعدة والقائمة ليحقق أكبر قدر ممكن من المصالح للطرفين.

وفي هذا السياق فقد احتلت الصين الشعبية مركزاً مهماً في شبكة العلاقات الدولية خاصة بعد التحولات التي شهدها العالم في نهاية الثمانينات، وبداية التسعينيات من القرن الماضي نتيجة لتفكك الإتحاد السوفييتي وظهور ما يعرف ب(النظام العالمي الجديد) الذي أُعلن إستخدامه من قبل الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الأب عام 1990، وهو لا يحمل في طياته سوى محاولة أمريكية للسيطرة والهيمنة على النظام الدولي من طرف واحد أو ما يسمى (بالقطب الواحد) مستغلة تفكك الإتحاد السوفييتي وسقوط جدار برلين. (سلمان، 2005)

واجهت الصين الشعبية، كدولة ثورية مستقلة، أعداء أقوياء مثل دولتي الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي اللتين فرضتا تهديدات حقيقية على الصين وزعزعت الثقة في بقائها. ومنذ اليوم الأول للتأسيس واجهت العداء والعقوبات الإقتصادية والعزلة الدولية والضغط الأمريكي المتواصل حتى أصبحت تخشى من هجوم أمريكي وشيك، وذلك لأن الدعاية الغربية صنفت الصين الشعبية جنباً إلى جنب مع الإتحاد السوفييتي كجزء من التهديد الشيوعي للعالم.

وحتى نهاية عقد الستينيات من القرن الماضي، كانت تعد الصين من الدول الفقيرة، إلا إنها إستطاعت من خلال إتباع سياسات إقتصادية ناجحة أن تحتل مرتبة متقدمة ضمن ترتيب الدول الصناعية المتقدمة على المستوى العالمي، وذلك إنطلاقاً من المؤتمر الحادي عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الذي عُقد في تشرين الثاني عام 1978 والذي طرح برنامج التحديثات الأربعة التي تتضمن عدة مواضيع منها، جعل الإقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات الهيكلية وإعادة النظر في أولويات التنمية، وإعادة هيكلة قطاع الإنتاج، ومنح المؤسسات الإدارية درجة من الإستقلال عن بيروقراطية الحزب وتسهيل قنوات التجارة الخارجية.

يعتبر النمو الصيني الكبير في آسيا تطوراً هاماً في النظام العالمي من خلال إقتصادها القوي المتطور بسرعة هائلة، ونلاحظ أنها إستطاعت أن تحول إقتصادها إلى إقتصاد ديناميكي وحيوي متسارع النمو، حيث أصبح أكبر قوة تصديرية في العالم منذ إنطلاق التحديثات الأربعة عام 1978 وبدأ الإنتاج الإقتصادي للصين بالنمو حتى تجاوزت معدلات نموه في السنوات الأخيرة (10.2%) ويمثل (4%) من الإقتصاد العالمي، وكذلك عبر سياستها الخارجية السلمية، والتي تهدف لربط دول عالمية عديدة بها (شارما، 2008).

فالصين تمتلك كل العناصر والمقومات الأساسية للدولة الصينية من جميع الجوانب الإقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية والجغرافية والسكانية، وبالتالي فهي عناصر أساسية لظهور قوة إقليمية أو عالمية في العالم، فهي تبدو كعملاق قادم وذلك عبر إقتصادها القوي وتعدادها السكاني ومساحتها الجغرافية وسياستها الخارجية السلمية المستقلة (سلمان، 2005).

إن الصين ستكون قوة منافسة ومؤثرة في العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، وان هناك إحتمالية لبلوغها مرحلة القوة المهيمنة خلال السنوات القادمة من هذا القرن، ويقول الصينيون إنهم وضعوا خططهم لبلوغ هذه المرحلة منتصف القرن الحادي والعشرين، وتختلف الأدبيات السياسية حول النتائج المترتبة على

عملية النمو والتأثيرات على المستوى الإقليمي والعالمي والسياسات المتبعة من قبل الصين عند بلوغ هذه المرحلة.

1-2 مشكلة الدراسة:

أثار موضوع النمو الصينيي جدلاً سياسياً واسعاً بين الباحثين والدارسين حيث أثار النمو المتسارع للدولة الصينية من الجوانب الإقتصادية والسياسية والعسكرية والتطور التكنولوجي وتطور المؤسسة العسكرية الصينية وإحتمالية ظهورها كقوة عظمى جديدة مما يثير العديد من التساؤلات ويتطلب تحليل لعناصر القوة، وما قد تحدثه هذه القوة الجديدة من تغيير في عملية توازن القوى في النظام الدولي القائم وتوتر في العلاقات الدولية بين القوة الصاعدة والقوة القائمة المهيمنة، وهذا ما ستحاول الدراسة الوصول إليه.

1-3 أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل مقومات النمو الصيني والعوامل المؤثرة فيها سواء كانت داخلية أو خارجية، وأثرها على النظام الدولي القائم، وذلك من خلال تحليل عناصر القوة التي تمتلكها الصين كقوة مؤثرة في العلاقات الدولية سواء إقتصادية أو سياسية أو إجتماعية أو عسكرية، والتي تؤهل الصين لان تكون لاعب سياسي مؤثر في العلاقات الدولية كقوة عالمية، وتحاول الدراسة طرح سيناريوهات مستقبلية لصعود الصين كقوة عالمية مؤثرة في موازين القوى العالمية.

1-4 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولتها للإضافة على الصعيدين العلمي والعملي لما سبقها من دراسات تناولت موضوع النمو الصيني كقوة عالمية مؤثرة في النظام الدولي.

1. الأهمية العلمية للدراسة:

هنالك دراسات كثيرة تناولت موضوع مقومات النمو الصيني، وأغلبها ركز على الجوانب الإقتصادية والسياسية والتكنولوجية والعسكرية لذا تحاول هذه الدراسة إلى إضافة معلومات تتناول أهمية الصين في ظل التطورات الإقليمية والدولية، وذلك من خلال تناول التطورات التي حدثت على الساحة الصينية في شتى الجوانب السابقة الذكر.

2. الأهمية العملية للدراسة:

تأمل هذه الدراسة أن تسهم في إثراء المكتبة العربية بصفة عامة والمكتبة الأردنية على وجه الخصوص، وتوفير مادة بحثية للقارئ العربي المهتم بالعلاقات الدولية من حيث إعطائه فكرة عن الفرص والتحديات التي تواجه النمو الصيني.

1-5 حدود الدراسة:

تتناول هذه الدراسة الفترة الزمنية بين عامي(1990-2008)وهي الفترة التي شهدت تحولات في العلاقات الدولية نهاية الثمانينات، وبداية التسعينيات من القرن الماضي واستمرت آثارها إلى القرن الحالي والمتمثلة بإنهيار الإتحاد السوفييتي وتفكك المعسكر الإشتراكي، وظهور النظام العالمي الجديد وتسارع النمو الصيني في جميع الجوانب فإقتصادياً ضاعفت إجمالي الناتج المحلي، وسياسياً إستطاعت الحفاظ على الإستقرار السياسي من خلال الحكومة المركزية التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي، وتكنولوجياً عملت على تنامي القدرات التكنولوجية الصينية من خلال سياسة تشجيع نقل وإنتاج التكنولوجيا وتمثل ذلك في غزو الفضاء، وعسكرياً بذلت جهداً كبيراً لتحديث قواتها المسلحة.

1-6 فرضيات الدراسة:

1. أثرت المتغيرات الداخلية والخارجية على صعود الصين كقوة عالمية مؤثرة في النظام الدولي.

2. **تمتلك الصين عناصر القوة التي تؤهلها للعب دور مؤثر في العلاقات الدولية في المرحلة الحالية والمستقبلية.**
3. **أثرت طبيعة النظام الدولي في المرحلة الراهنة على صعود الصين كقوة عالمية مؤثرة في النظام الدولي.**

1-7 أسئلة الدراسة:

تطرح الدراسة تساؤلاً رئيسياً حول الفرص والتحديات التي تواجه النمو الصيني، وستحاول الدراسة الأجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1. **ما هي مقومات النمو الصيني؟**
2. ما هي التحديات التي تواجه الصين داخلياً وخارجياً والتي تؤثر عليها كقوة مؤثرة في النظام الدولي؟
3. إلى أي مدى يمكن أن تؤثر طبيعة النظام الدولي في المرحلة الحالية على صعود الصين كقوة عالمية مؤثرة في النظام الدولي؟

1-8 منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهج تحليل النظم ويعرف هولستي النظام بأنه " أية مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة-سواء كانت قبائل، دول، أمم، دول، أو امبراطوريات – تتفاعل فيما بينها بإنتظام وفقا لمسالك مرتبة"، بينما يعرفه كل من ليرج والسيد بأنه " نمط ذي خصوصية من النظام الاجتماعي وهو ترتيب يوجد عندما تقوم وحدات فاعلة – أفراد كانوا أم جماعات – لتبرير وتحديد العلاقات فيما بينها بشكل يمكننا من تحديد سلوك محور النظام" أما النظام الفرعي فهو " جزء من النظام الكلي " (charles. 1990).

وبما أننا ندرس العلاقات الدولية فإن النظام الدولي هو المؤلف تقليديا من الدول المستقلة بالإضافة إلى الكيانات الاقليمية والعالمية والمنظمات العالمية والدولية (كالأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية وحركات التحرر والرابطة الاسلامية والكنيسة الكاثوليكية) (مقلد، 1979).

هذا وتعتبر نظرية النظم في التحليل الدولي في الكثير من الآراء، من أبرز النظريات التي استطاعت أن تحقق قبولا عاما وواسعا لها في الأوساط الأكاديمية المتخصصة في السنوات الأخيرة، وينظر إليها دعاتها على أنها بمثابة الرد المباشر على إخفاق النظريات والمفاهيم التقليدية في أن تصل إلى تصميم إطار علمي مقبول يدور في داخله تحليل السلوك الدولي في شتى تأثيراته وعلاقاته التبادلية سواء في الظروف الطبيعية أو في ظروف الأزمات.

اولاً: النظام:

أي ذلك البناء الأشمل الذي يتكون من مجموعة تلك النظم الفرعية التي تعتمد في صيغ إنجازها لوظائفها، على بعضها البعض، ومن ديمومة إنجازها لوظائفها تنجم الوظيفة العامة للنظام، أي اتخاذ القرارات وترجمتها إلى واقع ملموس.

ثانياً: البيئة المحيطة للنظام:

وبها يقصد مجمل تلك الظروف السائدة في وقت معين داخل هذه البيئة والمؤثرة، سلباً أو إيجاباً، في مدى قدرة النظام على إنجاز وظيفته الأساسية، وتتوزع هذه البيئة على نوعين متفاعلين: داخلية وخارجية.

ثالثاً: العملية التفاعلية:

أي مجمل تلك العملية الناجمة عن استلام النظام لتلك المسببات الموجهة إليه من بيئته المحيطة والدافعة به إلى الحركة- وردود أفعاله عليها والرامية إلى ضمان تأقلمه مع حركة هذه البيئة أو سيطرته عليها، وتسمى ردود الأفعال هذ بالمدلولات بمعنى القدرات والسياسات التي تم ترجمتها إلى واقع ملموس(charles. 1990).

رابعاً: الأثر الراجع:

وبه يشار إلى تلك الأفعال الإيجابية والسلبية النابعة من البيئة المحيطة للنظام والرامية إلى الرد على مدلولاته (أو أفعاله)، فالنظام عندما يترجم قراراته إلى أفعال ملموسة، تترك هذه الأفعال تأثيرات مختلفة النوعية في بيئته.

وبالاتجاه الذي يدفعها إلى الرد عليها على نحو معين، وهكذا تستمر عملية الأخذ والعطاء بين النظام وبيئته، ومع الوضوح الذي تتميز به مفـردات مفهـوم النظام وصلاحيته لدراسة عموم الظواهر الاجتماعية – السياسية الداخلية والدولية على السواء، ينبغي عدم الخلط بين دلالة النظام عندما يراد به الإشارة إلى واقـع ملموس، كالنظام السياسي لإحدى الدول مثلاً ومعنى النظام كنموذج تحليلي مجرد قد يعكس أو لا يعكس حقيقة الظاهرة التي ينصرف إلى دراستها، فالنظام بالمعنى الثاني، هو المقصود(charles. 1990).

وللتطور النوعي الذي مرت به عملية البحث في السياسة الخارجيـة، منـذ الستينيات انطلق العديد من الدارسين للموضوع من مفهوم السلوك لوصف السياسة الخارجية وتفسيرها، وتأثراً بهذا الاتجاه متفاعلاً مع المنطلقـات العامـة لنمـوذج ايستن في التحليل النظمي خصوصاً، ذهب هؤلاء إلى دراسة الـسلوك الـسياسي الخارجي نظمياً، وتبعاً لذلك تم رؤية وحدة اتخاذ القرار، التي تضم القيادة السياسية للدولة (أو حكومتها) والتي تتولى مسؤولية اتخـاذ القـرار الـسياسي الخـارجي وترجمته إلى واقع ملموس، بمثابة أحد النظم المفتوحة، وينجز هذا النظـام الـذي يسمى تحليلياً، بنظام السياسة الخارجية، وظيفة أساسية هـي: اتخـاذ القـرارات السياسية الخارجية وتنفيذها تحقيقاً للأهداف التي يطمح إليها، وكذلك يـتم التأكيـد على أن نظام السياسة الخارجية يتحرك ضمن إطار بيئة داخلية وخارجية، وتجسد هذه البيئة مجمل تلك الظروف التي تحيط بهذا النظام في وقت معين، وفضلاً عما تقدم يتم التركيز على تفاعل نظام السياسة الخارجية مع بيئته المركبة وذلـك مـن خلال عملية الأخذ والعطاء، فهو يمتلك المسببات منها ثم يعمد إلى تثبيت نوعيـة رده اللاحق عليها بصيغة مدلولات (أو أفعال) مباشرة، وهذا يمـر عبـر عمليـة تسمى بالعملية السياسية الخارجية، وأخيراً تحدد نوعية ردود أفعال البيئة الخارجية خصوصاً على تلك المدلولات محصلة السياسة الخارجية، أي مـدى نجاحهـا أو فشلها.

وفي ضوء ما تقدم، يذهب دعاة منهج التحليل النظمي في السياسة الخارجية إلى دراسة السلوك السياسي الخارجي انطلاقاً من أربعة مفاهيم أساسية ومتفاعلـة

هي: المسببات، والعمليات، والمدلولات، والمحصلة (النتــائج)، وتتــرابط هــذه المفاهيم مع بعض، فأولاً هناك علاقة مباشرة بين المسببات والمدلولات، ولنتــذكر أن السياسة الخارجية إنما هي محصلة لمجمل المتغيــرات الداخليــة والخارجيــة المؤثرة فيها، وثانياً للمسببات علاقة وطيدة بعمليات السياسة الخارجية، فمن خلالها يصار إلى تحديد شكل عملية الرد على مــسببات الــسياسة الخارجيــة وتثبيــت مضمونها، وثالثاً ترتبط عمليات السياسة الخارجية بمدلولاتها، فالمدلولات هي التي تترجم ناتج هذه العمليات (أي القرارات) إلى واقع ملموس.

وأخيراً لكل من المسببات والعمليات والمدلولات فــي محــصلة الــسياسة الخارجية، فكما أن للمسببات تأثيراً في نتيجة السياسة الخارجية، كذلك هو الحــال بالنسبة لعملياتها، فهذه تحدد، في جوانب أساسية، نوعية علاقة الدولة مــع بيئتهــا الخارجية، وفضلاً عن ذلك ترتبط المدلولات بالمحصلة، فالأخيرة تتــأثر بالنتــائج المباشرة وغير المباشرة التي تترتب على الأولى سواء داخلياً أم في سلوك الــدول الأخرى، ولقد أضحى منهج التحليل النظمي أحد أكثر المناهج العملية انتشاراً فــي دراسات السياسة الخارجية، ومما ساعد على ذلك خصائصه فإضافة إلى مــا تــم ذكره، يرتبط هذا المنهج نظام السياسة الخارجية بظروفه الداخليــة أو الخارجيــة، ويركز جل اهتمامه على السلوك السياسي الخارجي لهذا النظــام ضــد الوصــف والتفسير، وهو كذلك يتماشى مع متطلبات الدراسة المقارنة، إذ يساعد عليها، وهو أخيراً يسهل تتبع الآثار الناجمة عن التغذية العكسية على حركة نظــام الــسياسة الخارجية، ومن هنا تتبع ديناميته(charles. 1990).

تطبيق مفهوم تحليلات النظم على المستوى الدولي:

بالانتقال إلى تطبيق مفهوم النظم على المستوى الــدولي، يقــول مورتــون كابلان أحد الأقطاب البارزين لهذا الاتجاه، أن كل نظام دولي يتكون من مجموعة من المتغيرات التي تترابط علاقاتها وتتداخل، وتؤدي تفاعلات تلــك المتغيــرات كلها، من داخلية وخارجية إلى إنتاج أنماط متمايزة من السلوك الدولي، ومن هنــا فإنه بتحليل علاقات التأثير المتبادل التي تربط بين هذه المتغيرات التي يعتمد عليها

توازن النظام الدولي، واستقراره، يمكن التعرف على جوانب الانتظــام أو عــدم الانتظام في أنشطته وعملياته.

ويقول أنه عندما يتسبب أحد عوامل التأثير الداخل في إحــداث نــوع مــن التغيير الراديكالي في العلاقة التبادلية للمتغيرات التي يتألف منها النظام الدولي، أو في الخصائص الذاتية لبعض تلك المتغيرات نفسها، فإنه لا بد وأن ينتهــي ذلــك بحدوث تحولات أساسية في سلوكيات هذا النظام.

وبالنسبة لجورج مودلسكي فإن النظام الدولي هو في حقيقته نظام اجتماعي يستند إلى مقومات هيكلية ووظيفية محددة، ويقول أن النظم الدولية تــشتمل علــى أنماط متنوعة من التفاعلات السلوكية التي تحدد في التحليل الأخير الطابع المميز لأداء كل واحد منها.

هذا وينسب سكوت الكاتب المعروف إلى منهاج النظم في التحليل الــدولي الميزات التالية:

أولاً : أن هذا المنهاج يهيئ الأساس نحو إدماج الكثير مــن الأفكــار والمفــاهيم والنظريات التي تشعبت بسبب التباين الواضح في اتجاهات التحليل حتى أنها فقدت في حالات عديدة صلتها وارتباطها بعضها، وأصبحت كالجزر المعزولة التــي لا تصب كلها في النهاية في مجرى واحد.

ثانياً : أن تطبيق هذا المنهاج يمكن أن يساعد في توحيد المصطلحات المــستخدمة في تحليل السياسة الدولية بدلاً من أن تظل هكذا علــى تــشتتها وعــدم تجــانس مدلولاتها، ويقول سكوت أن هناك العديد من الاصطلاحات التي يمكن أن تــشكل في مجموعها ما يمكن تسميته بلغة النظم في التحليل الدولي.

ثالثاً : أن لهذه النظرية طاقة خاصة تمكنها من استيعاب مجموعة ضخمة نسبياً من الحقائق والمعلومات وتحليلها، كما يمتد هذا أيضاً إلى مقدرتها على التعامــل مــع مدى واسع من ظواهر الحياة الدولية(charles. 1990).

أهم الآراء والأفكار التي عبر عنها دعاة نظرية النظم في العلاقات الدولية:

أولاً : ماكليلاند والطبيعة المركبة للنظام السياسي الدولي:

يعتقد ماكليلاند أن النظام الدولي هو بطبيعته نظام متعدد الأبعاد فالدول ترتبط مع بعضها بمجموعة ضخمة جدا من العلاقات على مختلف المستويات الرسمية وغير الرسمية وهذه العلاقات تتفاعل في إطار ما يسمى بالحاجة والاستجابة وهو ما يعني بعبارة أخرى تداعي التفاعلات الدولية في مساق الأفعال وردود الأفعال.

كذلك يعتقد ماكليلاند أن ما يحدث من وقائع في النظام الدولي ينبع في معظمه من مصادر أساسها في الدول الأطراف في هذا النظام نفسها، كالرأي العام وجماعات الضغط والأحزاب السياسية، ولهذا السبب فإن التحليل النظمي لا يركز فقط على علاقة الدولة بالنظام الدولي، وإنما يمتد ليشمل علاقة القوى الداخلية في الدولة بالدولة بالنظام الدولي.

ويركز ماكليلاند بصفة خاصة على الجانب المتعلق بتحليل أنماط المعاملات التي تحدث بين الوحدات القومية(الدول)، في مختلف صورها الروتينية وغير الروتينية، وذلك باعتبار أن هذه المعاملات وما يتولد عنها تفاعلات تساعد في التوصل إلى مؤشرات موثوق فيها عن العادات والخصائص السلوكية للأطراف الفاعلة في النظام الدولي والقابضة على زمام التوازن فيه.

ثانياً : روز كرينس ومفهوم النظم الدولية المستقرة وغير المستقرة في ضوء الاستقراء التاريخي لتطور النظام السياسي العالمي:(فهمي، عبد القادر، والرفوع، فيصل، 2009)

أما روز كرينس تحليله للنظم الدولية على أساس الدراسة التي أجراها لتسعة نماذج تاريخية من النظم الدولية التي ظهرت في منطقة أوروبا الغربية في الفترة من 1740 و 1960 ويتمثل خط التقسيم الفاصل بين هذه النظم التسعة في التغييرات الجوهرية التي طرأت على مضمون الأهداف والوسائل الدبلوماسية التي تبناها وطبقها كل منها.

ويدعي روز كرينس بوجود بعض الظواهر المتكررة أو المنتظمة الحدوث في كل هذه النماذج التاريخية التسعة، وهو ما حدا به في النهاية إلى إقامة نموذجين تحليليين رئيسيين للنظم الدولية(charles. 1990):

أ- النظم الدولية المستقرة.

ب- النظم الدولية غير المستقرة.

فبالنسبة للنظم الدولية المستقرة، يرى روز كرينس أن عملية الاستقرار ترتبط في أساسها بالاعتبارات الجوهرية التالية (نعمة، 1987):

(1) التأثيرات الداخلة إلى النظام الدولي وتمثل عامل ارباك لأسلوب أدائه الطبيعي.

(2) الضوابط المنظمة التي تقوم بعمل رد الفعل في مواجهة التأثير السلبي لعوامل الإرباك الطارئة.

(3) القيود البيئية التي تؤثر هي الأخرى في نمط استجابة النظام الدوي لهذه المدخلات السلبية.

(4) الاستجابات النهائية التي تصدر عن النظام والتي يحدد بها موقفه من كل تلك المتغيرات.

ويقدم روز كرينس بعض الأمثلة لعوامل الإرباك التي تلقي بتأثيها السلبي على النظام الدولي فيذكر منها: تعارض الانتماءات المذهبية، وانعدام الشعور بالأمن لدى بعض الدول، والتضارب في المصالح القومية، فضلا عن التاثيرات الناتجة عن التفاوت في حجم الامكانات والموارد المتاحة للدول.

أما وسائل التحكم أو ضوابط التكيف التي تقوم بمقاومة الاختلالات الطارئة على النظام الدولي، فإنها قد تتمثل على شكل إمكانات تنظيمية قائمة وذات كيان دولي محدد مثل العصبة الأوروبية في الماضي.

ثالثاً : النظام الدولي والتطور بأسلوب التفاعلات المعقدة في مفهوم دورتي:

يصف دورتي النظام الدولي بأنه كيان ذو طبيعة قابلة للتغيير المستمر، وهو إذا كان يبدو في حالة من النمو أو التطور في مرحلة فإنه قد يظهر على وشك التقوض والانهيار في مرحلة أخرى، وبين هذين البديلين المتطرفين من القابلية للتطور إلى فقدان المقدرة على الاستمرار، يحاول النظام أن يحتفظ بأدائه الطبيعي بشكل أو آخر، ولكن في كل الأحوال يظل هناك تغيير (نعمة، 1987).

ويقول عن النظام السياسي العالمي أنه يحوي في داخله كل صور التفاعل الدولي أيا كانت أطرافه ومصادره، وهو يتكون من أربعة أنواع على الأقل من النظم الدولية الفرعية:

1- النظم الدولية الوظيفية سواء كانت هذه سياسية أو اقتصادية أو قانونية.
2- النظم الدولية الاقليمية ومن أمثلتها منطقة غرب أوروبا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، الخ.
3- النظم القومية وهي أكبر هذه النظم الدولية الفرعية وأوسعها نطاقاً لأنها تشمل كل الدول القومية الأعضاء في النظام العالمي بصفتها كيانات مستقلة وذات سيادة بغض النظر عن اختلاف تكوينها العقائدي أو السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي والحضاري.
4- المنظمات الدولية والتي قد تكون مرتبطة بعلاقة من نوع أو آخر مع النظم الدولية الوظيفية أو الاقليمية أو القومية بمفهومها السابق أو بها كلها في نفس الوقت.

وينتقل دوجرتي من هذه الأمثلة التوضيحية لطبيعة التفاعلات الضخمة واللامحدودة في النظام السياسي العالمي إلى البحث في أوجه العلاقة بين الهيكل التركيبي لهذا النظام وبين أنشطته وعملياته وهو يعدد مظاهر الارتباط بين هذين الجانبيين على النحو التالي (فهمي، عبد القادر، والرفوع، فيصل، 2009):

أ- أن النظام العالمي لا يمكن أن يتمثل في صورة تركيبية أو تنظيمية واحدة وإنما يمكن أن توجد عدة صور تركيبية بديلة لهذا النظام.

ب- أن الأهمية السياسية لأي طرف فاعل في النظام العالمي تكون بمثابة انعكاس للمركز الذي يشغله في توزيعات القوة العالمية.

ت- أن القوى السياسية الفاعلة في النظام العالمي سواء كانت دولا قومية أو إمبراطوريات أو محالفات أو منظمات دولية إقليمية أو عالمية تنمو وتتغير فقد تنشأ دولة مركبة من عدة دول قومية.

رابعاً : نموذج كابلان في التحليل النظمي: النظم الدولية الحقيقية والنظم الدولية الافتراضية (نعمة، 1987):

يعتبر مورتون كابلان من أكثر المحللين الذين حاولوا بلورة إطار متكامل لنظرية النظم في التحليل الدولي وقد انتهت به المحاولة إلى تصميم ستة نظم دولية نظرية لكل منها خصائصه ومقوماته ومتغيراته التي تتحكم في نمط تفاعلاته، وقد حدد كابلان هذه المتغيرات بخمسة متغيرات أساسية هي:

1- القواعد الأساسية: وهي القواعد التي تسهم في خلق النماذج السلوكية الضرورية لتحقيق التوازن داخل النظام الدولي.

2- قواعد الانتقال: وهي القواعد التي تعبر عن طبيعة التحولات التي تطرأ على النظام الدولي، وتؤدي به للإنتقال من شكل إلى آخر.

3- المتغيرات المتعلقة بخصائص الأطراف الفاعلة في النظام الدولي.

4- المتغيرات المتعلقة بالإمكانات المتاحة لدى الأطراف الفاعلة في النظام الدولي وتشمل بالأساس مستويات التسلح والتكنولوجيا وغيرها من عناصر القوة.

5- المتغيرات المتعلقة بالمعلومات والتي تؤثر بقوة في إتجاه عمليات الاتصال داخل النظام الدولي.

خامساً : سكوت وديناميكيات التفاعل في النظام الدولي:

يعتبر تحليل أندروسكوت لديناميكات التفاعل والتوازن في النظام السياسي الدولي من أشمل التحليلات النظمية التي ظهرت حتى الآن، بل لا نبالغ إذا قلنا أنها أكثرها اقترابا من أرض الواقع، وهو في هذا يختلف عن بعض مفكري هذه النظرية البارزين ككابلان مثلا، ممن يسرفون على نحو ما رأينا، في التجريد النظري إلى الحد الذي يدفع بهم إلى التحليق في عوالم افتراضية تكاد تكون من صنع الخيال أو الوهم (كريب، 1999).

يبدأ سكوت بتعريف الأطراف الرئيسية الفاعلة في النظام السياسي الدولي فيحددها بالدول القومية، والمنظمات الدولية، والتكتلات فوق القومية، والمحالفات الدولية، والمنظمات والحركات الدولية غير الحكومية، والجماعات القومية الفرعية كجماعات الضغط والاتحادات العمالية، والأفراد الذين تتوفر لهم بعض الفعاليات

المؤثرة في النظام الدولي بما يمثلونه من آراء أو ما يدافعون عنه من أفكار ومعتقدات(charles. 1990).

ويقول سكوت أن كل الأطراف الفاعلة في النظام السياسي الدولي تكون في حالة من التفاعل المستمر مع بعضها، وهو التفاعل الذي يتراوح مداه بين الحد الأقصى والحد الأدنى والذي بدونه لا يمكن الادعاء بوجود نظام، وتتمثل التفاعلات الدولية في رأيه في أربعة أشكال رئيسية هي : التفاعلات الحكومية المباشرة، والتفاعلات الحكومية غير المباشرة، والتفاعلات غير الحكومية المباشرة، والتفاعلات غير الحكومية غير المباشرة.

تعرضت النظرية كغيرها من نظريات السياسة الدولية لبعض الانتقادات الحادة التي تتمثل اجمالا في الآتي (كريب، 1999):

أولاً : أن التفاعلات المتناهية التعقيد التي تجري داخل النظم الدولية على اختلاف مستوياتها من عامة وفرعية تجعل من الصعوبة بمكان رصدها وتعقبها كلها وتحديد دوافعها الأولية والتوصل من خلالها إلى الأسباب الحقيقية التي تكمن في خلفية سلوك كل واحد من أطراف هذه النظم ممثلا في استجاباته وردود أفعاله.

ثانياً : أنه إذا كان قياس وتقييم عمليات التفاعل والاتصال داخل النظم الدولية الفرعية والعامة يشكل صعوبة عملية بمثل هذا الحجم وبمثل هذه الدرجة من الحدة فإن هناك صعوبة أخرى لا تقل عنها، والتي ترتبط بها وتتداخل معها إلى حد بعيد، ونقصد بها الصعوبة المتعلقة بمدى كفاية ما هو متاح من حقائق ومعلومات للمحللين في إطار مفاهيم نظرية النظم وأفكارها الرئيسية، ولهذه الصعوبة عدة جوانب هامة مثل (charles. 1990):

أ- مدى توفر مصادر المعلومات من رسمية وغير رسمية.

ب- مدى حجم ونوعية الحقائق المتوافرة عن مختلف عمليات الاتصال المتبادل بين أطراف هذه النظم الدولية كلها، والتي تكشف في التحليل الأخير عن مستويات الإدراك والتصور والانطباعات المتبادلة من عدائية وتوتر وتحامل واستفزاز أو من دعم ومساندة واتفاق وتجاوب.

ت- درجة نقاء تلك المعلومات، أي مدى تطابقها أو عدم تطابقها مع الواقع الدولي كما حدث في الماضي، أو كما هو قائم في الحاضر.

ث- كيفية ربط كل تلك المعلومات ببعضها ربطا منطقيا واقعيا ذا مغزى للتحليل.

ومن الواضح أنه إذا لم تكتمل كل العناصر السابقة، وكثير غيرها، في صورة صحيحة وملائمة فإن التحليل سيأتي في النهاية ليعطي نتائج غير دقيقة بل وغير واقعية.

إذن فالمشكلة التي يواجهها المحللون في دائرة النظم تتمثل في كيفية التغلب على هذه الصعوبة خاصة وأن : (فهمي، عبد القادر، والرفوع، فيصل، 2009)

أ- هناك حقائق معينة تؤثر بعض أطراف النظام الدولي أن تبقى عليها في طي الكتمان وهي تفعل ذلك لاعتبارات أمنية أو سياسية أو مصلحية أو حتى أدبية وأخلاقية، وقد تضرب هذا الستار من السرية حولها لفترة طويلة من الزمن.

ب- إتجاه بعض الأطراف الدولية وعن عمد إلى تقديم بعض الحقائق بطريقة مشوهة من أجل نقل إنطباعات نفسية، أو تثبيت إيحاءات دعائية معينة، أو لتبرير تصرفات دولية معينة، وبالتالي يكون السؤال هو: كيف يمكن فصل هذه الحقائق عن ذلك الإطار من الزيف أو التشويه الذي يدخله عليها أصحابها، وهل يكون بالمقدور الوصول إلى هذه النتيجة في كل مرة يجد فيها الباحث نفسه أمام موقف كهذا؟.

ثالثا : فهناك المشكلة الخاصة بمتغيرات البيئة الخارجية وبكيفية الاستدلال عليها وتقييمها وربطها بما يحدث داخل النظام الدولي ومكوناته الفرعية من تفاعل على كل مستوى.

1-9 مصطلحات الدراسة:

1. **القدرة الإقتصادية:** وهي واحدة من عناصر قوة الدولة والمقصود بها قدرة الدولة على استغلال إمكاناتها الإقتصادية بكل ما تملكه من موارد، أو ما

يمكنها الحصول عليه لتنفيذ إستراتيجيتها ويأتي في مقدمة ذلـــك المـــوارد الطبيعية والغذائية والصناعية.

2. **القدرة العسكرية:** تعد القدرة العسكرية أحدى العوامل المحورية المؤثرة في قوة الدولة، إذ تعد الرّكيزة الأولى والضمان الرئيسي لتحقيق أمنها القومي، كما تؤثر بشكل مباشر على تحديد مسرح الحـــرب لهـــا، وتتقـــسم القـــوة العسكرية إلى نوعين: قوة تقليدية أو غير تقليدية، قوة نووية أما القـــدرات العسكرية فتنقسم إلى قدرات متاحة وقدرات كامنة.
3. **القوة التقنية (التكنولوجيا):** شهد العالم ثورة تقنية هائلـــة ومتناميـــة فـــي مختلف المجالات، شملت أنواعاً عديدة في مجالات هندســـة الالكترونيـــات والحاسبات الالكترونية، وأبحاث الفضاء، وثورة فـــي مجـــال الإتـــصالات فالعالم اليوم عبارة عن قرية صغيرة، وقد حقق التقدم التكنولوجي تغيـــرات جوهرية في حياة الناس والمجتمع،وشـــمل ذلـــك التحـــولات فـــي ميـــدان الدبلوماسية والإستراتيجية والثقافة والحياة الإجتماعية والإقتـــصاد وألغـــت الإبتكارات العلمية عامل المسافة بين الوحدات الدولية.
4. **العامل الجغرافي:** ويشمل السكان والأرض:-

أ- **السكان:** تعد العوامل البشرية من أهم العوامل المؤثرة في الدولـــة، فهو العامل الفعال في نمو الدولة أو تخلفها، ويشمل حجـــم الـــسكان والجنس واللغة والتركيب القومي والنشاط الإقتصادي فحجم السكان مصدر رئيسي لقوة الدولة.

ب- **الأرض:** وتشمل المساحة فإتساع الرقعة الجغرافيـــة مـــن الناحيـــة العسكرية يتيح فرص نشر المواقع العسكرية والمواقع الإقتـــصادية الحيوية، وكذلك تشمل الأرض الموقع والمناخ والتضاريس والبحار والأنهار.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

إنطلق الباحثين في علم العلاقات الدولية دراستهم وتحليلهم للعلاقات السياسية الدولية من مفهوم النسق. وقد كان من مزايا الأخذ بمنظور التحليل النسقي (Systemic Analysis) أنه أتاح تخطي الفاصل بين التفاعلات السياسية الوطنية وبين التفاعلات السياسية الدولية الإقليمية والعالمية، وبالإضافة إلى ذلك فقد أمكن في ظل الإرتباط بهذا المنظور التوافقي بين عدة إتجاهات نظرية كانت تستخدم منفصلة في تحليل تلك العلاقات الدولية، من بينها على سبيل المثال نظريات القوة، ونظريات التوازن، ونظريات صنع القرار ونظريات الإتصال. كذلك فقد أمكن – في إطار إستخدام مفهوم النسق – إستخدام مجموعة أخرى من المفاهيم التحليلية كمفهوم البنية والوظيفة، وقد ساهم مفهوم النسق في الإرتقاء بدراسة العلاقات الدولية إلى مستويات عالية من التجريد أتاحت التوصل إلى نظريات عديدة لتحليل هذه العلاقات، وهي ما يعرف بالنظريات النسبية (Systemic Theories) وقد ساهمت تلك النظريات بدورها في إستحداث العديد من المفاهيم التحليلية الجديدة التي ترتبط بمفهوم النسق وبالتحليل النسقي(سلمان، 2005).

2-1 البنية الهيكلية للنظام الدولي الحالي:

يمكن إرجاع فكرة النظام في بدايتها الأولى إلى كل من المفكرين أنصار نظرية العقد الإجتماعي "توماس هوبز وجون لوك، وجان جاك روسو" وذلك في إطار بحثهم عن البداية الأولى لظهور الدولة ونشأتها والمجتمعات السياسية المنظمة، حيث أرجعوا الأمر إلى ما أسموه العقد الإجتماعي بين الحاكمين والمحكومين الذي بمقتضاه قَبِلَ الأفراد طواعية التحول من حالة الطبيعة الأولى، بغض النظر عن إختلافهم في وصف حالة الطبيعة الأولى من بؤس وشقاء وأنانية، إلى حالة المجتمع السياسي "المنظم" الذي تسوده علاقة الوئام والسلام، أي

النظام حيث وضعوا بذلك أي العقد الإجتماعي والانتقال إلى النظام حداً لحالة الفوضى والاقتتال، والصراع الذي كان سائداً في تلك الحقبة (توفيق، 1999، ص25).

بعد ذلك أصبح مفهوم النظام السياسي هو المفهوم الأكثر إهتماماً من جانب الباحثين السياسيين ومن هؤلاء ديفيد آيستون، وجبرائيل الموند، وكارل دويتش وغيرهم، بحيث نجد ديفيد ايستون يؤسس نظريته في النظم السياسية على فكرة مؤداها، إن الحياة السياسية هي جسد من التفاعلات ذات الحدود الخاصة، التي تحيطها نظم إجتماعية تؤثر فيها بشكل مستمر كما أنه يميز هنا بين التفاعلات السياسية وغير السياسية (عبد العزيز، 1997، ص12).

يطلق مصطلح النظام الدولي على مجموعة العلاقات المنتظمة التي تربط الدول بعضها ببعض والقائمة على الإعتماد المتبادل ضمن إطار سياسي وإقتصادي وإستراتيجي وتعبر عن واقع فرض نفسه بفعل شروط تاريخية وعلمية وعقائدية وإقتصادية، إذ يمكن لهذه العلاقة أن تأخذ شكل التعاون والتفاهم والسلام، ويمكن أن تأخذ طابع الصراع والحروب والتنافس والمواجهة، حيث لا يشترط لإطلاق هذه الصفة على "نظام ما" أن يكون متصفاً بصفات الشرعية والعدالة أو الديمقراطية، فالحديث عن النظام شيء والحديث عن هذه المبادئ شيء آخر كما أن مفهوم النظام الدولي غير مقيد بأوضاع قانونية محددة وغير مرتبط في زمن محدد فهو موجود مع تقلب الأحوال والدول في الصراع وفي السلم (أبو دهب، 2002، ص24).

إن النسق الدولي مكون من مجموعة من "عناصر" نتمثلها- فيما يتعلق بمجال دراسة (العلاقات الدولية)- في الوحدات السياسية (الدول) التي تمثل أطراف هذه العلاقات، أي التي تمثل أعضاء النسق الدولي، ويمكن تعريف العضو (الفاعل) Actor في النسق الدولي بأنه أحد عناصر أو مكونات النسق الدولي (Component Of System) ويشترط لإعتبار كيان ما بمثابة عضو أو لاعب في النسق الدولي أن تتوافر فيه الخصائص التالية (جلال، 1974، ص13):

1. أن تكون لهذا العضو ذاتية متميزة.

2. أن تكون له درجة كافية من القدرة على إتخاذ القرار بحرية.
3. أن يتفاعل مع الأعضاء الآخرين، وأن تكون له القدرة على التأثير في نشاطاتهم وافعالهم، وكذلك التأثير في حساباتهم وتقديراتهم.
4. أن تتحقق له إستمرارية لمدة زمنية كافية.
5. وبمعنى آخر يعتبر اللاعب (Actor) في نسق دولي معين، هو القوة القادرة على الاشتراك في علاقات القوى داخل هذا النسق الدولي وكطرف فيها (جلال، 1974، ص15).

وفي حين يرى بعض كتاب العلاقات الدولية أن عناصر الأنساق الدولية ليست قاصرة على الدول القومية فقط، وإنما هي تمتد لتشمل كذلك المنظمات الدولية وبعض الكيانات فوق القومية، والشركات متعددة الجنسيات -Multi National Corporations) (MNC's) وبعض المنظمات غير الحكومية (Non-Governmental Organizations) (NGO's)، بل والأفراد أحياناً، يرفض بعضهم الآخر هذا الرأي، ويرى قصر إستخدام مفهوم اللاعبين في العلاقات الدولية على الدول القومية فقط، نظراً لكونها وحدها التي تمتلك قوة ذاتية تجعلها قادرة على المشاركة في علاقات القوة الدولية، وبإعتبارها تمثل مركزاً متميزاً ونهائياً لإتخاذ القرارات أو ما يسميه (Aron) بـ (Center Autonomy Decision) في حين أن ذلك لا يتأتى للمنظمات أو للكيانات الدولية الأخرى بصورتها الراهنة- رغم تمتع بعضها بشخصية قانونية دولية متميزة عن شخصيات أعضائها- وذلك نظراً لقيامها على دول مستقلة تتمسك بسيادتها وحريتها المطلقة في إتخاذ قرارها الخارجي (حافظ، 1993، ص39).

ومن هنا يمكن النظر إلى العلاقات الدولية بإعتبارها سلسلة من العمليات (Transactions) أو التفاعلات (Interactions) أو الروابط (Linkages) أو بإعتبارها سلسلة من المنبهات والاستجابات (Stimuli And Response)، وتتخذ هذه التفاعلات عادة إحدى صورتين: تتمثل الاولى في التفاعلات الداخلية التي تتم في إطار النسق ذاته بين عناصره أو أعضائه، بينما تتمثل الثانية في التفاعلات التي تتم بين النسق وبين بيئته، وعادة ما تتخذ هذه التفاعلات شكلاً معيناً متكرراً

(Patterned Interactions) نتيجة لوجود مجموعة من قواعد العمل (Operating Rules) التي تحكم تفاعلات النسق (زانج، 1998، ص25).

التحليل النسقي للعلاقات الدولية:

هنالك إتجاهان رئيسيان في دراسة الأنساق السياسية الدولية:

الإتجاه الأول: يقوم على دراسة هذه الأنساق دراسة آنية (Simultaneous)، وذلك من خلال دراسة الأنساق الدولية المتزامنة (Synchoronique) (أي تلك التي توجد في الفترة الزمنية نفسها) كأن نقارن مثلاً بين نسقين فرعيين متزامنين، أو بين نسق عالمي ونسق تحتي (فرعي في إطاره) (حداد، 2000، ص55).

الإتجاه الثاني: يقوم على دراسة الأنساق الدولية مع إدخال البعد الزمني (La Dimension Diachoonique) في الإعتبار، كأن نقوم بدراسة نسق دولي معين خلال مراحل تطوره التاريخي، أو كأن نقارن بين مجموعة من الصور التاريخية للأنساق الدولية المتتابعة زمنياً. وتجدر الإشارة إلى تعدد وتباين المعايير التي يتم استناداً إليها تصينيف الأنساق الدولية، ويمكننا أن نسوق بعض الأمثلة في هذا الصدد فنذكر على سبيل المثال (جلال، 2008، ص19):

وفقاً لمعيار النطاق الجغرافي الذي تشمله الأنساق يمكن التمييز بين:

1. الأنساق الوطنية National Systems: وهي الأنساق التي تشمل المجتمع الوطني الواحد (دولة واحدة).
2. الأنساق الإقليمية (Regional Systems): وهي التي تضم في عضويتها مجموعة من الدول الواقعة في منطقة جغرافية محددة، ذات خصائص متميزة، والتي تتسم تفاعلاتها بمستوى معين من الكثافة يميزها عن بقية تفاعلاتها مع الدول الواقعة خارج نطاق هذه المنطقة الجغرافية. وثمة من يشترطون أن يكون هناك تجانس ثقافي وإقتصادي وإجتماعي وسياسي بين هذه الدول.
3. الأنساق العالمية (Global Systems): وهي الأنساق التي تضم في عضويتها جميع دول العالم.

وفقاً لمعيار التجانس أو عدم التجانس الأيديولوجي حيث يميـز (Aaron) بـين (Jonathan, 1985):

1. الأنساق المتجانسة (Homogeneous): وهي التي تضم مجموعة من الدول التي تشترك في قيم واحدة ترتكز إليهـا فـي كيانهـا الـسياسي والإجتماعي.
2. الأنساق غير المتجانسة (Heterogeneous Systems): وهي التـي تضم في عضويتها مجموعة من دول ترتكز في تنظيم كيانها الـسياسي والإجتماعي إلى قيم وأيديولوجيات متباينة متصادمة.

وفقاً لدرجة إستقرار الأنساق ومدى وجود قواعد سلوكية متفق عليها من جانب أعضاء النسق يميز (S.Hoffmann) بين:

أ- **الأنساق المستقرة (Stable Systems)**: وهي التي يسودها الإتفاق بـين الأعضاء على القواعد التي يتعين أن تحكم تفاعلاتهم، والتي تتسم علاقات اعضائها بالإعتدال (Moderation).

ب- **الأنساق الثوريـة (Revolutionary Systems)**: وهـي علـى عكس النوع السابق تفتقر إلى عنصر الإتفاق بين اللاعبين حول القواعـد التي يتعين أن تحكم سلوكهم في إطار النسق، ومن ثم فهي تفتقر أيضاً إلى عنصر الإعتدال وتسودها حالة من الاضطراب وعدم الإستقرار.

ووفقاً لطبيعة العلاقات السائدة بين الأعضاء يمكن التمييز بين:

أ- الأنساق التعاونية (Collaborative Systems): وهي الأنساق التي يغلب على علاقات الأعضاء فيها طابع التعاون.

ب- الأنساق الصراعية (Conflict Systems): وهي الأنساق التي يغلب على علاقات الأعضاء فيها طابع الصراع.

ج- الأنساق الحيادية (Neutral Systems): وهي الأنساق التي لا يغلب على علاقات الأعضاء فيها أي من الطابع الصراعي أو الطابع التعاوني.

ووفقاً لمدى القدرة على التأثير في عملية إتخاذ القرار على مستوى النسق العالمي:

الأنساق المسيطرة (Dominant Systems): وتضم الدول الأكثر تأثيراً في عملية إتخاذ القرار على مستوى النسق العالمي، وهي التي تؤثر في النسق العالمي أكثر مما تتأثر به، أو بمعنى آخر فهي تفرض قيوداً على بقية أعضاء النسق العالميين أكثر من تقيدها هي بأفعال هؤلاء الأعضاء. ويترتب على ذلك، أنه إذا أمكن لنسق فرعي ما، أن يتأثر بمثل هذه القدرة على التأثير، فإنه سيدفع بالنسق العالمي في الإتجاه الذي يخدم مصلحته الذاتية ويخفف من ثقل الأعباء الملقاة على عاتقه، كما سيعمل على مضاعفة المزايا التي يحصل عليها من النسق العالمي حتى ولو ترتب على ذلك تزايد الأعباء الواقعة على الأنساق الفرعية الأخرى أو تقليص حجم المزايا المتحققة لها (زانج، 1998، ص26).

النظام العالمي الجديد:

إن التغيير الذي حصل بظهور النظام العالمي الجديد هو تغيير جذري وتاريخي وسيترك آثاره ونتائجه على العالم لفترة طويلة، وربما تكون هذه الآثار والنتائج في بدايتها الآن وكغيره من الأحداث التاريخية فإن ظهور هذا النظام لم يكن ليتحقق لو لم تتهيأ له – بالإضافة إلى التغيرات في الدول الإشتراكية السابقة – ظروف خاصة بالقطب الآخر، أي أن التغير في ظرف رافقه ظروف مواتية في الطرف الآخر، وهذا جوهر القضية فبانتهاء النظام الإشتراكي اختفى نظام ليولد بعده نظام جديد قد يحمل في داخله ملامح المرحلة السابقة (رشيد، 1995، ص15).

عندما نتحدث عن التوازن الدولي بشكل عام فإننا نقصد توازن القوى القائم بين الدول الرئيسة الكبرى في النظام الدولي وما يتبع ذلك من سلم وإستقرار، ويعرف مبدأ توازن القوى بأنه الأداة أو (الميكانيزم) التي تستطيع الدول بواسطتها أن تنظم صراعات القوة فيما بينها، بحيث تضمن إستمرار النظام الدولي على مبدأ التعددية (Multi-State System)، وأن تحمي إستقلالها وأن تحول دون ابتلاع كيانها القومي من جانب قوى دولية أخرى متفوقة عليها، وهي تتبع في سبيل ذلك

عدة وسائل يأتي في مقدمتها سياسات التحالف والتي تعكس – إلى حد ما – الصورة الحقيقية لتوزيعات القوة وتقسيماتها الدولية.

ذلك أن نزاعات العدوان وسياسات التوسع التي يخلقها وجود فائض متراكم من إمكانات القوة يزيد عن متطلبات حماية الأمن القومي لبعض الدول، لا يمكن ردعها أو إحباط مضاعفاتها بفاعلية إلا بأسلوب القوة المضادة سواء في مستوى مقارب لها أو متفوق عليها، وإذا كان من المتعذر واقعياً على بعض الدول التي تتعرض لمثل تلك التهديدات أن تقاومها بقوتها الذاتية المحدودة، فإنه يصبح لا مفر أمامها من التحالف مع غيرها لعلها تستطيع بالقوة الجماعية التي توفرها إمكانات التحالف أن تردع المعتدي برفع درجة المخاطرة على نحو غير مقبول له وذلك بمقاييس القوة وموازينها المجردة (حتى، 1999، ص164).

وعلى هذا فإن التوازن الدولي لا يشكل غاية مستهدفة بحد ذاتها، وإنما يشكل وسيلة مرغوباً بها بقدر ما تحفظه للدول من إستقلال وسيادة وبقدر ما يتيح لكياناتها القومية من فرص للتعبير عن نفسها، وقياساً على هذه النتيجة وإنطلاقاً منها، فإن التوازن يصبح في تصور الدول التي تعتنق مبدأ الحل الحتمي والطبيعي الذي تحمي به مصالحها في علاقات دولية يتحكم فيها قانون القوة وشريعة الغاب (رشيد، 1995، ص16).

إذا كان تعريفنا للنظام السياسي الدولي يعني ذلك الإطار الذي تنتظم فيه وحدات دولية تتفاعل مع بعضها وفق أنماط سلوكية تتفاوت ما بين التعاون والصراع، فإن البنية الهيكلية للنظام الدولي تعني تحديداً الشكل الذي يتخذه ذلك النظام من خلال تراتبية الوحدات التي يتألف منها (سليم، 1998، ص272).

ويفهم الهيكل بدلالة الانماط العامة للقوة وطرق توزيعها ودرجات الهيمنة والنفوذ بين الوحدات الدولية داخل الإطار الذي تنتظم فيه. وعليه فإن الهيكلية الدولية تعني، الكيفية التي يتم من خلالها وبموجبها توزيع مصادر القوة والنفوذ بين الوحدات التي يتشكل منها النظام السياسي الدولي وبالطريقة التي تجعل من بعضها قوى متفوقة وتشغل مكانة متقدمة بالقياس مع غيرها من الوحدات الدولية الأخرى (Roberto. 1977. p.. 14).

ولما كانت وحدات النظام الدولي متفاوتة فيما بينها في مصادر قوتها القومية وحجم ونوعية الإمكانات المتاحة لها، فإن تفاوت قدراتها على إيقاع الفعل المؤثر عالمياً يكون، والحالة هذه، أمراً طبيعياً، ذلك أن الواقع الدولي يؤشر حالة من التباين واللاتماثل في قدرات الدول ونوعية تأثيرها، هذا يعني وبعبارة أخرى أن التفاوت في درجات التأثير على الصعيد الدولي ناجم أساساً عن التفاوت في مصادر القوة والإمكانات التي بحوزة اية وحدة من الوحدات الدولية. فالبعض من هذه الوحدات تملك من عناصر القوة والنفوذ ما لم يتاح لأية وحدة دولية أخرى وبالشكل الذي يؤهلها لأن تكون مصدراً للفعل المؤثر على الصعيد الدولي، وبالمقابل هناك وحدات دولية أخرى تفتقر إلى هذه المقومات ما يجعل منها موضعاً للتأثير الخارجي.

إذن، ونتيجة لتباين القدرات التأثيرية، تتباين أهمية الأدوار التي تؤديها الوحدات السياسية (الدول) على المسرح الدولي. فمن هذه الوحدات ما يحمل وصف القوه القطبية التي يتقرر بها إنتظام الرابطة التي تجمع القوى الدولية.

إلا أن مفهوم القطبية يأخذ تطبيقات عدة، فهناك القطبية الاحادية حيث تتفرد قوة دولية بمقومات القوة لتنفرد بها وتتميز عن غيرها، والتعددية القطبية، حيث تتواجد على المسرح الدولي مجموعة قوى متكافئة نسبياً، أو متعادلة تقريباً في مصادر القوة والإمكانات المتاحة لدى كل منها. وهناك أيضاً القطبية الثنائية، حيث تنفرد قوتان عظيمتان دون غيرها، بكل مقاييس القوة المادية وغير المادية.

وهنا، لا بد من الإشارة إلى أن التغيرات العميقة التي تصيب القوى القطبية داخل النظام الدولي تكون كافية لتغيير صورته التاريخية، كأن يتحول من القطبية الأحادية إلى التعددية القطبية، كما حدث بعد إنهيار الامبراطورية الرومانية المقدسة، وكما يتوقع أن تنتهي إليه المرحلة الراهنة المجسدة بالقطبية الاحادية لتظهر أقطاب دولية أخرى تزاحم الولايات المتحدة في مكانتها العالمية، أو أن ينكمش عدد القوى القطبية ليكون مقتصراً على قوتين عظميين، كما حدث في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إذ أتخذ النظام الدولي صورة جديدة بعد تحوله من

نظام دولي متعدد الأقطاب إلى آخر تحكمه القطبية الثنائية المتمثلة بالإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية (سليم، 1998، ص275).

ومع ذلك، إذا كان هيكل النظام الدولي يعين، ومن خلال الكيفية التي يتم بها توزيع مصادر القوة والنفوذ، على تحديد أقطابه الفاعله والمؤثرة، فإن مدرك أقطاب القوة في النظام الدولي يطرح إمكانية اشتقاق بعض النماذج التي تتخذها بنيته الهيكلية، وبهذا يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط من هذه البنية الهيكلية التي يمكن أن يتخذها النظام الدولي وهي: القطبية الأحادية، والتعددية القطبية، ونظام القطبية الثنائية.

يتحدد الشكل البنيوي لنظام دولي قائم على أساس القطبية الاحادية بانفراد دولة واحدة بعناصر القوة والنفوذ نتيجة التمركز الشديد للموارد والإمكانات المتاحة وعلى نحو يجعل منها وحدة دولية متفوقة بكل مقاييس عصرها على بقية الوحدات الأخرى التي يتألف منها النظام الدولي. هذا النموذج البنيوي يولد انطباعاً بأن النظام الذي يجمع القوى الدولية يتخذ شكلاً هرمياً تتربع على قمته قوة دولية واحدة تستطيع، وبحكم مكانتها وإمكاناتها شبه المطلقة، ممارسة تأثيرها أو فرض إرادتها على الآخرين .. ويثير هذا النموذج القطبي تساؤلات عدة حول حقيقة القوة العامة وأنماط التفاعلات الدولية وطبيعة السلوك الدولي الذي تتمخض عنه هذه الحقيقة الموضوعية، هل هو متوازن؟ هل هو متكافئ؟ هل هناك نوع من الفرض القسري في ممارسة الإرادة على الصعيد الدولي (Roberto. 1977. p.. 15)؟

لا شك أن هذا النموذج هو ذو طبيعة تسلطية وأن اختلفت درجاتها بإختلاف الظرف التاريخي الذي يحكمها ففي غياب الكوابح الخارجية غالباً ما تكون مظاهر السلوك القطبي معبرة عن حركة غير مقيدة. إن السلوك الخارجي في هذا النموذج القطبي يكون صادراً عن مركز واحد (الدولة القطبية) وهو يعبر في مكنونه عن إرادة منفردة ومطلقة تسعى إلى تكييف الأنماط السلوكية المؤسسية وفق أهدافها وتطلعاتها العامة، وتثير هذه الحقيقة شكوك قوية حول نجاعة موضوعات عدة كالعدالة الدولية، الإلتزام بالقواعد القانونية الدولية وحتى بالقواعد الأخلاقية. وهنا

غالباً ما يأتي السلوك مبرراً ليعبر عن مصالح ذاتية أكثر من كونه متوازنـاً مـع تطلعات الآخرين ومنسجما مع أهداف سياستهم الخارجية.

هذه السمة، المتمثلة بالإحتكار والتفرد بمقدرات النظام الدولي، متأتية أساساً من غياب أو عدم وجود أية قوة دولية يمكن أن تلعـب دور القـوة المعادلـة أو الموازنة التي يمكن أن تحد من تطلعات القوة القطبية، وعليه فإن نمـط القطبيـة الأحادية لا يعين على تلمس أي أثر مقنع لسياسة توازن القوى التي تفترض وجود أكثر من قطب دولي يحول دون لجوء نظيره إلى فرض إرادته على الآخرين.

وتشير الدراسات التاريخية إلى أن هذا النمط الهيكلي، القائم على إحتكـار مصادر القوة والنفوذ، عرفته المجتمعات الإنسانية التي عاصـرت الإمبراطوريـة الرومانية المقدسة منذ عام 800م، حيث هيمنت هذه الإمبراطورية على مقـدرات النظام الدولي دون منافس إلى أن أخذت مظاهر التفكك والإنحـلال تـسري فـي جسدها حيث اخذ النظام الدولي يميل نحو التعددية بعد تنامي سلطة ملوك النمـسا وإنجلترا وفرنسا .. وقد أدى هذا التطور إلى تدعيم سيادة الدولـة القوميـة فـي أوروبا على حساب الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ونشأ بعد معاهدة وسـتغاليا 1648 نظام دولي تميز بوجود مجموعة محدودة من الـدول الكبـرى لا يمتلـك ملوكها القدرات الكافية للسيطرة على الآخرين وفرض إرادتهم عليهم. وعندما عقد مؤتمر فينا 1815 بعد هزيمة فرنسا النابليونية تأكد شكل التعددية القطبية على نحو أكثر وضوحاً، حيث ظهرت خمس قوى أوروبية أخذت علـى عاتقهـا تـصريف شؤون النظام الدولي وتقرير آلية وإنتظام حركته عن طريق نظام المؤتمرات الذي ثبت عجزه فيما بعد (سليم، 1998، ص279).

وفي عصرنا الراهن تجسد الولايات المتحدة نموذج القطب الأحادي، حيث تنفرد دون غيرها، وبحكم مقومات قدراتها العسكرية والإقتصادية والتكنولوجيـة، بالتربع على قمة الهرم الدولي بعد تفكك وإنهيار الإتحاد السوفييتي كقوة عظمـى وقطب معادل في التوازن الاستراتيجي الشامل. ومع ذلك ثمة اجتهاد فـي الـرأي يستند على جملة دلائل ومؤشرات موضوعية تؤكد أن حالـة التفـرد والزعامـة الامريكية ماهي إلا حالة إستثنائية، وأن النظام الدولي يمر من خلالهـا بمرحلـة

انتقالية، ربما تطول إلا أنه سيعرف شكلاً من التعددية القطبية التي ستنهي عصر القطبية الأحادية.

2-2 نظرية القوة في العلاقات الدولية:

إن القوة هي إحدى المصطلحات المستخدمة في العلوم السياسية بصفة عامة وفي العلاقات الدولية بصفة خاصة، ونظراً لغياب المؤسسات والإجراءات المناطة بحل الصراع بين الدول بالمقارنة لما عليه الحال في النظم الداخلية للدولة فإن مفهوم القوة يتخذ شكلاً صريحاً على الصعيد الدولي (حافظ، 1993، ص49).

ومفهوم القوة، كان ولا يزال، من أبرز المفاهيم القديمة والحديثة في السياسة الدولية إنطلاقاً من التركيز الدائم الذي عرفه الفكر السياسي حول قوة الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي (جلال، 1974، ص23).

إن القوة هي المقدرة على عمل الأشياء والتحكم بالآخرين، أما عالم السياسة "روبرت دال" فيعرف القوة بأنها القدرة على جعل الآخرين يقومون بأشياء ما كانوا ليقوموا بها لولا ذلك" وبما أن المقدرة على التحكم بالآخرين غالباً ما تكون مصحوبة بإمتلاك موارد معينة لذلك فإن القادة السياسيين غالباً ما يعرفون القوة بأنها إمتلاك موارد وقد ركزوا على الموارد الملموسة مثل السكان والأرض والموارد الطبيعية والحجم الإقتصادي والقوات المسلحة مما يجعل القوة تبدو شيئاً ملموساً قابلاً للقياس ويمكن التنبؤ به أكثر مما يسمح به التعريف السلوك.

ومن أشهر المدافعين عن سياسة القوة "هانز مورجنثاو" الذي إعتبر أن القوة تعني "السيطرة على عقول وأعمال الآخرين أي أن للقوة منحة نفسية كما يقول مورجانثو، وهناك من رأى بأن القوة هي قدرتك على الحصول من الآخرين على شيء لا تحصل عليه بدونها مع قبولك بالتكلفة وتحكمك بالمخرجات عن طريق فحص المدى الذي تستطيع معه أن تغير من النتائج" (مقتبس من ، Wang, 2006).

ويجب التمييز بينها وبين العنف السياسي ولا ريب أن التهديد بإستخدام العنف أو الحرب يعتبر عملاً كأمناً في السياسة ولكن عندما يتم ممارسة ذلك فإن هذا التحول يرمز إلى التخلي عن القوة السياسية لصالح القوة العسكرية، فالقوة

السياسية هي علاقة نفسية بين الذين يمارسونها والذين تُمارس بالنسبة لهم، وهي تمنح الإمكانية لبعض الدول سيطرة على بعض ما يقوم به الآخرون من أعمال عن طريق النفوذ الذي يتحكمون على عقولهم وقد يمارس هذا النفوذ عن طريق الأفراد أو التقدير أو الاقتناع أو مزيج من الاثنين أو أكثر من هذه، والنفوذ هو التأثير أو القدرة على إقناع الدول الأخرى لتبني سياسات تساعد الدولة صاحبة النفوذ على الأقل ألا تقف عائقاً في طريقها، وحيازة عناصر القوة أمر ضروري ولكنه ليس كافياً بالنسبة لدولة لتتمتع بمكانة بارزة في المجتمع الدولي، والقوة التي تعنيها تحليلات النظرية الواقعية ليست مجرد القوة العسكرية أو وسائل الإكراه المادي بمعناها الضيق ولكنها القوة القومية "National Power" بمفهومها الشامل بمختلف عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية، وكما هو الحال مع مفاهيم شائعة تحددت الآراء التي تناولت المفهوم النظري للقوة في السياسة الدولية، وبدون التطرق المطول لهذه المفاهيم ففي ضوء مضامينها نرى أنها تتوزع على محورين أساسيين ومختلفين، الأول: تقليدي ويفهم القوة على أنها الإكراه المادي أي فرض الإرادة الذاتية بالقسر على المعارضين، أما الثاني: فهو معاصر ويدرك بمعنى التأثير النفسي أي بمثابة محصلة علاقة التفاعل بين طرفين أو أكثر والتي تتميز بقدرة أحد طرفيها على دفع الآخر نحو القيام بعمل لا يقوم به من تلقاء نفسه ومن دون اللجوء إلى صيغ الإكراه ضده.

وسواء فهمت القوة بإحدى المعنيين فتنطلق أغلب التعاريف المُعطاة لمفهوم القوة من فكرة أساسية مفادها: مدى قدرة الدولة على ترتيب أوضاع سياسية ملائمة خارج حدودها تساعدها على إنجاز أهدافها السياسية الخارجية بأقل خسارة ممكنة وبأكبر ربح ممكن. وبالرغم من أن نظريات القوة هي أكثر النظريات قدرة على مواجهة حقائق الواقع الدولي لكنها مع ذلك لم تقدم البناء والنسق الفكري الواضح للقوة فلا يمكن إعتماد معيار دقيق قادر على قياس القوة القومية بالرغم من الدراسات العديدة التي حاولت إخضاع هذه القوة للتحليل الكمي فلا يوجد حتى الآن وحدة مشتركة لقياسها في كتابات المنظرين للقوة (حداد، 2000، ص139).

وأنه من غير الممكن تجميع متغيرات مختلفة تحت كلمة واحدة مثل القوة دون الوقوف على الأبعاد الوظيفية لهذه المتغيرات ودون التفرقة بين القوة كمعيار قياس للسياسة الخارجية والقوة كإمكانات وبين القوة بإعتبارها كمية من الموارد والقوة كمجموعة من العمليات، إن القوة هي قدرتك على التأثير في الآخرين لتحقيق مصلحتك وهي لا تُعرف إلا بأثرها فالقوة تساوي المصلحة بغض النظر عن مقياس المصلحة (إبراهيم، 1980، ص21).

تعريف مفهوم القوة :

إن مفهوم القوة يشمل: (جلال، 1974، ص25-29)

أ- التأثير

ب-الإمكانات التي تستخدم في توجيه التأثير .

ج- الإستجابة لعمليات التأثير .

وعلى أساس ذلك فالقوة توجد في إطار علاقة بين طرفين، فمفهوم القوة يشمل كافة التأثيرات التي يحدثها طرف (أ) على سلوك طرف (ب)، أي أن مفهوم القوة مرتبط بالقدرة على التحكم في سلوك الآخرين أو التأثير عليه.

وقد أعطى (هولستي) مفهوم القوة معنى التأثير ومعنى القدرات التي تسخر للتأثير، وعلى أساس ذلك فالقوة هي تجسيد لمقدرات الدولة من عوامل القوة المادية (الثابتة) مثل الموارد الطبيعية والسكان والموقع الجغرافي والقدرات العسكرية ...الخ، وغير المادية (المتغيرة) مثل نوعية القيادة والخصائص الشخصية لصناع القرار والظروف المحيطة بهم وعامل التنشئة السياسية والإجتماعية..الخ، والتي تسخرها الدولة لإحداث تغيير في سلوك الدول الأخرى بالإتجاه الذي يتوافق مع مصالحها الوطنية، والقوة هنا تتحدد على أساس إستجابة الدول الأخرى لمثل ذلك التأثير، فالقوة بكل مقوماتها المادية وغير المادية لا تعبر عن نفسها إلا بما تقترن به من تأثير فاعل، وإستخدام القوة بمفهومها المادي غير ضروري في مفهوم القوة، فالإستجابة قد تحدث نتيجة إدراك الدول الأخرى لقدرات الدولة التي تحدث مثل ذلك التأثير، وعلى أساس ذلك يرى (شوارزنبرجر) أن مفهوم القوة لا يعني القوة المادية، إنما هي مزيج من الإقناع والقدرة على

الإكراه، من هنا فالقوة من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، فإدراك الدول لقدراتها الوطنية ولقدرات غيرها من الدول يدفعها بإتجاه أنماط سلوكية خارجية تراعي مثل ذلك الإختلاف في القدرات (مقتبس من جلال، 1974، ص29-34).

عوامل القوة الوطنية:

إن ظاهرة القوة هي ظاهرة كلية مكونة من جملة متغيرات متداخلة متفاعلة، فعوامل القوة تتبادل التأثير فيما بينها فإذا كان أحد عوامل القوة يعاني من إختلال فإنه سيؤثر في مجمل القوة الوطنية للدولة، وبالتالي قد يؤدي إلى التأثير على موقع الدولة في النظام الدولي (نعمة، 1987، ص14).

وتشمل عوامل القوة الوطنية للدولة ما يلي :

1. **العامل الجغرافي:** إن إتساع مساحة الدولة مهم في توفير العمق الإستراتيجي للدولة، وفي إعطاء الدولة وفرة وتنوعاً في الموارد الطبيعية، وإذا لم يكن للدولة قابليات إقتصادية وبشرية وتقنية تساهم في تعزيز ذلك العامل، فإنه سيتحول إلى مصدر ضعف قد يؤدي إلى إثارة الأطماع الخارجية بها، فإتساع المساحة يتطلب من الدولة أن تؤمن الإتصال بين أجزاء إقليمها بمواصلات ذات كفاءة عالية، بالإضافة إلى وجود قاعدة إقتصادية قوية قادرة على تحمل أعباء الدفاع عن إقليمها، بالإضافة إلى وجود عدد سكاني ينسجم مع مساحتها (نعمة، 1987، ص 113).
2. **العامل الديمغرافي:** إن العامل السكاني يعتبر مصدر من مصادر القوة للدولة وهذا العامل ليس محصور بالجانب الكمي (حجم السكان) إنما مرتبط أيضاً بالجانب النوعي للسكان (مستوى الأعمار – التعليم- الحالة الصحية – درجة التناسق القومي والديني – مستوى المعيشة الإقتصادية)، فالعامل الكمي للسكان لا يترجم حقيقة قوة الدولة، إذا لم يقترن بالجانب النوعي للسكان، فعدم التجانس القومي والديني قد يؤدي إلى صراع داخلي يفقد الدولة وحدتها وتماسكها الداخلي، الأمر الذي يؤثر سلبياً على سياستها الخارجية، إن العامل السكاني يلعب دور في تدعيم القدرة العسكرية للدولة من ناحية الجانب العددي للقوات

المسلحة، بالإضافة إلى أن العامل الديمغرافي يساهم في تدعيم القدرة الإقتصادية للدولة، فالإنتاج الإقتصادي الضخم بحاجة لتوافر قوة بشرية تسير الإنتاج، بالإضافة إلى أن الإنتاج الصناعي يحتاج لسوق استهلاكي، من هنا تبرز أهمية العامل السكاني في إمتصاص الإنتاج خاصة في الدول حديثة التصينيع، إلا أن العامل السكاني قد يكون عامل من عوامل الفقر والتخلف، وقد لخص (ماوتسي تونغ) هذه المشكلة بقولة "إن أية ولادة هي فم جديد يجب تغذيته، ولكنها أيضاً ساعدين إضافيين في العمل".(نعمة، 1987، ص 150).

3. **الموارد الطبيعية والأولية:** إن الدول التي تمتاز بخصوبة الأراضي اللازمة للإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية يدعم قدرتها على تحقيق الإكتفاء الذاتي، وهذا يساعدها على إنتهاج سياسة خارجية متحررة من الضغوط الخارجية. كما أن توافر الموارد الأولية كالمعادن مثل الحديد والألمنيوم الذي يدخل في صناعة الطائرات، ومصادر الطاقة الأولية كالفحم والبترول، وكذلك المواد الخام يمكن الدولة من تدعيم قاعدتها العسكرية والصناعية، بالإضافة إلى إمكانية إستخدام الفائض في الموارد الطبيعية والأولية للإغراء والعقاب كمؤثر قوي على الدول التي هي بحاجة لمثل تلك الموارد الأولية، إلا إنه يرتبط بهذا العامل القدرة على استغلال الموارد الطبيعية والأولية، الأمر الذي يقتضي تجهيزات تقنية وإمكانات مالية ضخمة لاستغلالها بشكل فعال (جلال، 1974، ص15).

4. **التقدم الصناعي:** أن مستوى النمو والتطور الصناعي، ومستوى التقدم التكنولوجي، يعدان من بين العناصر المؤثرة في تكوين وبناء قوة الدولة، وخصوصاً بناء قوتها العسكرية. فالدول القوية عسكرياً هي بالضرورة دول متقدمة صناعياً، وبالتالي هي دول مؤثرة سياسياً في محيطها الخارجي، وإذا كانت القوة بكل معطياتها ومقوماتها تعد مهمة لتحيق أهداف السياسة الخارجية لأية دولة تملكها، فإننا نستطيع القول، أن الدولة القوية هي الدولة التي تمتلك قاعدة صناعية وتكنولوجية متقدمة، ترفد مقومات قوتها الإقتصادية والعسكرية بكل أسباب الديمومة والإستمرار، هذه الحقيقة الموضوعية تؤكد لنا، أن ما من

دولة ضعيفة صناعياً أصبحت دولة قائدة أو على الأقل مؤثرة على الصعيد الدولي (فهمي، 2009، ص121). بل إن هذا النموذج من الدول كان وما يزال مسلوب الإرادة وأسير الفعل المسلط عليها من الخارج.

إذن يمكن القول أن الدّولة المتقدمة صناعياً تتمتع بقدر واضح من الإستقلالية في قرارها السياسي ومرونة عالية من الحركة لتوجيه وإدارة سياستها الخارجية وصولاً إلى الأهداف التي تتطلع إليها وبهامش أكبر مما هو متاح للدول غير الصناعية، إن الدولة التي تملك قدرات صناعية يكون بإمكانها أن تسد حاجاتها الداخلية محققة بذلك الإكتفاء الذاتي، أو على الأقل إكتفاء شبه ذاتي، وهي بذلك تكون قد حررت حركتها من قيود وضغوط قد تفرض عليها من الخارج، كما وأن الدول الصناعية، إضافة إلى ما تحققه من إكتفاء ذاتي أو شبه ذاتي، فإنها تكون دولاً مصدرة للناتج الصناعي، وبالتالي تتحول إلى دول لها تأثير في البيئة الخارجية، إذ يكون بمقدورها، ومن خلال مكانتها الصناعية، أن تمارس أساليب الضغط والتهديد، والترغيب والترهيب تجاه الدول المستوردة لمنتجاتها الصناعية، إذن يمكن القول أن المتغير الصناعي يعد من بين أهم العوامل التي تسهم في صياغة السلوك السياسي الخارجي، تأثيراً أو تأثراً، وفي أوقات السلم والحرب، سواء بالنسبة للدول التي تملك مقومات هذا المتغير أو تلك التي تفتقر إليه، فالدولة المالكة له تستطيع أن تأتي بأفعال مؤثرة في بيئتها الإقليمية والدولية، في الوقت الذي نجد فيه أن الدول التي لا تمتلك مقوماته، أو أنها تكون مفتقر إليه، تكون أكثر عرضة لتأثير السياسات الموجهة إليها من الخارج، مثل هذا الفهم لطبيعة المتغير الصناعي – التكنولوجي، يفسر لنا وإلى حد بعيد، كيف ولماذا تؤثر الدول الصناعية المتقدمة، ومن خلال أنماط سلوكها السياسي الخارجي، على العديد من دول الجنوب التي ما تزال تعاني من وهن مسببات نهوضها التكنولوجي وضعف قدرتها الصناعية، حيث تكون وفي كثير من الحالات، غير قادرة على إتباع سياسة خارجية متحررة وبعيدة عن تأثير الفعل المسلط عليها من الخارج.

وإذا كنا قد أشرنا إلى أن المتغير الصناعي يلعب دوراً مهماً في حياة الدول في أوقات السلم والحرب على حد سواء، فإن هذا المتغير وفي أوقات السلم، يعد

مدخلاً مهماً بين الدول لخلق أسس للتعاون والتقارب تحقيقاً لمصالح مشتركة ومنافع متبادلة وفي مجالات متنوعة، أما في أوقات الحرب، فإن هذا المتغير يعد من بين العوامل التي تسهم في تقرير النصر من خلال قدرته على إدامة الجهد العسكري الميداني للقوات المسلحة وزيادة جاهزيتها القتالية بمختلف صنوفها. ومما لا شك فيه أن الدولة التي تملك تقنيات عسكرية متطورة، وفي مختلف صنوفها القتالية، فإنها تملك أرجحية عالية في تأمين النصر وفرض الإرادة السياسية. وليس بالضرورة أن يتم اختبار القوة العسكرية بخصائصها التقنية المتطورة لدولة ما عند استخدامها على نحو مباشر لحظة المجابهة واندلاع الحروب لفرض واقع يقرره فعل سياسي خارجي موجه، إنما يمكن أن يظهر تأثير هذا العامل في أوقات السلم عندما تريد الدول التي تمتلك مقومات هذا العامل، وأن تفرض إرادتها على الغير، بالردع أو الإرغام، للإقدام على سياسات تتوافق مع التوجهات السياسية لهذا النوع من الدول التي تملك مقومات هذا المتغير.(إبراهيم، 1980، ص22).

5. **العامل الإقتصادي**: إن الإقتصاد هو القاعدة التي تدعم العوامل الديمقراطية في التقدم التكنولوجي والصناعي، ويعد المتغير الإقتصادي من بين العوامل التي تدخل، وبفاعلية ملحوظة، في عملية تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة. ويتشكل هذا المتغير من جملة عوامل متفاعلة مع بعضها. فالفلسفة الإقتصادية والإجتماعية التي يتبناها النظام السياسي من حيث التعامل مع الثروة الإقتصادية وكمية ونوعية الموارد الأولية وكيفية توظيفها وعملية توزيع الإنتاج والنشاط الإقتصادي بما يؤمن كفاية إقتصادية ورفاهية إجتماعية ويحقق الإستقلالية الوطنية، وعموماً فإن المتغير الإقتصادي يبحث في كيفية تأمين الموارد الإقتصادية في ضوء رؤية فلسفية يحملها النظام السياسي وعلى نحو يؤمن كفاية إقتصادية تسهم في بناء المجتمع على وفق قاعدة إقتصادية متينة، إن أقوى دول العالم اليوم هي أقواها إقتصادياً وأرقاها في مستويات التقدم والتطور الإنتاجي والتكنولوجي، إن المتغير الإقتصادي بكل مشتملاته (كنوعية وكمية الموارد الإقتصادية وكيفية إستثمارها وتوظيفها ومدى الكفاية الإقتصادية

للدولة، فضلاً عن معدلات الدخل الفردي والناتج القومي ومدى إتساع القاعدة الصناعية وقدرتها الإنتاجية) يعد من بين العوامل التي تؤثر على وضع الدولة من حيث قوتها وضعفها وفي حالة توفرها أو الإفتقار إليها، كما أنها تعد أيضاً من العوامل التقريرية في توصيف الدولة فيما إذا كانت تابعةً أو متأثرةً، أو تكون مؤثرة وغير مقيدة في سياستها الخارجية (عبد العزيز، 1997، ص14).

خلاصة لكل ما تقدم يمكن القول، أن قوة الدولة الإقتصادية تنعكس على قدرتها على استخدام الأدوات الإقتصادية في سياستها الخارجية بهدف التأثير في إتجاهات وسلوكيات الدول الأخرى التي هي أقل مكانة منها في هذا الميدان، أو أنها تضع الدولة التي تفتقر الى مصادر القوة الإقتصادية، في موضع الدولة التابعة أو المتأثرة بسلوك الغير من الدول التي تمارس الضغط الإقتصادي عليها (حداد، 2000، ص143).

6. **الأوضاع السياسية والإجتماعية:** إن لإستقرار نظام الحكم ولطبيعة القيادة وطبيعة نظام الحكم، وكذلك للمعنويات الوطنية والتماسك الإجتماعي دوره في إعطاء الدولة قوة في سلوكها الخارجي.(نعمة، 1987، ص 169)

إن قوة الدولة ترتبط بمحصلة التفاعل الإيجابي بين كمية إمكاناتها الموضوعية ونوعيتها ومدى استعدادها الذاتي لتحمل الكلفة المتوقعة والناجمة عن إستخدامها لهذه الإمكانات، ومن هنا نرى أن القوة لا تعدو أن تكون، في واقع الأمر إلا بمثابة الإنعكاس لقدرة الدولة على الفعل، والقوة بمعنى القدرة إنما هي ظاهرة سياسية دولية نسبية، فالدولة قد تكون قوية في مرحلة محددة، والعكس أيضاً صحيح، وكذلك قد تكون الدولة، في آن واحد، مؤثرة في سلوك إحدى الدول وقليلة التأثير أو عديمته في سلوك غيرها، وللقوة – بمعنى القدرة على الفعل الهادف والمؤثر – ثمة تأثير في كيفية إختيار صانع القرار لوسائل حركته اللاحقة، إن نوعية الدور الذي تتطلع الدولة إلى إنجازه داخل إطار نظامها الإقليمي أو النظام العالمي يتحدد عادة في ضوء نوعية إمكاناتها وكيفية إستثمارها لها، وعليه صارت الدول تستخدم تلك الوسائل التي تعكس مصادر قوتها الأساسية لاغير (زانج، 1998، ص34).

إن تأثير إمكانات الدولة في إختيارها لأدوات حركتها ليس بمعزل عن تأثير متغيرين أساسيين، هما نوعية العلاقة السياسية التي تربطها مع غيرها، وطبيعة روح العصر السائدة، فأما عن المتغير الأول، فيشير التطبيق الدولي إلى أن العلاقة المتبادلة عندما تتميز بالتعاون، فإنها تدفع بأطرافها إلى إستخدام الوسائل السلمية، والعكس صحيح كذلك، أن العلاقة عندما تتسم بالصراع، فأطرافها تعمد إلى إستثمار الأدوات غير السلمية حيال بعضها بعض ولأن علاقات التفاعل بين الدول لا تتأسس، إلا نادراً على الصراع أو التعاون المطلق، وإنما في العادة على اجتماع الاثنين معاً، لا تتوانى الدول تبعا لذلك عن توظيف مختلف وسائل الترغيب والترهيب الخاصة بها لإيقاع التأثير المطلوب في غيرها خدمة مصالحها.

2-3 الدراسات السابقة:

1- دراسة (العقيلي، 2008) بعنوان: "محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط".

يتناول الباحث موضوع السياسة الخارجية الصينية بشكل عام وتطورها من خلال إقامة الصين لعلاقات مع أكبر عدد ممكن من دول العالم، وذلك لأنها تبحث عن المصلحة العليا، وتحقيق أهداف سياسية وإقتصادية وعسكرية، وبعد ذلك يتناول تطور العلاقات العربية الصينية واحتلال الشرق الأوسط مكانة ثانوية في سياسة الصين الخارجية وتأثر الدول العربية التي نالت الإستقلال بالنمط الغربي ومعاداة بعضها للشيوعية.

ويبين الباحث أن هناك ثلاثة عوامل محددة للسياسة الخارجية الصينية ناحية الشرق الأوسط وهي البعد الإستراتيجي، البعد الايدولوجي، والعامل الإقتصادي.

ويخلص الباحث إلى مجموعة من العوامل التي شكلت ضوابط سياسة الصين الخارجية وخصوصاً تجاه العرب، وأن هناك محددات للسياسة العربية تجاه الصين مع إختلاف الدرجة والأهداف بسبب تعدد الدول العربية، وتعدد أهدافها

وإرتباط معظم الدول العربية مع الدول الغربية، وان أهمية الصين بالنسبة للعرب أمر لا جدال فيه، وذلك للروابط التاريخية والسياسية والإقتصادية والثقافية التي تربطها بالعرب وكذلك موقفها المتزن والعادل والداعم أحياناً لكثير من القضايا التي تهم العالم العربي.

2- دراسة (الأنباري، 2007) بعنوان "دراسة التجربة الإقتصادية الصينية للفترة الممتدة بين عامي (1978-2005)".

يتناول الباحث الدراسة منذ عام 1978 وهو العام الذي تسلم فيه الرئيس (دينج شياوبينج) السلطة وعمل على تغيير الأولويات للرؤية الصينية في مجال الإصلاحات، وتصدر الإصلاح الإقتصادي لهذه الأولويات. وكذلك تناول كيفية تسخير السياسة الخارجية لخدمة السياسة الداخلية لتحقيق الأهداف المرجوة، وطرح القيادة الصينية الجديدة لبرنامج التحديثات الأربعة. ويخلص إلى نتائج أهمها ما يميز هذه التجربة وإستطاعتها المزاوجة بين إقتصاد السوق الحر والإقتصاد الإشتراكي والإستفادة من المزايا التي يوفرها نظام السوق الحر مع بقاء سيطرة الدولة على الإقتصاد. وكذلك من مميزات هذه التجربة إنها نهجت منهج التدرج في تطبيق الإصلاحات مما أعطاها حصانة ضد الفشل الذي أصاب غيرها من التجارب.

3- دراسة (أبو عامود، 2006) بعنوان "مقومات الصعود الصيني".

تبين الدراسة عناصر القوة والضعف في الصعود الصيني، وتتناولها من حيث المستوى الإقتصادي والسياسي، إذ أن الصين تحافظ على الإستقرار السياسي من خلال الحكومة المركزية التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي، وبخاصة من خلال الحزب والجيش للحفاظ على وحدة وتماسك البلاد، ووضع الحزب عدداً من الخطط التنموية،وعلى رأس هذه الخطط المستوى التكنولوجي من حيث تنامي القدرات الصينية التكنولوجية والإلتزام بسياسة واضحة تشجع نقل وإنتاج التكنولوجيا وكذلك الجهود المبذولة لتحديث القوات المسلحة عبر ثلاث مراحل:

1- المرحلة الأولى بين عامي(1992-1996) وهي مرحلة تأسيس التحديث.

2- المرحلة الثانية بين عامي (1998-2001) وهي مرحلة وضع أسس التحديث المتقدم.

3- المرحلة الثالثة ما بعد عام 2001 والتي تشهد ثمار التحديث في بعض المجالات مثل بناء القدرات على رد الفعل السريع والمساندة البحرية والجوية وغزو الفضاء.

ومن حيث عناصر الضعف فهي تتمثل في الضغط السكاني وفجوة الطاقة التي ستجعل الصين من أكبر مستوردي النفط في العالم، وكذلك مخاطر التلوث الصناعي والتناقص في معدلات النمو والتحديث الإقتصادي بين المقاطعات الصينية.

وتتناول الدراسة السياسة الخارجية الصينية عبر مرحلة الصعود وإنتهاج الصين سياسة حسن الجوار والمصالح المتبادلة والحافظ على الأمن والإستقرار الإقليمي والترويج للتعاون الإقتصادي الإقليمي.

وفي النهاية يضع الكاتب ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الصعود الصيني، ويخلص إلى أن تحقق أي منها يتوقف على التفاعل بين الدوافع المحركة له والقيود التي تحد منه وان سيناريو السيطرة والتحكم في الصعود الصيني هو الأقرب.

4- دراسة (عبد الحي، 2000) بعنوان "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978- 2010"

حاول الكاتب تحديد المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ابتداء من عام 1978 حيث إعلان التحديثات الأربعة الذي من المقرر أن يستمر حتى عام 2010 وهو العام الذي يرى منظرو هذا البرنامج انه سيشهد مرحلة إستراتيجية التحديث في المجتمع الصيني الذي يؤهله للوصول إلى مستويات الدول الصناعية المتقدمة. ويتناول الباحث البنية الثقافية للمجتمع الصيني و يركز على العلاقة بين المتغيرين الجغرافي والسكاني والدلالات السياسية لهذه العلاقة.

وتتناول الدراسة الدور المستقبلي للصين ويركز على تحليل كافة الأبعاد المتعلقة بذلك وتحليل التداعيات المترتبة حتى عام 2010 من خلال تحديد

المتغيرات المركزية المتحكمة في تحديد الإتجاهات الأساسية للصين، وقياس التأثير المتبادل بين هذه المتغيرات من خلال إستخدام تقنية ما يعرف بمصفوفة التأثير المتبادل.

ويخلص الباحث إلى إن الثقافة السياسية للمجتمع الصيني تشكل احد عناصر الإستقرار السياسي للصين، وتدل التركيبة السكانية على إن الإتجاه العام يسير نحو التقليص التدريجي للتباينات بين الأقاليم، وتوقف مصير الحزب الشيوعي على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تحدد شرعية بقائه في السلطة، كما انه ركز على برنامج التحديثات الأربعة في دراسته لإعتقاده إن مستقبل المكانة الصينية مرهون إلى حد كبير بمدى إمتلاك هذا البرنامج آليات كافية لمواجهة التغيرات التي إنبثقت منه.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، أنها ستركز على تحليلها الفرص والتحديات المتوقعة للنمو الصيني من جميع الجوانب الإقتصادية والسياسية والتكنولوجية والعسكرية وستكون شاملة في تلك الجوانب. وستتناول المواضيع حيث انتهى إليها الآخرون، وما حدث من تطور إقتصادي وتكنولوجي وعسكري، وما قد يحدثه هذا التطور من تغيير في السياسة الخارجية الصينية وتأثيرها على النظام السياسي الدولي وعلاقتها مع الدول الكبرى، بما يساهم في رسم سيناريوهات مستقبلية لصعود الصين كقوة عالمية قد تغير موازين القوى الدولية.

الفصل الثالث

النظام السياسي والإقتصادي للجمهورية الصينية

تمهيد.

الصين دولة فاعلة في النظام الدولي وتركز على الاقتصاد أكثر من السياسة وتمتلك أكبر كثاة سكانية، وتركز في سياستها على النظام الأمريكي ويمثلها حزب واحد وهو الحزب الشيوعي، ولقد كان المفهوم الصيني للمصلحة القومية واسعاً، ويتضمن مصالح أساسية كالأرض والأمن والسيادة. وكان لدى الصين حساسية بالغة لكل ما يتعلق بمصالحها القومية بالمعنى التي تراه، غير أن التمسك الصارم بمثل هذه المفردات يعني أن الصين ستدخل في نزاعات مع كل الدول المجاورة لها، ولكن مع تغير البنية الهيكلية للنظام الدولي ومع الإصلاحات الداخلية التي بدأتها الصين تغير هذا المفهوم، فمن جانب أصبحت حسابات المصلحة القومية تبنى على أساس الموازنة بين العوائد الآنية التي يمكن أن تنجم من انتهاك قواعد القانون الدولي، والفوائد الطويلة الأجل التي يمكن أن يتمخض عنها الإلتزام بالشرعية الدولية.

ومن جانب آخر لم تعد الصين تعول كثيراً في تقويمها للسلوك الدولي ومعايير الشرعية الدولية على التوزيع العالمي للقوة والنفوذ، بقدر ما تعول على حجم الإستفادة أو الضرر الذي يمكن أن يلحق بها من جراء هذا السلوك، فضلاً عن ذلك أصبحت الصين أكثر إقبالاً على الإلتزامات الدولية وأكثر انخراطاً فيها من ذي قبل، وذلك بحكم المتغيرات الداخلية كسياسات الإصلاح الإقتصادي مثلاً التي رتبت العديد من الإلتزامات الخارجية. (فهمي، عبد القادر، والرفوع، فيصل 2009، ص18)

3-1 المؤسسات السياسية المؤثرة في النظام السياسي الصيني

تعتبر الصين من الدول الرئيسية الفاعلة في النظام الدولي بالرغم من تركيز هذه الدولة على الإقتصاد أكثر من السياسة وهي قوة إقتصادية عظمى لا يضاهيها أي دولة في النظام الدولي وتمتلك أكبر كثافة سكانية في العالم.

والصين عضو دائم في مجلس الأمن وتمتلك حق النقض (الفيتــو) وأنهــا عضو في أغلبية المنظمات الدولية وعضو أساسي فيها ألا أن سياستها تميل الـــى الحياد وتنتهج علاقات سلمية مع غيرها من الدول في سياستها الخارجية.

ترتكز الصين في سياستها على النظام الإشتراكي الذي تقوده طبقة العمـــال وتساندها طبقة الفلاحين وطبيعة الحكم فيها الديكتاتورية الديمقراطية الشعبية وفيها حزب حاكم واحد هو الذي يمتلك السلطات الثلاث في الدولة ويسبطر على مرافق الدولة وهو الحزب الشيوعي مؤسس جمهورية الصين الشعبية.

الحزب الشيوعي الصيني:

بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، وضعت أربعة دســـاتير هي: دستور عام 1954 ودستور عام 1975 ودستور عام 1978 والدستور الحالي الذي وضع في عام 1982. يضم الدستور الحالي 138 مادة ويحتــوى باســتثناء الديباجة، على أربعة أبواب هي الأحكام العامة، والحقوق والواجبــات الأساســية للمواطنين، وأجهزة الدولة، والعلم الوطني والشعار الوطني والعاصمة، لقد أجــاز كل من المجلس الوطني لنواب الشعب المنعقد في أعــوام 1988 و1993 و1999 و2004، الدستور المعدل، بحيث عدل وأضاف بعض البنود إلى الدستور الحالي. وفي الدستور المعدل عام 2004، أضاف مضمون دفع تطور الحــضارة الماديــة والأيدولوجية والروحية بشكل متناسق وإنشاء وإكمال نظام التأمينات الإجتماعيــة وحماية الممتلكات الخاصة وضمانة حقوق الإنسان وغيرها من المضامين. (عبــد الحي، 2000)

إن الحزب الشيوعي الصيني هو صانع القرارات الوحيد في الصين الشعبية، والمكتب السياسي المؤلف من (17) عضو و (6) أعضاء مناوبين هو الذي يصنع القرارات داخل الحزب. والحزب يراقب الدولة عن طريق تولي كبــار أعــضائه لأعلى مناصبها، فتعطى لأعضائه رئاسة مجلــس الدولـــة (رئاســة الــوزراء)، ووزارات الخارجية، والدفاع، والمالية، والأمن العام، ووكالات الدولة للتخطــيط، والآلات الصناعية والطاقة الكهربائية والخطوط الحديدية، وهــي كلهــا مراكــز ومناصب رئيسية، وتعطى لغير الحزبين الشيوعيين المناصب الثانوية.

إن الحزب الشيوعي الذي يشترك مع هذه الأحزاب فيما يسمى " اللجنة الوطنية للمؤتمر الإستشاري السياسي" هو الذي يسيطر عليها ويوجهها، ويشرح لها مسؤولياتها السلبية بوصفها تشارك في تنفيذ سياسة الدولة لا في وضعها، حيث تقوم هذه المنظمات إلى حد بعيد بوظائف موازية لوظائف المنظمات الجماهيرية المنتشرة في صفوف الشعب، وعليها دائماً أن تشيد بحريتها الديمقراطية السياسية وإستقلالها التنظيمي، والتحول إلى الإشتراكية وفي إجراء البناء الإشتراكي المخطط على نطاق واسع، وأحرز تطورات عظيمة في مجالي الإقتصاد والثقافة ليس لها مثيل في تاريخ الصين.

في أكتوبر عام 1992 انعقد المؤتمر الوطني الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني الذي امتاز بأهميته التاريخية. فقد لخص بجدية التجارب الواقعية المستخلصة من ممارسات أربعة عشرة سنة منذ نهاية عام 1978 الذي عقدت فيه الدورة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني، وفسر نظرية بناء إشتراكية ذات خصائص صينية، ووضع المهام الإستراتيجية للفترة القادمة، وأقر بوضوح تطبيق نظام إقتصاد السوق الإشتراكي، ودعا إلى حث خطى الإصلاح والإنفتاح على العالم وتركيز الجهود لإتقان البناء الإقتصادي وزيادة قيمة الإقتصاد الوطني بسرعة مرتفعة نسبياً على أساس الإهتمام بالفعالية، وفي الوقت الحاضر يقوم الحزب الشيوعي الصيني بقيادة الشعب الصيني بكامله في بناء إشتراكية ذات خصائص صينية، ويخصص كل جهوده لتحقيق هدفه النهائي – الشيوعية (أبو دهب، 2002، ص25).

إن الطبقة العاملة هي الطبقة القائدة في الصين وتقوم بدورها القيادي بواسطة طليعتها – الحزب الشيوعي الصيني، والحزب الشيوعي الصيني حزب سياسي يخدم جماهير الشعب وليس له مصلحة خاصة به إلا مصلحة الشعب، ومهمته قيادة الشعب وتنظيمه لإدارة شؤونه بنفسه بوصفه سيد البلاد، ويتمثل الدور القيادي للحزب في حياة الدولة رئيسياً في صياغة وتنفيذ الخطط والمبادئ والسياسات الصائبة وإتقان العمل التنظيمي وأعمال التوعية، مع العمل على تطوير الدور الطليعي النموذجي لجميع أعضاء الحزب في شتى المجالات، ويجب على

الحزب أن يقوم بنشاطاته في نطاق الدستور والقوانين، ويجب على عضو الحزب أو المنظمة الحزبية الإلتزام إلتزاماً نموذجياً بالدستور والقوانين والحفاظ على هيبتها وضمان وضعها في موضع التنفيذ، وفيما يخص البنية التنظيمية للحزب الشيوعي الصيني، فهو عبارة عن جهاز الدولة الرئيسي، وهو يمثل ما يلي: المجلس الوطني لنواب مجلس الشعب ومجالس نواب الشعب المحلية على مختلف المستويات (أي أجهزة سلطة الدولة)، ومجلس الدولة والحكومات الشعبية المحلية على مختلف المستويات (أي الأجهزة الإدارية للدولة)، واللجنة العسكرية المركزية.

تلزم المقدمة والمواد (17و 18و19) من الدستور الصيني جميع الأعضاء بتنفيذ السياسة والإجراءات التي يقررها الحزب، أي تلك التي يرسمها المكتب السياسي للحزب الذي تتألف نواته من لجنته الدائمة التي تضم عدداً من الشخصيات البارزة.

ومع أن الدستور يخول المجلس الوطني سلطات الهيئات التشريعية في البلاد الديمقراطية الغربية، إلا أن اللجنة الدائمة للمجلس الوطني هي التي تهيمن على المجلس، وهذه اللجنة يسيطر عليها أعضاء الحزب، أما المؤسسات السياسية الأخرى فهي تشبه مؤسسات البلاد غير الشيوعية شبهاً إسمياً لا فعلياً، فالأحزاب الديمقراطية الصينية لا تلعب أي دور في الوضع السياسي الجديد، وعدد أعضائها في المجلس الوطني محدود وضئيل، وتضم هذه الأحزاب الكثيرين من رجال الأعمال والمفكرين والمغتربين الصينيين (زانج، 1998، ص35).

السلطة التنفيذية:

تضم أجهزة الدولة لجمهورية الصين الشعبية: (الحمش، 2002، ص33)

- أجهزة سلطة الدولة — المجلس الوطني لنواب الشعب ومجالس نواب الشعب المحلية على مختلف المستويات.
- رئيس الجمهورية.
- الدوائر الإدارية للدولة — مجلس الدولة والحكومات الشعبية المحلية على مختلف المستويات

- أجهزة القيادة العسكرية للدولة — اللجنة العسكرية المركزية.
- الأجهزة القضائية للدولة — محكمة الشعب العليا ومحاكم الشعب المحلية على مختلف المستويات ومحاكم الشعب الخاصة.
- أجهزة الدولة للرقابة القانونية — النيابة العامة الشعبية العليا والنيابات العامة الشعبية المحلية على مختلف المستويات والنيابات العامة الشعبية الخاصة.

يتولى رئيس جمهورية الصين الشعبية، بناء على قرارات المجلس الوطني لنواب الشعب وقرارات لجنته الدائمة، إصدار القوانين، وتعيين وعزل رئيس مجلس الدولة ونوابه وأعضاء مجلس الدولة والوزراء ورؤساء اللجان ورئيس جهاز المحاسبة والأمين العام لمجلس الدولة، منح أوسمة الدولة وألقاب الشرف، وإصدار العفو الخاص، وإعلان الأحكام العرفية، وإعلان حالة الحرب، وإصدار أوامر التعبئة. (عبد الحي، 2000، ص38)

المجلس الوطني لنواب الشعب في جمهورية الصين الشعبية هو الهيئة العليا لسلطة الدولة، وهيئته الدائمة هي اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب، مدة دورة المجلس الوطني لنواب الشعب 5 سنوات، يمارس المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة السلطة التشريعية وسلطة القرار وسلطة الرقابة وسلطة الانتخاب والتعيين والعزل. (الحمش، 2002، ص36)

تتكون الأجهزة الإدارية لجمهورية الصين الشعبية من الحكومة الشعبية المركزية والحكومات الشعبية المحلية على مختلف المستويات. مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية هو الحكومة الشعبية المركزية، هو الجهاز التنفيذي للهيئة العليا لسلطة الدولة، والجهاز الإداري الأعلى للدولة، والمحاكم الشعبية لجمهورية الصين الشعبية هي الأجهزة القضائية للدولة. يوجد في جمهورية الصين الشعبية المحكمة الشعبية العليا، والمحاكم الشعبية المحلية على مختلف المستويات، والمحاكم العسكرية وغيرها من المحاكم الشعبية الخاصة(Wang, 2006, P.25).

النيابات العامة الشعبية بجمهورية الصين الشعبية هي أجهزة الدولة للرقابة القانونية. تقيم الدولة النيابة العامة الشعبية العليا، والنيابات العامة الشعبية المحلية

من مختلف المستويات، والنيابات العامة العسكرية وغيرها من النيابات العامة الشعبية الخاصة. (قنديل، 2008، ص48)

أجهزة المؤتمر الإستشاري للشعب الصيني منظمة للجبهة المتحدة الوطنية تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني، كما أنها أجهزة تشارك فيها مختلف الأحزاب الديمقراطية والمنظمات الشعبية والأوساط الإجتماعية في الشؤون السياسية، إن التنظيمات الإجتماعية جزء هام للحياة السياسية الصينية حالياً، إتحاد النقابات الصين العام لجمهورية الصين الشعبية وعصبة الشبيبة الشيوعية الصينية وإتحاد النساء لعموم الصين وغيرها من التنظيمات الإجتماعية من المنظمات غير الحكومية، تمارس بعض الصلاحيات الحكومية إلى حدٍ كبير، تحدد دوائر إدارة أملاك الأجهزة المركزية مهمات الأعمال وملاك العاملين وتوزيع المناصب القيادية لبعض هذه التنظيمات مباشرة، ويطبق فيها نظام الإعتمادات المالية كلياً (فرج، 1993، ص25).

رئيس الجمهورية ومجلس الدولة:

يمارس رئيس جمهورية الصين الشعبية، متعاوناً مع اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب، وظائف رئيس الدولة وسلطاته، يقوم رئيس الجمهورية بناء على قرارات المجلس الوطني لنواب الشعب أو قرارات لجنته الدائمة بإصدار القوانين وتعيين وعزل جميع الأعضاء في مجلس الدولة وإصدار الأوامر، ويعتمد رئيس الجمهورية البعثات الدبلوماسية الأجنبية باسم الدولة، ويرسل الممثلين المفوضين لدى الدول الأجنبية واستدعائهم، ويصادق على المعاهدات والإتفاقيات الهامة المعقودة مع الدول الأجنبية وإلغائها. ورئيس الجمهورية الحالي هو: هو جين تاو، ونائب الرئيس: تسنغ تشينغ هونغ. (الحمش، 2002، ص44)

مجلس الدولة يعني الحكومة الشعبية المركزية، وهو الجهاز التنفيذي للهيئة العليا لسلطة الدولة والجهاز الإداري الأعلى للدولة، وهو مسؤول أمام المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة ويقدم له التقارير عن أعماله، ويحق لمجلس الدولة تحديد الإجراءات الإدارية ووضع اللوائح الإدارية وإصدار القرارات والأوامر في حدود صلاحياته. (الحمش، 2002، ص51)

يتكون مجلس الدولة من الرئيس ونوابه وأعضاء مجلس الدولة والأمين العام والوزراء ورؤساء اللجان (درجة وزير) ومحافظ بنك الشعب الصيني ومدير مصلحة الدولة للحسابات. أجهزة مجلس الدولة الحالية وأعضاؤها.

السلطة التشريعية:

المجلس الوطني لنواب الشعب هو الهيئة العليا لسلطة الدولة، يتألف من النواب من مختلف المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم والبلديات المركزية والمناطق الإدارية الخاصة والجيش. ويمارس السلطة التشريعية ويقرر المسائل الهامة في حياة الدولة السياسية، ومن وظائفه وسلطاته الرئيسية: تعديل الدستور ومراقبة تنفيذه، ووضع وتعديل قانون العقوبات والقانون المدني وقوانين أجهزة الدولة وغيرها من القوانين الأساسية، والفحص والمصادقة على خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الوطنية، وميزانية الدولة وتقارير أحوال تنفيذها، والمصادقة على إنشاء المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم والبلديات المركزية، وإقرار إقامة المناطق الإدارية الخاصة ونظامها، وإقرار مسألة الحرب والسلم، وانتخاب مسؤولي هيئات الدولة العليا وإقرار تعيينهم، أي انتخاب أعضاء اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب وانتخاب رئيس الدولة ونوابه، وإقرار تعيين رئيس مجلس الدولة وأعضاء المجلس الآخرين، وانتخاب رئيس اللجنة العسكرية المركزية وإقرار تعيين أعضائها الآخرين، وانتخاب رئيس محكمة الشعب العليا ورئيس النيابة العامة الشعبية العليا، كما يحق للمجلس الوطني لنواب الشعب عزلهم من مناصبهم (قنديل، 2008، ص51).

مدة المجلس الوطني لنواب الشعب خمس سنوات، ويعقد دورة واحدة كل سنة. وما بين كل دورتين للمجلس الوطني لنواب الشعب تقوم لجنته الدائمة – الهيئة الدائمة له – بممارسة سلطة الدولة، تتألف اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب من الرئيس ونواب الرئيس والأمين العام والأعضاء، ورئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب حاليا هو: وو بانغ قوه(زانج، 1998، ص41).

طبيعة نظام مجلس نواب الشعب ومكانته

نظام مجلس نواب الشعب هو الشكل التنظيمي لسلطة الديكتاتورية الديمقراطية الشعبية الصينية، والنظام السياسي الأساسي للصين، وكل سلطة جمهورية الصين الشعبية لأبناء الشعب جهاز ممارسة الشعب سلطة الدولة هو المجلس الوطني لنواب الشعب والمجالس المحلية لنواب الشعب بأسلوب ديمقراطي وتكون مسئولة أمام الشعب، ويراقبها الشعب.

كذلك تنبثق أجهزة الإدارة والمحاكمة والنيابة للدولة من مجلس نواب الشعب، وتكون مسئولة أمامه، وتحت مراقبته. والمجلس الوطني لنواب الشعب أعلى جهاز سلطة للدولة، والمجالس المحلية لنواب الشعب على مختلف المستويات هي أجهزة سلطة محلية للدولة.

تكوين المجلس الوطني لنواب الشعب ومدته:

1. يتكون المجلس الوطني لنواب الشعب من النواب المنتخبين من المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم والمدن التي تديرها الحكومة المركزية مباشرة والجيش.
2. يشكل نواب المجلس الوطني لنواب الشعب والنواب المنتخبين من المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم والمدن التي تديرها الحكومة مباشرة والجيش.
3. يتولى أمين الحزب بأعلى لجنة حزبية في المقاطعة أو المنطقة على مستوى المقاطعة والجيش، أو رئيس اللجنة الدائمة للمجلس المحلي لنواب الشعب منصب رئيس الوفد، ويتولى منصب نوابه نواب أمين الحزب بأعلى لجنة حزبية في المقاطعة أو المنطقة على مستوى المقاطعة والجيش، أو نواب رئيس اللجنة الدائمة للمجلس المحلي لنواب الشعب.
4. يجب أن يكون هناك عدد مناسب للنواب من كل أقلية قومية.
5. مدة عمل كل دورة من مجلس نواب الشعب 5 سنوات.

6. قبل شهرين من انتهاء مدة المجلس الوطني لنواب الشعب، على اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب أن تتم انتخـــاب نـــواب الـــشعب للمجلس الوطني التالي لنواب الشعب.
7. إذا حدثت حالة عدم إمكان القيام بالانتخاب، بمكـــن تأجيـــل الانتخـــاب وتحديد مدة عمل هذا المجلس الوطني لنواب الشعب بموافقة أكثر مـــن ثلثي أعضاء اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب.
8. يعقد المؤتمر الوطني لنواب الشعب مرة واحدة سنوياً، تعقـــده اللجنـــة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب.
9. يمكن عقد المجلس الوطني لنواب الـــشعب إذا رات اللجنـــة الدائمـــة للمجلس الوطني لنواب الشعب ضرورة لذلك، أو بإقتراح أكثر من خمس نواب المجلس الوطني لنواب الشعب.

صلاحيات المجلس الوطني لنواب الشعب:

يمارس المجلس الوطني لنواب الشعب الصلاحيات التالية:

1- تعديل الدستور. يتم تعديل الدستور باقتراح اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب أو أكثر من خمس نواب المجلس الوطني لنواب الـــشعب، وبموافقة أكثر من ثلثي نواب المجلس الوطني لنواب الشعب.
2- مراقبة تنفيذ الدستور.
3- وضع وتعديل القوانين الأساسية حول الشؤون الجنائية والمدينة وأجهـــزة الدولة والشؤون الأخرى.
4- انتخاب رئيس جمهورية الصين الشعبية، يقرر رئيس مجلس الدولة.
5- وفقاً لتسمية رئيس مجلس الدولة يقرر نـــواب رئـــيس مجلـــس الدولـــة وأعضاء مجلس الدولة والوزراء ورؤساء لجان الدولة والمراقب العـــام للحسابات ورئيس سكرتارية مجلس الدولة .
6- انتخاب رئيس اللجنة العسكرية المركزية، وفقاً لتـــسمية رئـــيس اللجنـــة العسكرية المركزية، تحديد أعضاء اللجنة العسكرية المركزية الآخرين.
7- انتخاب رئيس رئيس المحكمة العليا.

8- انتخاب رئيس النيابة الأعلى.

9- المراجعة والموافقة على برنامج تنمية الإقتصاد القومي والمجتمع (خطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية) وتقرير تنفيذها.

10- المراجعة والموافقة على ميزانية الدولة وتقرير تنفيذها.

11- تغيير أو الغاء قرارات اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الغير المناسبة.

12- الموافقة على إقامة المقاطعة والمنطقة الذاتية الحكم والمدينة التي تديرها الحكومة المركزية مباشرة.

13- إقرار إقامة المنطقة الإدارية الخاصة ونظامها.

14- إقرار مسألة الحرب والسلم.

15- الصلاحيات الأخرى التي يجب على جهاز أعلى سلطة للدولة أن يمارسها.

اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب

اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب هي الجهاز الدائم للمجلس الوطني لنواب الشعب، في فترة عدم انعقاد المؤتمر الوطني لنواب الشعب، تمارس أعلى سلطة للدولة، مسؤولة أمام المجلس الوطني لنواب الشعب وتقدم أحوال عملها له.

(1) تكوين اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب ومدة عملها: تتكون اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب من الرئيس وعدد من النواب له، ورئيس السكرتارية، وعدد من الأعضاء، ومن بين أعضائها عدد مناسب من نواب الأقليات القومية، كذلك ينتخب المؤتمر الوطني لنواب الشعب أعضاء اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب ويقبلهم، ولا يمكن لأعضائها أن يتولوا مناصب في أجهزة الإدارة الحكومية والمحاكم والنيابة، ومدة عمل اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب مثل مدة عمل نفس الدورة من المجلس الوطني، وتمارس صلاحياتها حتى انتخاب الدورة التالية من اللجنة الدائمة، على أنه لا يمكن لرئيس اللجنة الدائمة ونوابه أن يتولوا مناصبهم أكثر من دورتين متتاليتين.

(2) صلاحية اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب: تمارس اللجنة الدائمة للمجلس الوطي لنواب الشعب الصلاحيات التالية:

1- تفسير الدستور، مراقبة تنفيذ الدستور.
2- وضع وتعديل القوانين ما عدا القوانين المنوط بالمؤتمر الوطني لنواب الشعب وضعها.
3- في قدرة عدم انعقاد المؤتمر الوطني لنواب الشعب، إستكمال وتعديل القوانين التي وضعها المؤتمر الوطني لنواب الشعب جزئياً، بشرط عدم التعارض مع المبادئ الأساسية لهذه القوانين.
4- تفسير القوانين.
5- في فترة عدم انعقاد المؤتمر الوطني لنواب الشعب، مراجعة والموافقة على مشروعات التعديل الجزئي الضروري لخطة التنمية الإقتصادية العليا والنيابة الشعبية العليا.
6- إلغاء القرارات والأوامر الإدراية المخالفة للدستور والقوانين التي وضعها مجلس الدولة.
7- إلغاء القرارات والأوامر الإدارية المحلية المخالفة للدستور والقوانين التي وضعها أجهزة السلطة بالمقاطعات والمناطق الذاتية الحكم والمدن التي تديرها الحكومة المركزية مباشرة.
8- في حالة عدم قدرة انعقاد المؤتمر الوطني لنواب الشعب.
9- تحديد أعضاء اللجنة العسكرية المركزية الآخرين وفقاً لتسمية رئيسها.
10-تعيين نواب رئيس النيابة الشعبية العليا وقضاتها وأعضاء لجنة المحاكمة ورئيس المحكمة العسكرية أو عزلهم وفقاً لطلب رئيس المحكمة الشعبية العليا (بن هويدن، 2007، ص61)

السياسية الخارجية للدولة الصينية:

تنتهج الصين بدأب وثبات سياسية خارجية سلمية مستقلة، والهدف الأساسي لهذه السياسية هو حماية استقلال الصين وسيادتها وسلامة أراضيها، وتوفير بيئة ملائمة لتنفيذ الإصلاح والإنفتاح على الخارج وبناء العصرنة الحديثة في الصين،

وحماية السلام العالمي ودفع التنمية المشتركة، وفيما يلـــي أهــم الملامــح هــذه السياسية:

1- ظلت الصين تنتهج مبدأ الاستقلال والتمسك بزمــام المبــادرة، وتحــدد موقفها وسياستها في جميع الشؤون الدولية انطلاقاً من المصالح الأساسية للشعب الصيني وشعوب العالم والتمييز بــين الــصواب والخطــأ، ولا تخضع لأي ضغوط خارجية، إن الصين لا تتخالف مع أية دولة عظمـــى أو أية كتلة دول، ولا تسعى لإقامة تحالف عسكري، ولا تــشترك فـــي سباق التسلح ولا تمارس التوسع العسكري.

2- تثابر الصين على معارضة الهيمنة وصيانة الــسلام العــالمي، وتــرى الصين أن أية دولة سواء كانت كبيرة أم صغيرة، قوية أم ضعيفة، غنيــة أم فقيرة، تعتبر عضواً من أعضاء المجتمع الدولي على قدر المــساواة، ويجب ان تحل جميع النزاعات والخلافات الناشبة بين البلــدان بطريقــة سلمية عبر التشاورات وليس باللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدام القوة ولا يسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية بأي حجة، ولن تفرض الــصين نظامها الاجتماعي وأيديولوجيتها السياسية على الآخــرين، وفـــي نفــس الوقت لن تسمح لأية دولة بأن تفرض نظامها الاجتماعي وأيــديولجيتها السياسية عليها.

3- تعمل الصين بنشاط من أجل بناء نظام دولي إقتصادي وسياسي جديــد عادل ومعقول، وترى الصين أن النظام الجديد يجــب عليـــه أن يجــسد مطالب تطور التاريخ وتقدم العصر وأن يعكس رغبات شعوب مختلــف دول العالم ومصالحها المشتركة، ويجب أن يتكــون المبــادئ الأخــرى المعترفة بها للعلاقات الدولية أساساً لبنــاء النظــام الــدولي الــسياسي والإقتصادي الجديد.

4- ترغب الصين في إقامة وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مــع جميــع البلدان على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في الإحترام للسيادة وسلامة

الأراضي وعدم الإعتداء للغير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير والمساواة والمنفعة والتعايش السلمي.

5- إن التطوير النشيط لعلاقات حسن الجوار والصداقة مع الدول المجاورة جزء هام من السياسة الخارجية الصينية، لقد حلت الصين قضايا خلفها التاريخ مع مظم الدول المجاورة وتتطور علاقات التعاون ذي المنفعة المتبادلة بينها وبين الدول المجاورة تطوراً مزدهراً.

6- أن تقوية التضامن والتعاون مع الدول النامية الغفيرة مطئ قدم آسيا للسياسة الخارجية الصينية، وأن الصين والدول النامية لها معانات تاريخية مشتركة وكذلك لها أهداف آفاق واسعة في هذا المجال.

7- إن الصين تهتم كل الاهتمام بتحسين وتطوير علاقاتها مع الدول المتقدمة وتدعو إلى تجاوز إختلاف النظم الاجتماعية والأيدولوجية في العلاقات بين مختلف الدول والإحترام المتبادل والسعي لإيجاد النقاط المشتركة وترك الخلافات جانباً وتوسيع التعاون ذي المنفعة المتبادلة وبخصوص الخلافات بين الطرفين يجب حلها بصورة مناسبة عبر إجراء الحوار على أساس المساواة والإحترام المتبادل وعدم اللجوء إلى القيام المواجهة.

مرتكزات السياسة الخارجية الصينية (سلمان، 2005، ص54):

أولاً: حدد (دينغ شياو بنغ) مبادئ السياسة الخارجية للصين بما يلي:

1- مبدأ التعايش السلمي ويشمل:

أ. إحترام السيادة الإقليمية.

ب. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ج. المساواة بين الدول.

د. العمل على أساس حق الدول في المنفعة المشتركة.

ه. التسوية السلمية للنزاعات الدولية.

2- العمل على التنمية المشتركة للأقاليم المتنازع عليها من قبل أطراف النزاع قبل البحث عن حل لها، على أساس أن التنمية المشتركة للأقاليم المتنازع عليها

يخلق مصالح مشتركة لأطراف النزاع، بشكل يحول دون تصعيد التوتر حولها من قبل أطراف النزاع حفاظاً على مكاسبها المشتركة في تلك المناطق.

ثانياً: ترتكز السياسة الخارجية الصينية على تدعيم التنمية الإقتصادية والتحديث الداخلي، وذلك بتوسيع الروابط الإقتصادية مع جميع الدول الآسيوية.

ثالثاً: المحافظة على بيئة إقليمية هادئة لتحقيق أهدافها الإقتصادية في ظروف سلمية ملائمة، وقد قال (جيانغ زيمين) (أن على الصين تركيز كل الجهود لتحديث البلاد، ولذا من مصلحتها تأمين وضع دولي سلمي طويل الأمد)، ولذلك تعمل الصين على تدعيم الإستقرار السياسي والإقتصادي في منطقتها الإقليمية، ويترجم هذا الموقف الصيني بنهج يرمي إلى تعزيز دور الصين في حل المشكلات الإقليمية (Chen, 2008, P.7).

رابعاً: إرتكاز السياسة الخارجية الصينية على القومية الصينية، فلم يعد للإعتبارات الأيدولوجية دور أو تأثير في صناعة القرار في السياسة الخارجية.

خامساً: ترتكز السياسة الخارجية الصينية على التجربة التاريخية للتدخل الأجنبي في الصين وما صاحبها من استغلال ومهانة والعزم على رد كرامة الصين التي أهينت، وذلك بتقلدها الدور الذي تستحقه في النظام الدولي وعدم السماح المساس بسيادتها أو التدخل في شؤونها الداخلية، ففي الوقت الذي تمارس فيه الصين سياسة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي نجدها متمسكة بعامل السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ورفض المطالب التي تتجاوز الخطوط الحمراء التي تمس جوهر النظام الصيني مثل المفاهيم الغربية للديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا نابع من التجربة التاريخية وتخوف الصين في الوقت الذي تمارس فيه سياسة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي من وقوعها تحت استغلال القوى الكبرى كما حدث في الماضي.(الدجاني، 1995، ص 24)

فردّة الفعل الصينية عند وقوع حادثة طائرة الإستطلاع الأمريكية عام 2001 التي حطت على الأراضي الصينية واحتجز أفراد طاقمها لأحد عشر يوماً،

يدل على تمسك الصين بالأفكار التقليدية المتعلقة بالسيادة والتي قللت التكنولوجيا الحديثة من محتواها، وهذا عائد إلى هواجس الصين مما تراه تصرفاً استعمارياً. (كيسنجر، 2002، ص 133)

سادساً: المحافظة على وحدة الأراضي الصينية حيث تعهد ماوتسي تونغ الرئيس الصيني السابق قبل وفاته بأن تكون إعادة توحيد الأراضي الصينية بشكل سلمي، والإتفاق الصيني – البريطاني عام 1984 الذي جاء بعد مفاوضات شاقة بين الجانبين والذي أدى إلى عودة (هونج كونج) إلى الصين الشعبية، دليل على ثبات السياسة الخارجية الصينية إتجاه الحفاظ على وحدة أراضيها وإعادة توحيدها سلمياً، كما أن موقف الصين من إعادة توحيد تايوان والذي لم تبدي فيه القيادة الصينية أي نوع من التنازل دليل آخر على أن المحافظة على وحدة الأراضي الصينية هي من ثوابت السياسة الخارجية الصينية التي لا تقبل المساومة بأي حال من الأحوال. (عبد الناصر، 1998، ص 85)

وقد عملت الصين على تقوية علاقاتها التجارية مع كل من هونج كونج وتايوان للتمهيد لإعادة توحيدها سلمياً، فبعد أن كانت التجارة البينية ما بين الصين وهونج كونج حوالي (2.2) مليار دولار عام 1979، نجدها وصلت عام 1992 إلى (80) مليار دولار، كما أنه بحلول عام 1995 أصبحت الصين أهم أسواق الصادرات التايوانية، وقد حلت الصين بذلك محل الولايات المتحدة لتقليل إعتمادها على الولايات المتحدة.

سابعاً: صيانة إستقلالية وخصوصية مواقف الصين على ساحة العلاقات الدولية، من هنا فالصين حريصة على عدم الدخول في تحالفات مع قوى كبرى، وقد قال السفير الصيني في موسكو بعد تطور العلاقات الصينية – الروسية والحديث عن شراكة إستراتيجية بينهم أن الحلف السياسي – العسكري بين الصين وروسيا مستبعد، وأن نهج الصين الثابت هو عدم الدخول في أحلاف مع أية طرف كان.

ثأمناً: توسيع دائرة نفوذها في شرق وجنوب شرق آسيا، فتقلد الصين لدور قيادي في منطقتها الإقليمية هو أحد مرتكزات سياستها الخارجية، إلا أن الأسلوب

الصيني تحول من دعم الحركات الثورية في تلك الدول ضد الأنظمة القائمة لصالح أسلوب تدعيم علاقاتها التجارية مع الأنظمة القائمة بغض النظر عن ميولها وإتجاهاتها، وذلك في محاولة منها لتكوين شبكة من العلاقات التجارية تكون الصين محور تلك الشبكة التجارية في منطقتها الإقليمية إعتماداً على الدياسبورا الصينية في جنوب شرق آسيا، الأمر الذي يدفع الصين لدور وموقع إقتصادي ريادي في منطقتها الإقليمية (Wang, 2006, P.36).

تاسعاً: إرساء نظام عالمي قائم على أساس العدالة والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي ورفض الهيمنة بكافة أشكالها، والصين في سياستها الخارجية تسعى لخلق موقف دولي موحد ضد المحاولات الأمريكية للهيمنة على العالم، والشراكة الإستراتيجية بين كل من روسيا والصين يوضح لنا ذلك المسعى الهادف إلى بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب.

تنتهج الصين سياسة خارجية سلمية مستقلة، وهدف السياسة الخارجية الصينية هو صيانة السلم العالمي ودفع التنمية المشتركة. ومن محتوياتها الرئيسية: (عبد الله، 2007، ص 37)

1. حماية المصالح المشتركة للبشرية برمتها مع مسايرة التيار التاريخي:: ترغب الصين في أن تشارك المجتمع الدولي في بذل الجهود لحفز التعددية القطبية في العالم بنشاط، ولدفع تعايش القوى المتعددة في وئام، وللمحافظة على إستقرار المجتمع الدولي (Chen, 2008, P.9).
2. تأسيس نظام سياسي وإقتصادي دولي جديد عادل ومعقول: يجب أن تحترم كافة الدول بعضها بعضا وتتشاور مع بعضها البعض سياسياً، ولا ينبغي فرض الإرادة الذاتية على الآخرين، يجب أن تحفز الدول بعضها بعضاً إقتصادياً للتنمية المشتركة دون حدوث فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء، ويجب أن تستفيد الدول من بعضها بعضاً في الخبرات والدروس ثقافياً لتحقيق الإزدهار المشترك، ولا ينبغي استبعاد ثقافات الأمم الأخرى، ويجب أن تتبادل الدول الثقة أمنياً للحماية المشتركة وإنشاء مفهوم أمن جديد يقوم

على أساس الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتنسيق، ويجب تسوية النزاعات بين الدول عن طريق الحوار والتعاون دون اللجوء إلى القوة أوالتهديد بها، إن الصين تعارض الهيمنة وسياسات القوة بشتى أشكالها، ولن تسعى مطلقاً إلى الهيمنة ولا إلى التوسع. (العفيفي، 2009، ص 81)

3. الحفاظ على التنوع العالمي: تدعو الصين إلى الديمقراطية في العلاقات الدولية وتنوع أنماط التنمية، يجب أن تتبادل كل الحضارات والأنظمة الإجتماعية وطرق التنمية المختلفة في العالم الإحترام، وأن تستفيد من بعضها البعض في عملية المنافسة والمقارنة، وأن تحقق التنمية المشتركة من خلال السعي وراء إيجاد نقاط مشتركة وترك الخلافات جانباً، ويجب أن تقرر مختلف الشعوب شؤون دولها الخاصة، وأن تتشاور مختلف البلدان على قدم المساواة في الشؤون الدولية. (قنديل، 2008، ص 72)
4. مقاومة الإرهاب بشتى أشكاله: تدعو الصين إلى تعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد والمعالجة الفرعية والجذرية للأعمال الإرهابية ومنع ومكافحة الإرهاب والعمل على إجتثاث جذور الإرهاب (بهبهاني، 1984، ص97).
5. تحسين وتطوير العلاقات مع الدول المتطورة: وتوسيع نقاط الالتقاء للمصالح المشتركة وتسوية الخلافات بطريقة ملائمة، وذلك إنطلاقاً من المصالح الأساسية لمختلف الشعوب وبغض النظر عن الإختلافات في الأنظمة الإجتماعية والمذاهب الأيدولوجية وعلى أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي. (سلمان، 2005، ص 65)
6. تعزيز علاقات حسن الجوار، والتمسك بمبدأ حسن معاملة الدول المجاورة بإعتبارها دولاً شريكةً، وتعزيز التعاون الإقليمي.
7. تقوية التضأمن والتعاون مع العالم الثالث: وتعزيز التفاهم والثقة المتبادلين والمساعدة والدعم المتبادلين، وتوسيع مجالات التعاون ورفع فاعلية التعاون.
8. المشاركة النشطة في النشاطات الدبلوماسية المتعددة الأطراف: ولعب دور متزايد في الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية، وتأييد الدول النامية في حماية حقوقها ومصالحها العادلة. (آل ثاني، 2002، ص 67)

عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية:

يخول الدستور المجلس الوطني سلطات الهيئات التشريعية في البلاد الديمقراطية الغربية... إلا أن اللجنة الدائمة للمجلس الوطني هي التي تهيمن على المجلس، وهذه اللجنة يسيطر عليها أعضاء الحزب، كما أن سلطات مجلس الدولة (مجلس الوزراء) تطغى على سلطاتها، وتجعلها أشبه شيء بهيئة شكلية احتفالية، مهمتها الرئيسية إضفاء نوع من الدعاية للقرارات المتخذة (وهبة، 1998، ص54).

أما المؤسسات السياسية الأخرى فهي تشبه مؤسسات البلاد غير الشيوعية شبها اسمياً لا فعلياً، فالأحزاب الديمقراطية الصينية لا تلعب أي دور في الوضع السياسي الجديد، وعدد أعضائها في المجلس الوطني محدود وضئيل، وتضم هذه الأحزاب الكثيرين من رجال الأعمال والمفكرين والمغتربين الصينيين(Yan, 2007, P.1).

كما أن الحزب الشيوعي الذي يشترك مع هذه الأحزاب فيما يسمى "اللجنة الوطنية للمؤتمر الإستشاري السياسي" هو الذي يسيطر عليها ويوجهها، ويشرح لها مسؤولياتها السلبية بوصفها تشارك في تنفيذ سياسة الدولة لا في وضعها، حيث تقوم هذه المنظمات إلى حد بعيد بوظائف موازية لوظائف المنظمات الجماهيرية المنتشرة في صفوف الشعب، وعليها دائماً أن تشيد بحريتها الديمقراطية السياسية وإستقلالها التنظيمي لكي تضفي على نظام الحكم القائم في جمهورية الصين الشعبية ديمقراطية لا نظير لها في الإتحاد السوفييتي السابق.

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية:

الموارد الطبيعية والأولية :

أن الموارد الطبيعية والأولية من العوامل التي تؤثر في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية للدول، فإعتماد الدولة على إستيراد المواد الأولية من الخارج سيفرض على سياستها الخارجية قيود تؤثر في إتجاهاتها، بالإضافة إلى أن شحّ المواد الأولية لدى دول كبرى قد يدفعها للتوسع الاستعماري نحو مصادر المواد الأولية، ولقد صرح (ماوتسي تونغ) عام 1965 أن منطقة جنوب شرق آسيا غنيةً

جداً بالثروات الطبيعية، وأنها ستساعد على تطوير الصناعة الصينية في المستقبل، ولذلك ينبغي السيطرة على منطقة جنوب شرق آسيا، وعلى أساس ذلك أصبحت السيطرة على منطقة جنوب شرق آسيا من الأهداف الإستراتيجية العليا في السياسة الخارجية الصينية (Chen, 2008, P.11).

العامل الإقتصادي :

إن دخول الدول في نطاق الإقتصاد العالمي سيدخل معه عوامل جديدة للتأثير والسيطرة وسيفرض قيود إضافية على سياسات الدول الخارجية، فالسياسة الخارجية تبقى مقيدة أكثر ما تكون بمصالحها الإقتصادية داخلياً وخارجياً، فالعامل الإقتصادي المقام الأول في تشكيل إتجاهات الدول في علاقاتها الخارجية، وكما أن للعامل الإقتصادي دور في إثارة النزاعات الدولية بسبب المنافسة الإقتصادية على الأسواق الخارجية لتصريف إنتاج الدول الفائض وعلى مصادر المواد الأولية، إلا أنه عامل مهم في تحقيق التعاون الدولي.

العامل التقني التكنولوجي:

إن التقدم التقني والتكنولوجي قد زاد من أهمية العامل التقني كمحدد للسياسة الخارجية، حيث أصبحت الدول تسعى لإمتلاك التقنية المتقدمة من الدول المتقدمة في هذا المجال، وفي رأي الحزب الشيوعي الصيني الحاكم في جمهورية الصين الشعبية، فان الرأسمالية الدولية مصممة على القضاء على الشيوعية أينما وجدت، وقيام الولايات المتحدة بتأييد (تشيانغ كاي تشك) في الحرب الأهلية الصينية بين الوطنيين والشيوعيين، ووقوفها في طريق تمثيل الصين الشعبية في هيئة الأمم المتحدة وقيامها بفرض حصار إقتصادي عليها، أدى لأن يكون للعامل التقني دوراً في سياسة الصين الخارجية إتجاه دول العالم، وفي مقابل دور العامل الأيدلوجي في تغذية الصراع الصيني – الأمريكي، فقد لعب ذلك العامل دوراً كبيراً في التحالف الصيني – السوفييتي، حيث قال (ماوتسي تونغ) "إننا ننتمي دولياً" إلى الجبهة المعادية للإمبريالية والتي يتزعمها الإتحاد السوفييتي (سليمان، 2003، ص52).

العامل الأيدولوجي:

فالأيدولوجية المسيطرة في دولة ما قد تكون عامل من عوامل التعاون والتقارب مع الدول التي تدين لنفس الأيدولوجية، وقد تكون عامل من عوامل الصراع والصدام إذا تباعدت هذه الأيديولوجيات في مضمونها وأهدافها، كما حصل في الصراع الصيني – السوفييتي (Yan, 2007, P.2).

إلا إننا لا يمكن أن نتصور أن السياسة الخارجية هي وليدة الأيديولوجيا، ونتناسى المتطلبات الموضوعية للمصلحة الوطنية والتي تفرض قيود على كل صانع قرار يضع السياسة الخارجية، بغض النظر عن نواياه وفلسفته الإجتماعية إذا ما أراد المحافظة على إستقلال دولته ومصالحها الحيوية، وقد إستنتج أحد الباحثين بعد دراسته لعدد من قرارات السياسة الخارجية الصينية، إن قرارات السياسة الخارجية الصينية لم تبنى على أساس أيديولوجي، إنما كانت الأيدولوجية عاملاً مساعداً في عملية صنع السياسة الخارجية الصينية.

3-2 النظام الإقتصادي للدولة الصينية

طبيعة ومراحل النمو التي مر بها الإقتصاد الصيني:

إن الإقتصاد الصيني منذ سياسة الإصلاح والإنفتاح التي أطلقها الزعيم الصيني السابق دنج سياوبنج عام 1978 إعتمد على ثلاث ركائز هي إجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار، وإجتذاب المعرفة والتكنولوجيا الأجنبية لإنشاء مراكز صناعية حديثة، وإعتماد التجارة الخارجية وعلى الأخص التصدير كأداة لتحريك عملية التنمية. (الباش، 2008، ص29)

لقد قام الإقتصاد الصيني تقليدياً، وما زال على عناصر كبيرة من الإكتفاء الذاتي في الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي والخدمات وساعدته على ذلك عدة عوامل منها طبيعة النظام الشيوعي القائم على الضبط والمراقبة، وكذلك على محدودية الاحتياجات، وطبيعة الشعب الصيني الذي يرضى في معظمه بالحد الأدنى من الاحتياجات، ومع الإنفتاح اتجه هذا الشعب إلى ثلاثة إتجاهات:-

أولهما: السعي للحصول على السلع المعمرة (المساكن – والأدوات المنزلية)،

ثانيهما: والإستثمار في مجال التعليم بحكم الضرورة للأبناء والبنات، **وثالثهما:** الادخار خوفاً من تقلبات الزمن لعدم الاطمئنان للظروف المستقبلية للظروف المستقبلية. وأثر ذلك كله في طبيعة التجارة الخارجية الصينية التي شكل إستيراد المواد الخام والطاقة جزءاً رئيساً فيها وليس السلع الاستهلاكية، وفي المقابل شكلت صادرات السلع الاستهلاكية جزءاً كبيراً من الصادرات (المناعي، 2008، ص39).

أدى المنهج الصيني إلى تقوية الاستهلاك الداخلي وتنشيطه وإنعاش الإقتصاد، ومن ثم المحافظة على معدل تنمية مرتفع إعتمد على إستخدام ثلاث أدوات:

أولها: تطوير البنية الأساسية من شبكات طرق ومواصلات وكهرباء ونحو ذلك وهذه تولتها الدولة أو الشركات متعددة الجنسيات MNC بالإستثمار الأجنبي المباشر FDI الذي معظمه من الجاليات الصينية في الخارج.

ثانيها: تحويل الشعب الصيني من الطبقات المختلفة وخاصة الفقيرة من خلال سياسة التوسع في القارات والمباني وتمليكها للمواطنين، وهذا بخلاف النظام الإشتراكي التقليدي الذي كان يرى الملكية الخاصة مسألة سيئة بل وجريمة. ولتحقيق ذلك إنتهج سياسة رفع الأجور. وسحب معظم الامتيازات التقليدية من مساكن ومدارس ورعاية صحية من المواطنين وتحويلها إلى خدمات مقابل دفع الثمن وفقاً لمستوى ونوع الخدمة. ومن ثم أدى ذلك إلى رفع مستوى الفقراء عملياً. (جلال، 2008، ص49).

ثالثها: تطوير السياحة الداخلية والخارجية وإستخدامها أداة للنمو الإقتصادي، وقام هذا التطوير بالنسبة للسياحة الداخلية على مقومات إقتصادية وإجتماعية وثقافية. فمن الناحية الإقتصادية سمح بإنشاء شركات سياحية داخلية نشطة في مختلف المدن والأقاليم من أقصى البلاد إلى أقصاها، ومن الناحية الإجتماعية زاد عدد الإجازات التقليدية إلى ثلاث إجازات رئيسة لكل منها عشرة أيام فعلية، وهي إجازة العيد الوطني (أكتوبر)، وإجازة عيد الربيع (فبراير)، وإجازة عيد العمال (مايو)، وهذه الإجازات أدت إلى حركة

إنعاش إقتصادي كبير لكثرة الانتقال من منطقة صينية لأخرى، وزيارات الأهالي والعائلات، وشراء الهدايا ويكثر الاستهلاك عادة في مناسبات الإجازات. ومن الناحية الثقافية اتبع سياسة المهرجانات الثقافية الضخمة في مختلف الاقاليم، وهذه ليست فقط السياحة الداخلية وإنما السياحة الخارجية. أيضاً بحيث أصبح الشعب الصيني في معظمه كما لو كان في حالة انتقال وحركة شبه دائمة في الطائرات والقطارات والباصات والسيارات العامة والخاصة (الباش، 2008، ص31).

لم يعتمد الإقتصاد الصيني نظرية آدم سميث في وجود يد خفية تحدث التوازن بين العرض والطلب، ولكنه إقترب من نظريتين أخريين، أولهما: نظريات النمو الإقتصاد المخطط كما عبر عنها جوزيف شو مبيتر وغيره من دعاة التنمية الإشتراكية المنظمة، ولكنها مرنة، وعملية المرونة أصبحت من سمات سياسة الإنفتاح الإقتصادي، وثانيهما: نظرية كينز في خلق وظائف من خلال الخدمات والبنية الأساسية وذلك لاختصاص العمالة الزائدة وهو المنهج الذي ابتعه رئيس وزراء الصين السابق جورونجي. وفي الوقت نفسه طعم الفكر الإقتصادي الصيني منهجه من خلال الممارسات العملية التي إعتمدت على نظرية دنج سياو بنج بأنه "لا يهم لون القطة أسود أو أبيض طالما تصطاد الفئران"، والتي مؤداها إستخدام أية وسيلة بغض النظر عن طبيعتها الأيدولوجية طالما تحقق الهدف وهو التنمية وجعل ذلك أولوية قصوى بعد هدف الأمن الوطني. ومن ثم أطلقت الصين على منهجها بأن "الإشتراكية بخصائص صينية، وإقتصاد السوق الإشتراكي" (المناعي، 2008، ص39).

إن منهج الإدارة الصينية وهذا المنهج إعتمدا على عدة مرتكزات أولهما: السيطرة المركزية بالنسبة لرسم ووضع الإطار العام للسياسات من خلال قيادات الدولة وقيادة الحزب، وهما قيادتان تهيمنان في قمة هرم السلطة. ثانيهما: اللامركزية الكبيرة في التنفيذ والإدارة سواء كان ذلك على مستوى الأقاليم أو المحافظات أو المدن أو المناطق. ثالثهما: المساندة المتبادلة بين الأقاليم بمعنى أن الأقاليم التي حققت تقدماً ينبغي أن تمد يد العون للأقاليم الأقل نمواً. وجاءت هذه

الإضافة في عهد الرئيس السابق جيانج زيمين. رابعهما: إشراك قطاعات مجتمعية كانت تعتبر محرمة في الفكر الشيوعي التقليدي في العملية الإنتاجية وفي إدارة الدولة ومن ذلك قطاعان أساسيان هما القوات المسلحة والتي أصبحت لها مصانع ومزارع وفنادق، ومن ثم لعبت دوراً إقتصادياً كبيراً في عملية التنمية، ولهذا المنهج مزاياه وعيوبه، ولذلك اضطرت الصين لإعادة النظر وتصحيح العيوب أو الحد منها في مرحلة لاحقة حتى لا يؤثر الأمر على طبيعة عمل ودور القوات المسلحة ووظيفتها في الحفاظ على الدفاع والأمن الوطني.

أما القطاع الثاني فهو الرأسمالية الوطنية وقد أدخل هذا التعديل في دستور الحزب في عهد الرئيس السابق جيانج زيمين، ولكنه كان تعديلاً لإقرار الممارسات الفعلية التي تمت في النظام. فالرأسماليون الجدد إعتبروا من العناصر الوطنية، ولكن أيضاً تم وضع ضوابط لنشاطهم للحد من تأثيرهم على البنية السياسية للدولة أو إساءة التصرف بالسيطرة على طبيعة النظام ومقدراته التي ظلت حكراً على الحزب الشيوعي وتتم عملية تطويرها من خلال القيادة الجماعية (جلال، 2008، ص50).

إن تحويل الإقتصادي الصيني إلى إقتصاد معرفة يتم من خلال سياسة تطوير البحث العلمي في مجالات تكنولوجية متقدمة، ففي معظم الشركات الصينية الكبرى يتم إنشاء إدارة أو مركز للبحث والتطوير، ويتم إجتذاب الكفاءات الصينية من مختلف الأقاليم في الصين، أو حتى من الصينيين في الخارج وأيضاً بعض الخبراء الأجانب. هذا المنهج في التطوير العلمي نشأ في العقد الثاني من سياسة الإنفتاح أي في التسعينيات من القرن العشرين، ولكن زاد التركيز عليه في أوائل القرن الحادي والعشرين من خلال إضافة تعديل جديد لدستور الحزب بالتركيز على التنمية العلمية كأساس للتقدم وذلك في عهد الرئيس الحالي خونجنتاو (المناعي، 2008، ص41).

كذلك استندت عملية التنمية الصينية الإقتصادية والتكنولوجية، في جانب أساسي منها، على القطاع العسكري المرتبط بالأمن الوطني سواء في مجالات المعرفة بتطوير التكنولوجيا ضمن ذلك القطاع، كذلك مجالات الفضاء والذرة

وتطوير السلاح بمختلف مجالاته. ومن ثم لعب القطـــاع العـــسكري دوراً رئيـــساً وتحولت الصين إلى دولة من الدول الرئيس في تصدير الـــسلاح، وأيـــضاً فـــي إستيراد التكنولوجيا المتقدمة المرتبطة بصناعة السلاح، وكان ذلك أحـــد ركـــائز العلاقة الإستراتجية مع روسيا، وفرنسا وإلى حد ما مع ألمانيا، وكذلك بدرجة أقل مع إسرائيل. وهي كانت وما تزال حريصة على تطوير ذلك مع الولايات المتحدة لولا القيد التي تفرضها الأخيرة في هذا المجال. وأدت تلك القيود إلى زيادة العجز في الميزان التجاري بين البلدين لمصلحة الصين.

إن النمو الصيني المتسارع خلال العقود الثلاثة الأخيـــرة، أي منـــذ العـــام 1979، يعود في قدر منه إلى زيادة الإنتاجية بالتكامل مع الإســـتثمار فـــي رأس المال البشري والنمو في نوعية العمالة، مقارنة مع الفترة من 1952 إلـــى 1980 حيث غلب على الإقتصاد الصيني منهج التراكم الرأسمالي البسيط، من جهة أخرى ساهمت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع الإقتصاد الصيني إلى الإندماج في هيكل الإقتصاد العالمي، فالصين حتى إبان الأزمة الآسيوية عـــام 1997 جـــذبت (45,3) مليار دولار من الإستثمارات الأجنبية، في المرتبة الثانية بعـــد الولايـــات المتحدة.

وبحسب نظرية "التبعية" تمكن الإستثمارات الأجنبية المباشرة البلدان المتلقية من تحقيق معدلات نمو جيدة وزيادة في معدلات الاستهلاك على المدى القـــصير لكنها تهدد مع إستقرار رؤوس الأموال الأجنبية داخل هذه البلدان بتدني مـــستويات النمو، وذلك بالدرجة الأولى نظراً للتفاوت في مستويات التكنولوجيـــا والمعرفـــة العلمية، بالإضافة إلى التفاوت بين قطاعات الإقتصاد، عوامل إستطاعت الـــصين بدرجة أو أخرى أن تجابهها بتعزيز آليات الحصول على التكنولوجيا: الإستثمارات الأجنبية المباشرة، إتفاقيات الترخيص الدولية، التجارة الدولية، وبطبيعـــة الحـــال "قرصنة التكنولوجيا"، إذ يعتمد نجاح الإستثمارات الأجنبية في دفع عجلة الإقتصاد المتلقي على عاملين أوليين: نقل التكنولوجيا ومهارات الإدارة مما يدفع بالإقتصاد المتلقي من ناحية الفعالية والقدرة التنافسية، ووجود مستوى أساس من رأس المال البشري في البلد المتلقي. هذا وقد تتسبب هيمنة الإستثمارات الأجنبية فـــي كـــساد

الإستثمارات المحلية بسبب التفوق التنافسي. كما أن فعالية الإستثمارات الأجنبية تختلف بحسب القطاع، فالإستثمارات في مجال التعدين على سبيل المثال قليلة الأثر الإيجابي على هيكل الإقتصاد المتلقي بحكم أنها قليلة الترابط مع آليات الإقتصاد المحلي وتخلق قطاعاً ريعياً ضعيف الأثر على الهيكل الكلي للإنتاج المحلي. (زايتس، 2003، ص44-45)

من حيث التركيب الجغرافي يمكن تقسيم رقعة الإقتصاد الصيني إلى ثلاث مناطق: الساحل والوسط والغرب، تختلف من ناحية البنى التحتية والاستعداد الإنتاجي وتركيب القوى العاملة. الملاحظ أن معظم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في عقدي الثمانينات والتسعينات تركزت في المناطق الساحلية (91% خلال الثمانينات، و87% خلال التسعينات)، تلقى إقليم غوانغدونغ الأقرب إلى هونغ كونغ على سبيل المثال أكثر من ثلث الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة من 1979 إلى 1997، ما يبلغ مجموعه التراكمي أكثر من (63,2) مليار دولار، بينما تلقى الوسط بين (4%) في الثمانينات إلى (9%) من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في التسعينات، أما حصة الغرب الصيني فقد انخفضت من (4,9%) إلى (3.3%) خلال الفترة ذاتها. تفسير ذلك بدرجة أولى أن سياسة "الباب المفتوح" تركزت منذ تدشينها في 1979 في الساحل فالدولة الصينية أنشأت في هذه المنطقة عدداً من الأقاليم الإقتصادية الخاصة (غوانغدونغ، فوجان، هيانان، وأكثر من 14 مدينة ساحلية) إعتمدت فيها السياسات التالية:

الاعفاء الضريبي للإستثمارات الأجنبية المباشرة (أكثر من (50%) خلال الثلاثة أعوام الأولى) وإستقلال أكبر فيما يخص التجارة الخارجية، مع هيكلة الإنتاج والخدمات لجذب واستغلال الإستثمارات الأجنبية، السماح للإستثمارات الأجنبية المباشرة خالصة أو في شراكة من أطراف صينية خاصة، الإنتاج بغرض التصدير، وفك القيود عن آليات السوق. في نهايات الثمانينات مددت الدولة الصينية الأقاليم الإقتصادية الخاصة لتشمل دلتا نهر اللؤلؤ ودلتا نهر مينان ودلتا اليانغتسي (زانج، 1998، ص42).

تعمل الدولة الصينية على إعادة إنتاج التناقض التـــاريخي بـــين الـــساحل الصيني المتقدم والداخل المتخلف، والذي كان مشكلة بنيوية للثورة الـــصينية فـــي 1948، حيث تتركز البنى التحتية والقدرات الإنتاجية ورؤوس الأموال في الساحل بما لا يقارن مع الداخل الصيني، وتساهم سياسات البـــاب المفتـــوح ذات التوجـــه الساحلي في ترسيخ هذا التناقض في شروط النمو الإقتصادي والإجتماعي وزيادة حدته بعد حصيلة عقد من سياسة الأقاليم الإقتصادية الخاصة قررت الصين مد هذه المناطق أول التسعينات لتشمل دلتا اليانغتسي الأكثر تطور عبر التاريخ الـــصيني، حيث أنشأت الدولة الصينية مجمع بودونغ الصناعي ملحقاً بمدينة شانغهاي وبـــذا الإقليم الإقتصادي الخاص في دلتا اليانغتسي الـــذي إعتبرتـــه محـــرك الإقتـــصاد الصيني في المستقبل كونه مثال الترقي التكنولوجي والـــصناعي والتكامـــل مـــع الإقتصاد العالمي والمسعى الملموس لبناء "إقتصاد سوق حر معاصر"، في الفتـــرة (1991 – 1995) إستثمرت الصين حوالي (5) مليار دولار لتشييد البنى التحتيـــة الملائمة في بودونغ ثم (20) مليار دولار في الفترة (1991 – 2000) لبناء مطار جديد وشبكتي إنفاق وإتصالات حديثتين، حتى أصبح الصينيون يعتبرون بودونـــغ "إقليم إقتصادي خاص" أخص من الاقاليم الأخرى، فهو منطقة "حرة" تتراكم فيهـــا فروع المؤسسات المالية الدولية. أما توزيع الإستثمارات الأجنبية الخاصـــة فـــي الأقاليم الإقتصادية الخاصة فكـــان بحـــسب احـــصاءات العـــام 2000 كـــالآتي: (36,5)% جنـــوب الـــصين (الـــساحل)، (25,2)% دلتـــا اليانغتـــسي، (23,1) بوهاي/البحر الأصفر، (6.7%) شمال شرق الصين. (عثمان، والثـــامر، 2001، ص33-34)

في خلفية هذه التطورات عملية مستمرة منذ العـــام 1979 عنوانهـــا نقـــل الملكية من الدولة إلى القطاع الخاص، من أهم محطاتها إنشاء ســـوق شـــانغهاي للأوراق المالية في العام 1990 وسوق شنغزين عام 1991. في العام 1990 كان عدد الشركات الخاصة المسجلة في برنامج "خصخصة قطاع الدولة" (10) شركات أصبحت بنهاية العام 2001 (1160) شركة، راكمت فيما بينها خلال هذه الفتـــرة (95) مليار دولار، بدرجة أولى من ملكية الدولة، بحسب السياسة الصينية المعلنة

تهدف عمليات خصخصة "الوحدات الإنتاجية المملوكة للدولة" إلى: حشد رأس المال اللازم، تقليص الدعم الحكومي لقطاع الدولة، زيادة الكفاءة الإنتاجية، تحسين البنى الصناعية، وأيضاً إيضاح علاقات الملكية. من جهة أخرى تعتبر عمليات الخصخصة ذات طابع سياسي غالب، فالدولة الصينية ما تزال إسمياً "إشتراكية"، وتخضع عمليات الخصخصة للشد والجذب بين مجموعات الكادر الحزبي في المركز والاقاليم أكثر من إعتماد الإختيار للخصخصة على الإعتبارات الإقتصادية الرأسمالية الخالصة، بحسب سياسة الخصخصة على النمط الصيني تتوزع أسهم الملكية بين الدولة، الأشخاص الإعتباريون (الشركات)، الملكية الأجنبية، الملكية المحلية، الموظفون، والأفراد، الثلاثة أنواع الأخيرة قليلةً جداً بحيث أنها غير مؤثرة وتتركز في معظمها في يد كبار الإداريين (0,015% من مجموع الأسهم)، بالمقارنة تبلغ حصة الموظفين في المتوسط (1.75%)، غير قابلة للبيع لمدة عام في المتوسط، الحصص الأكبر تتحكم فيها الدولة أو الشركات وصناديق الإستثمار الخاصة، بالإضافة إلى الأجانب وهم في الأغلب من ماكاو وتايوان وهونغ كونغ، حيث تبلغ الملكية الأجنبية في المتوسط (28,2%) من مجموع الأسهم. (أمين، 2003، ص33)

في المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني 1982، طرح دينج شياو بينج "نظريته لبناء الإشتراكية ذات الخصائص الصينية" التي تناولت كيفية العمل من أجل تطوير الإشتراكية، ومراحل التنمية، والظروف الخارجية، وعندما شارف العقد الثأمن من القرن الماضي على الانتهاء، كانت الصين قد "بدأت بعملية التصينيع المتقدم وصناعة القرار الإقتصادي غير المركزي" غير إن السياسة الخارجية الصينية تتميز عن سواها خصوصاً الدول الإشتراكية الأوروبية والإتحاد السوفييتي السابق، ذلك أنها لم تتعرض إلى تغيرات سياسية وإقتصادية حادة، والسبب في ذلك يعود إلى ما يلي: (أمين، 2003، ص64)

1- إن الحزب الشيوعي الصيني قد حافظ على السلطة وتصدى لكافة المحاولات لزعزعة النظام.

2- إن القيادة الصينية لم تعتمد أسلوب الإنفتاح بصورة مفاجئة كما فعلت دول المعسكر الإشتراكي (عبد الحي، 2000، ص5).

وقد ساعد ذلك في التخفيف من شدة الضغط الإقتصادي والخروج من العزلة والإنفتاح على العالم وإمتصاص ردود الفعل المعاكسة وثبتت أركان حكم النظام بشكل أقوى من قبل.

مراحل عملية الإصلاح الإقتصادي:

حددت القيادة في الصين ثلاث مراحل لعملية الإصلاح والإنفتاح، وهي(أمين، 2003، ص66):

1. مضاعفة مجمل قيمة الإنتاج القومي من أجل حلّ مشكلة الغذاء والكساء للسكان.
2. مضاعفة مجمل قيمة الإنتاج القومي عند حلول سنة 2020 مع المحافظة على رفع مستوى دخل الفرد إلى (200%).
3. تحقيق نمو كبير في الإقتصاد الصيني في أواسط القرن الحادي والعشرين، والوصول بالإقتصاد الصيني إلى مصاف القمم الصناعية العالمية في كثير من حلقات الإنتاج الصناعي، فضلاً عن الوصول إلى مستوى الدول المتطورة فيما يتعلق بمؤشر نصيب الفرد من مجمل الإنتاج الوطني.

غير إن ذلك لا يعني إن الصين لم تشهد نمواً إقتصادياً، أو أنها عاشت في ظل ركود إقتصادي. فمعدل الزيادة في إنتاج القمح قد إزداد من عشرة ملايين طن في الثلاثينات إلى مائتين وسبعين مليون طن في السبعينات قد وفرّ الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان وإن كان هذا النمو قد تم بشكل توسعي وليس مكثفاً، ومستخدماً عدداً كبيراً من الأيدي العاملة.

إستطاع الرئيس الصيني دينج شياو بينج الحصول على موافقة المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني على إجراء الإصلاحات، ثم حصل على موافقة المؤتمر الرابع عشر على الإسراع بعملية الإصلاح الإقتصادي. وتم إستخدام مصطلح إقتصاد السوق الإشتراكي أو الإشتراكية ذات الخصائص

الصينية، فمصطلح الخصخصة لا يلقى قبولاً في الصين على مستوى القيادة. وكانت الإصلاحات المتجسدة في إقتصاد السوق هي:

1. إنخفاض مساهمة الوحدات المملوكة للدولة في الصناعات التحويلية من (53%) عام 1991 إلى (34%) عام 1994، وإرتفاع نسبة مساهمة الوحدات الفردية من (6%) إلى (13.5%) لنفس الفترة (عبد الحي، 2000، ص17).
2. نجاح جيانج زيمن الرئيس الصيني في الحصول على موافقة المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي المنعقد في أيلول 1997 لبرنامجه القاضي ببيع النسبة الغالبية من الوحدات الصناعية المملوكة للدولة.
3. إنضمام الصين إلى مؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهي المؤسسات التي تبدو فيها الهيمنة الأمريكية واضحة بشكل أو بأخر.
4. إن القيادة الصينية قد درست التجربة السوفييتية وتجربة دول أوربا الشرقية، والتي نجم عنها انتهاءاً سياسياً وإقتصادياً. وبموجب ذلك فقد جاءت عمليات الإصلاح الإقتصادي من داخل وتحت مظلة الحزب الشيوعي الصيني نفسه وليس انقلاباً من فئات سياسية خارجة عنه كما حصل في أوربا الشرقية. كما لم تتخلى القيادة الصينية عن أولوية القطاع الزراعي لصالح القطاع الصناعي كما هو شأن التجربة السوفياتية والأوربية الشرقية، حيث أسهم ذلك في تعجيل الفشل الإقتصادي ومن ثم السياسي والأيدلوجي في هذه التجارب(جيان، 2001، ص5).

فالعمل بأسلوب الانتقال من مرحلة إلى أخرى بشكل تدريجي هو ما يميز التجربة الإقتصادية في الصين، حيث العمل بنظام إقتصاد السوق ومغادرة نظام التخطيط المركزي. فقد اقتصرت التجربة في البداية على مناطق محدودة والعمل على نقلها إلى كل المناطق في البلاد في حال نجاح التجربة، كما إن الأسلوب التدريجي كان واضحاً أيضاً في أن تقتصر تجربة الإصلاح على قطاع معين ثم

تعميمها على القطاعات الاخرى. فتم إختيار قطاع الزراعة، ثم إنتقلت إلى بقية القطاعات الأخرى وإن هذا الأسلوب قد ساعد على إستمرار هذه التجربة وعدم فشلها(Wang, 2006, P.29).

لقد احتلت الصين المركز الثالث في جذب الإستثمار الأجنبي بالنسبة لدول العالم كما جاء في تقرير "الإستثمار العالمي 2006" لمؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة الأخير في بكين. وحسب التقرير، جذبت الصين (72.4) مليار دولار أميركي من الإستثمار الأجنبي عام 2005، واحتلت المركز الثالث بعد بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية من حيث جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، في حين جذبت الصين (61) مليار دولار أميركي من الإستثمار الأجنبي المباشر عام 2004، أقل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، وأوضح التقرير أن صعود الشركات الصينية العابرة الدول جذب الأنظار، ومن بين أكبر مائة شركة عابرة الدول بالدول النامية في العالم التي أعلنها "تقرير الإستثمار العالمي 2006" بلغ عدد الشركات الصينية ضمنها (50) شركة، أي نصف إجمالي عددها، وبحلول نهاية يونيو 2006 بلغ إجمالي قيمة الإستثمار الصيني المباشرة في الدول الأجنبية (63.64) مليار دولار أميركي، وأقامت الصين أكثر من (9900) شركة إستثمار صيني في البلدان الأجنبية، تنتشر في نحو (170) بلداً ومنطقة في العالم، يذكر أن عدد المؤسسات الخاصة في الصين قد تجاوز (60%) من إجمالي عدد المؤسسات الصينية، وشكلت قيمة إنتاج المؤسسات الخاصة أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي الصيني. (قنديل، 2008، ص51)

ومع إرتفاع مستوي الإنفتاح، تشكلت في الصين بصورة مبدئية منظومة الإنفتاح الشامل علي العالم الخارجي، ففي عام 2001 اغتنمت الصين فرصة إنضمامها الي منظمة التجارة العالمية لمواكبة تيار العولمة الإقتصادية ورفع قوة مشاركتها في التنافسات الدولية من خلال الانتفاع بالسوقين الداخلية والخارجية واستغلال الموارد الداخلية والخارجية، فخلال الفترة التي تتراوح بين عام 1978 وعام 2007، تجاوز حجم الإستثمار الأجنبي المنتفع به في الصين (760) مليار دولار أمريكي لتحتل في ذلك المرتبة الأولي بين الدول النامية والمرتبة الثانية بين

دول العالم، كما إرتفع حجم التجارة الخارجية للصين من (20.6) مليار دولار الي (2710) بليار دولار بحيث ارتقعت مرتبتها من (22) الي الثالثة بين دول العالم .

وقد حققت الصين أيضاً التحرير غير المسبوق لقوة الإنتاج الأمر الذي دفع عجلة النمو الإقتصادي تدور الي أمام بشكل سريع ومستمر، ففي الفترة المتراوحة بين عام 1978 وعام 2007، وصل معدل زيادة القوة الإقتصادية الصينية سنوياً (9.88%)، بينما حافظ معدل زيادة قوة الإقتصاد العالمي علي (3%) في نفس الفترة، وبذلك إرتفعت قوة الإقتصاد الصيني من المرتبة العاشرة الي المرتبة الرابعة بين دول العالم، كما إرتفع الدخل المالي للصين من (113.2) مليار يوان صيني الي (5130) مليار يوان. (عطوان، 2007، ص 46)

وفي نفس الوقت، إزداد الدخل لأبناء المدن والأرياف إزدياداً كبيراً اذ حققت معيشة الشعب حياة رغيدة بشكل عام بدل أن كانت علي مستوي عدم الإكتفاء الكامل، فمن عام 1978 الي عام 2007، إزداد معدل الدخل القابل للتصرف لكل فرد في المدن ومعدل الدخل الصافي لكل فرد في الأرياف أكثر من (6) أضعاف مع إعتبار نسبة زيادة سعر البضائع، فقد صار السكن والتنقل أساس الاستهلاك المالي المتعددة المستويات للأسرة بعد أن كان المأكل والملبس أكثر إهتمامها، وعدد المشتركين في كل من الضمان الأساسي لمقاومة الشيخوخة والضمان الصحي قد وصل الي أكثر من (200) مليون شخص، وفي المقابل تقلص عدد الفقراء المعانين الفقر المدقع من (250) مليون الي (14.79) مليون نسمة (عبد الله، 2007، ص113).

الفصل الرابع

مقومات القوة للجمهورية الصينية

تمهيد.

أمام تراجع دور المتغير الأيدلوجي والأولوية المعطاة لسياسات الأمن الإقليمية ومحدودية الدور المنوط بالقوة العسكرية، إنصرف إهتمام القيادات الصينية إلى مشكلات أخرى تؤمن سبل معالجتها فرصاً للإرتقاء بالصين إلى مصاف القوى الفاعلة والمؤثرة في التفاعلات السياسية الدولية، وفي عالم تعطي فيه الأولية لشروط التمايز في ميدان النمو والتنافس الإقتصاديين.

إذا كانت الصين تطمح إلى زيادة نموها الإقتصادي وتطوير قطاعات إنتاجها الصناعي، فإن ذلك سوف يعتمد إعتماداً كبيراً على مدى ما تحققه من تطور تقني، وعلى نحو لا تكون هناك حاجة إلى توسيع نطاق المصادر التي تعتمد عليها الصين عبر البحار لإمداد قدراتها العسكرية ودعمها وتنشيط صناعاتها المدنية، ومن ثم فإن الطموح الصيني يذهب إلى ضرورة تحقيق الإكتفاء الذاتي القائم على تأمين مستلزمات التطور التقني في غضون الخمس عشر سنة القادمة، إضافة إلى ما تقدم، فإن كل الجهود التي تبذلها الصين تصب في إتجاه واحد هو تحديث قوتها العسكرية وقطاعات صناعاتها المدنية، وأن يستعاض في غضون المدة نفسها عن إستراتيجية حماية الأمن الإقتصادي بسياسة توسيع السبل القادرة على إستيعاب المزيد من التقنيات الغربية المتطورة حتى تتمكن من تأمين مستوى متقدم من القوة التقنية.

4-1 الإمكانيات الإقتصادية المتاحة أمام الصين:

يشغل الإقتصاد الصيني اليوم الموقع الثاني في هيكل الإقتصاد العالمي من حيث الحجم (الناتج القومي الإجمالي 10,2 تريليون دولار، 2006)، بعد الولايات المتحدة الأميركية، والموقع الرابع من حيث القدرة الشرائية المقارنة بعد أمريكا واليابان وألمانيا بحساب معدلات النمو يعتبر الإقتصاد الصيني الأسرع نمواً على مستوى العالم خلال ربع القرن الماضي بمتوسط سنوي يبلغ (10%)، ومتوسط

معدل نمو في دخل الفرد الدخل القومي الإجمالي/عدد السكان بلــغ (8%) خــلال الثلاثة عقود الماضية، رغم ذلك ما زال متوسط دخــل الفــرد الــصيني متــدنياً بالمقارنة مع البلدان الرأسمالية المتقدمة إذ لم يتجاوز في مطلقــه (2000) دولار للفرد الترتيب (107) في الإحصاء العالمي للتنمية البــشرية، وبإعتبــار القــدرة الشرائية المقارنة (7800) دولار للفرد (82 من 179 إقتصاد قومي)، ذلك بحسب احصاءات العام 2006. (عبد الله، 2007، ص33)

من حيث تركيب الإقتصاد تشكل الصناعة (48,9%)، والزراعة (11,7%) والخدمات بما في ذلك الإنشاءات (39,9%) من الناتج القومي الإجمالي الــصيني (2006)، هذا وتعتبر الصناعة القطاع الأسرع نمواً في الصين حيث بلغت نــسبة نمو الإنتاج الصناعي عام (2006) نسبة (22,9%). من حيث الــصرف تــدخر الصين (40.9%) من الناتج القومي للإستثمارات الثابتة بينما يــستهلك الــصرف على جهاز الدولة (13,7%)، والاستهلاك الخاص (36,4%) (2006). من حيث توزيع الثروة القومية يستهلك أفقر (10%) من السكان (1,6%) من الناتج القومي، وأغنى (10%) من السكان (34,9%). يبلغ حجم القــوى العاملــة فــي الــصين (795,3) مليون فرد موزعين بين الزراعة (45%) والصناعة (24%) والخدمات (31%)، هذا وتبلغ نسبة البطالة بحسب الإحصاءات الرسمية الــصينية (4.3%)، وبحسب تقديرات مستقلة (13%). (عبدالله، وعبد الرازق، 2008، ص241)

تمثل الإستثمارات الأجنبية (3.1%) من الناتج القــومي الإجمــالي، بينمــا تستثمر الصين رأسمال ثابت قدره (699,5) مليار دولار في الداخل مقارنة مــع (67,4) مليار دولار خارج الحدود الصينية. في العام (2007) بلغ ميزان التجارة الخارجية الصينية (262,2) مليار دولار (الأعلى على مستوى العالم)، ما يعــادل (9%) من الناتج القومي الإجمالي، حيث بلغ حجم الصادرات الــصينية (1,216) مليار دولار مقارنة مع حجم الــواردات (953,9) مليــار دولار، وأهــم الــدول المصدرة للصين هي الولايات المتحدة (21%)، هونــغ كونــغ (16%)، اليابــان (9,5%)، كوريا الجنوبية (4,6%)، ألمانيــا (4,2)، هولنــدا (3,2%)، المملكــة المتحدة (2,5%)، وسنغافوره (2,4%)، أما دول الوارد: اليابان (14,6%)، كوريا

الجنوبية (11,6%)، تـايوان (10,9%)، الولايـات المتحـدة (7,5%)، ألمانيـا (4,8%)، ماليزيا (3%)، أسـتراليا (2,4%)، وتايلانـد (2,3%). يبلـغ الـدين الخارجي الصيني (315) مليار دولار (2006)، والمدخر مـن العملـة الـصعبة (1,474) تريليون دولار (2007). أما أرباح الإقتصاد الصيني فبلغت في العـام (2006) (482,2) مليار دولار، ذلك مع عجز في الموازنة قدره (7%). (سـابا، 2009، ص11)

يعرف الحزب الشيوعي الصيني إقتصاد بلاده منـذ العـام 1979 بعبـارة "الإشتراكية بسمات صينية" أو "بناء الإشتراكية بوسـائل رأسـمالية"، والمقـصود الانتقال الذي دشنه دينغ شاو بينغ من إقتصاد مركزي تتحكم فيه الدولة على النمط السوفييتي إلى إقتصاد "حر" متشابك والإقتصاد الرأسمالي العالمي، ثم أتت مصدقة عليه سياسات الإنفتاح ومناطق التجارة الحرة التي أقرها المؤتمر الخامس عـشر للحزب الشيوعي الصيني عام 1997. في الوقت الحالي لا تسيطر الدولة الصينية بصورة رسمية سوى على (30%) من رقعة الإقتصاد بينما يتحكم القطاع الخاص في (70%) منه. خلال السبعينات والثمانينات نفذت الدولة الصينية سلـسلة مـن السياسات في اتجاه تفكيك الإقتصاد المركزي وبناء إقتصاد رأسمالي منها: تفكيـك المزارع الجماعية وتنظيم الإنتاج الزراعي وفق مبدأ مسؤولية الأسـرة الفرديـة، تحرير الأسعار، تفكيك مركزية الإدارة المالية، زيادة استقلالية وحـدات الإنتـاج الحكومية وتحويل المسؤولية عنها إلى الإدارات المحلية، تطوير الأسواق الماليـة، فتح الباب للإستثمارات الخاصة في مجالي الصناعات الخفيفة والخدمات، تنـشيط التجارة الخارجية وفتح الباب للإستثمارات الأجنبية، ثم طرح نـسبة مـن أسـهم البنوك الحكومية الصينية للإستثمار الأجنبي، ومؤخراً القرار القاضـي بالـسماح للشركات متعددة الجنسيات إستخدام الصين كقاعدة للتـصدير. (زايـتس، 2003، ص38)

تعاني الصين معضلات قطاعية تحد من قدرة الإقتـصاد الـصيني علـى الانطلاق الرأسمالي التام منها نقص الطاقة حيث تواجه الصين عجزاً يحـول دون الاستغلال الكامل لقدراتها الصناعية، وعجز قطاعي النقل والاتصالات عن تغطية

احتياجات الإنتاج والتوزيع. من حيث الإتزان بين قطاعات الإنتاج تقدمت الصناعة خطوات كبرى من حيث الإنتاجية والقدرة التكنولوجية ودخل الفرد، بينما تخلفت الزراعة. ينجم عن هذا التفاوت التناقض الأساس في الإقتصاد السياسي الصيني بين المدينة من جهة والريف من أخرى، تناقض أصبح سمة للمجتمع الصيني المعاصر إقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وبالضرورة سياسياً. بحسب تقديرات رسمية يبلغ متوسط دخل الفرد الحضري (13,786) يوان، مقارنة مع متوسط دخل الفرد في الريف الذي لا يتجاوز 4,140 يوان (2007)، هذا مع معدل نمو في حجم الناتج القومي الإجمالي بلغ في العام 2006 (11,1%) وفي العام 2007 (11,4%). التقديرات المدروسة لمعدلات الفقر في الصين تقول أن عدد الذين يعيشون دون خط الفقر المعتمد دوليا يبلغون (10%) من السكان، أي ما يعادل (130) مليون شخص. هؤلاء إما من العمال الموسميين الذين يتنقلون بين الريف والمدينة بصورة دورية، حوالي (150) مليون، أو من الذين فقدوا وظائفهم بسبب إعادة هيكلة الإقتصاد وخصخصة قطاع الدولة. (سابا، 2009، ص10)

تكمل المؤشرات الاجتماعية في الصين صورة النمو المدوي أو ما سماه عدد من الإقتصاديين "حمى النمو الإقتصادي": عدد سكان البلاد بحسب تقديرات 2004 يفوق (1,305) مليون مع متوسط أعمار يبلغ (72) عام. يكمل (98%) من التلاميذ في سن الدراسة المدرسة الأولية دون فارق يذكر بين الجنسين. (8%) من الأطفال الصينين يعانون سوء التغذية، ويبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (27) من كل ألف. نسبة الحصول على الماء الصالح للشرب تبلغ (77%). (عبد الله، 2007،ص99).

فلو حاولنا الإعتماد على ترتيب المكانة الصينية في القطاعات المختلفة على سلم القوى الدولي سنجد وبقياس (19) متغيراً من متغيرات القوة العسكرية والإقتصادية والإجتماعية أن الصين تحتل : (عبد الله، وعبد الرزاق، 2008، ص243)

1. المرتبة الخامسة في القوة الإقتصادية العالمية.
2. المرتبة الرابعة في القوة العسكرية.

3. المرتبة السابعة في القوة الإجتماعية.

لقد تمكنت الصين من تحقيق استقلالها السياسي وبناء قاعدتها الإقتصادية منذ أمد ليس ببعيد وذلك خلال سنوات الحرب الباردة، حين بدأت خطواتها الأولى نحو تثبيت سلطتها الثورية، وإقامة نظامها الشيوعي بقيادة ماو تسي تونغ وقادة آخرين تعاقبوا في تحديث وإستكمال البناء الحضاري للصين، فقد ارتفع شعار التحرير المتدرج ضمن كتابات ماو والقادة الصينيين اللاحقين، ومن ثم عودة المناطق الساحلية إلى المحيط الهادي ممثلة بتايوان، وهونغ كونغ، ومضيق مكاو. (عبد الله، 2007، ص97).

ولقد حصلت الصين على استقلال مزدوج منذ تشرين الأول من عام 1949، ما بين الأيدولوجية الشيوعية في البر الصيني والسلطة المركزية وبين الرأسمالية وبعض من رموز السلطة السابقة ضمن المناطق الساحلي، وبخاصة الجزيرة التايوانية، كما أن هذا الاستقلال وعلى الرغم من قصر مدته التي تزيد على النصف قرن بقليل، فقد أعطى مؤشرات للدفع السياسي بوصفه أحد العناصر الأساسية للقوة في الصين قيادة وشعباً ومن خلال جانبين: (أمين، 2003، ص61)

أ- **أولهما:** تماسك الجانب الايديولوجي في تحديد مسارات النموذج التنموي الصيني ومن خلال إستيعاب النظام السياسي لقدرة شعبه وتوظيفه ذاتياً عبر الصمود والتحدي في إستخدام كل ما هو متاح من موارد بشرية وإمكانات ذاتية خلاقة من الإبداع وعلى مختلف المستويات وتحت مسمى (جمهورية الصين الشعبية)، هذا فضلاً عن الإمكانات الجغرافية والطبيعية المتنوعة لرفد التنمية الزراعية للداخل الصيني وضمن أولويات سياستها الإقتصادية.

ب- **ثانيهما:** تماسك الجانب الأمني الذي يتضمن ضرورة المحافظة على الاستقلال الصيني وقدرات شعبه، وهذا ما آلت إليه طبيعة التعاون الاستراتيجي التي ربطت الصين بالإتحاد السوفياتي السابق لمواجهة عدو مشترك وهو الرأسمالية والغرب الأمريكي خلال سنوات الحرب الباردة، أن عناصر القوة في الصين الشعبية على الرغم من حداثتها في عالم التصنيع والتكنولوجيا كانت ولا تزال تستمد ديمومتها من إنتصار الثورة

الشيوعية للصين وتوغل لبنة أفكارها ضمن أجواء الإقليم الآسيوي الجنوبي، ولا سيما في فييتنام وكوريا (قبل الحرب والأنفصال إلى شطرين)، وهو ما أعطى حافزاً للولايات المتحدة في شن حربها على فييتنام، كونها تشكل نقاط التماس في إحتواء المعسكر الشيوعي الذي تقوده الصين ضمن هضبة التبت وبعض المناطق المحيطة بها.

لقد أعطت الحرب الباردة تفويضاً غريباً للولايات المتحدة، في أن تفرض أجندتها في العديد من الاتجاهات السياسية والإقتصادية للحد من قدرات الشعب الصيني، وإحتواء نظامه السياسي وعزله عن المنظومة الدولية، فهنالك من المحللين من يرى أن معدل النمو الإقتصادي الكبير للصين من الممكن أن يجعل منها قوة إقتصادية منافسة للولايات المتحدة بعد خمسة عشرة عاماً على أقل تقدير، وهو ما يطرح سيناريو لحرب باردة جديدة طرفها الصين، وأن هذا الإقتصاد دفع بالسياسة الأمريكية إلى التركيز على إستراتيجيتين لعرقلة التنمية والنمو في الصين أولهما، الاستفزاز المستمر في ممر تايوان وفي بحر الصين، وثانيهما إحياء برنامج الدرع الدفاعي الأمريكي الذي يمكن أن يضغط على القيادة الصينية ويجبرها نحو سياسة رفع الإنفاق العسكري على حساب رفع وتيرة الإستثمار في حقول التنمية وهذا سيؤدي حتماً إلى انهيار الإقتصاد الصيني على غرار ما حدث للإتحاد السوفياتي السابق. (آل ثاني، 2002، ص ص101-102)

شهدت الصين في إطار الكومبيون الصيني تطوراً صناعياً إلى جانب التنمية الزراعية ضمن خطط تنموية اعتمدت على قدرة العنصر البشري المؤهل علمياً وتقنياً كميزة نسبية في العملية الإنتاجية ومنذ عقد الخمسينيات والستينيات آثرت الصين بناء قاعدتها التي توافقت من طبيعتها الجغرافية وواقع حال المهارات الخلاقة والجهود الشاقة التي بذلها مجتمع هضبة التبت، وذلك من خلال تنمية الطاقات عبر البعثات الدراسية وإستخدام مبدا الهندسة العكسية في رفد خطوط التنمية الصناعية وتطوير مسار القطاع الزراعي. (عبد الله، 2007، ص99)

أن السياسة الإقتصادية الصينية إستطاعت أن تتكيف مع المتغيرات الإقتصادية الدولية على الرغم مما أحاط بها من قيود ومحددات، حاولت الإبطاء من ديناميكية الفعل الايديولوجي في البحث عن نموذج تنموي مستقل، وما فرضته الأجندة الأمريكية حينذاك من سياسات استقطاب دولي وإقليمي، قد تمثل في حثّ سياسة سباق التسلح النووي وجر الإتحاد السوفياتي إلى مسار إقتصادي مكلف سواء في الجهد الشاق أو الإنفاق المسرف أدى إستنزاف القدرات المالية وتشويه السياسة الإقتصادية السوفياتية، بعد أن أوهن نشاط قطاعاتها، الأمر الذي وضع حداً للمساعدات السوفياتية للصين التي كانت بأمس الحاجة إليها خلال مرحلة التنمية والبناء(وهبة، 1998، ص62). حيث ظل الإقتصاد الصينى ينمو بصورة مستقرة وسليمة، إذ بلغ معدل نموه السنوى أكثر من (9%) وفى عام 2003، وبلغ إجمالي الناتج المحلى الصينى (1.4) تريليون دولار أمريكي محتلاً المركز السادس فى العالم بعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا. وحتى نهاية عام 2003، تجاوز نصيب الفرد الصينى من إجمالي الناتج المحلى للبلاد (1000) دولار أمريكي. (أمين، 2003، ص44)

تشهد الصين حالياً اوضاعاً جيدة للإستثمار والاستهلاك، ففى عام 2003، بلغ اجمالي قيمة الإستثمارات الصينية فى الاصول الثابتة أكثر من (5.5) تريليون يوان صينى، وحجم مبيعات المواد الاستهلاكية بالتجزئة قرابة (4.6) تريليون يوان صينى، وحجم التجارة الخارجية الصينية أكثر من (850) مليار دولار أمريكي محتلاً المرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وقبل بريطانيا وفرنسا. وفى نهاية عام 2003، تجاوز الاحتياطى الصينى من العملات الاجنبية (400) مليار دولار أمريكي محتلاً المركز الثانى بعد اليابان فقط. (سابا، 2009، ص10)

وبعد أكثر من عشرين سنة من الإصلاح والإنفتاح وبناء التحديثات، تحول الإقتصاد الصينى من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد سوق إشتراكي من حيث الاساس، وتشكل نظام إقتصاد السوق الإشتراكي ويستكمل بصورة تدريجية. وإنسجاماً مع ذلك، تستكمل القوانين واللوائح الصينية ويتوسع مدى إنفتاح السوق

الصينية على الخارج وتتحسن البيئة الإستثمارية بإستمرار، وتجرى عملية إصلاح النظام النقدى بخطوات ثابتة، ووفر كل ذلك ضماناً ثابتاً قوياً لمواصلة نمو الإقتصاد الصينى.

ومع دخول القرن الجديد، طرحت الصين مفهوماً يتمثل فى التناسق بين الانسان والطبيعة وتحقيق تنمية متوازنة بين الانسان والمجتمع وبين المدن والارياف وبين شرق الصين وغربها والإنسجام بين التنمية الإقتصادية والتنمية الاجتماعية. وفى عام 2002 طرح المؤتمر الوطنى السادس عشر للحزب الشيوعى الصينى هدف تحقيق مجتمع الرفاهية بصورة شاملة بحلول عام 2020. (عبد الحي، 2000، ص88)

قبل تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، كانت الصين دولة شبيهة بعملاق فقير وضعيف للغاية، تعداد سكانها نحو (500) مليون نسمة ومساحتها (9.6) مليون كم مربع، وكانت أعلى المنتجات الصناعية الرئيسية السنوية في البلاد كلها هي: الغزل (445) ألف طن، الأقمشة (2.79) مليار متر، الفحم الخام (61.88) مليون طن، الكهرباء (6) مليارات كيلوواط/ساعة. وكانت أعلى الكميات لإنتاج الحبوب السنوي (150) مليون طن، والقطن (849) ألف طن. كانت هذه نقطة انطلاق التنمية الإقتصادية للصين الجديدة. (أمين، 2003، ص38)

عبر البناء الإقتصادي الواسع النطاق بصورة مخططة، وبعد أكثر من خمسين سنة، صارت الصين اليوم إحدى الدول الإقتصادية الكبرى ذات القدرة التنموية الكأمنة في العالم. وبلغ مستوى معيشة الشعب ككل المستوى الرغيد، ومن 1953 –2000، أنجزت الصين 9 "خطط خمسية"، كما أحرزت منجزات جذبت اهتمام العالم، مما أدى إلى إرساء أساس متين لتنمية الإقتصاد الوطني. أما الإصلاح والإنفتاح منذ عام 1979 فجعلا الإقتصاد الصيني ينمو نمواً سريعاً لا مثيل له في التاريخ. وبعد دخول القرن الواحد والعشرين، ظل إقتصاد الصين يحافظ على سرعة نمو سريعة مستقرة، فتجاوز مجمل قيمة الناتج المحلي (10.000) مليار يوان عام 2002، يزداد (8٪) سنوياً. (شينكار، 2005، ص25)

في عام 1997، أكدت حكومة الصين مرة أخرى أن الإقتصاد جزء هام من الإقتصاد الإشتراكي الصيني، كما شجعت رأس المال والتقنيات وغيرهما من العناصر الإنتاجية الرئيسية على إظهار دورها في توزيع الفوائد، لكي يخطو إصلاح النظام الإقتصادي الصيني خطوات أوسع (وهبة، 1998، ص65).

حتى عام 2002، سارت جميع الإصلاحات بانتظام، وتحققت منجزات واضحة والآن، قد تم إنشاء نظام إقتصاد السوق الإشتراكي في الصين بصورة أولية، ويتعزز الدور الأساسي للسوق في توزيع الموارد تعزيزاً واضحاً، ويكتمل نظام التنسيق والسيطرة الكلية مع مرور الأيام، لقد تم تشكيل منظومة بإعتبار إقتصاد الملكية العامة قواماً لها والتنمية المشتركة للإقتصادات الشخصية والفردية وغيرها من الإقتصادات غير العامة من حيث الأساس، ويتحول النمو الإقتصادي من أسلوب إنتشاري إلى أسلوب تكثيفي بالتدريج، وحسب الخطة المحددة، سيتم إنشاء نظام إقتصاد السوق الإشتراكي المتكامل نسبيا في الصين عام 2010، وسيصبح هذا النظام ناضجاً نسبياً في الصين عام 2020 إن أكثر ما يميز هذه التجربة هو إنها إستطاعت المزاوجة بين إقتصاد السوق والإقتصاد الإشتراكي بطريقة تمكنت من خلالها الإستفادة من المزايا التي يوفرها نظام إقتصاد السوق مع بقاء سيطرة الدولة على الإقتصاد.

سياسة الإنفتاح الاقتصاد الصيني على العالم الخارجي:

إن كل ما يجري في الصين من إصلاحات إقتصادية وإنفتاح على دول العالم وخصوصاً الدول الغربية، يستند إلى التجربة الإقتصادية التي كان وراءها الرئيس الصيني السابق دينج شياو بينج، وقد جسد هذا التوجه بمقولته الشهيرة" ليس المهم لون القط أبيض أم أسود.. مادامت القطة تصطاد الفأر فهي قطة جيدة " فهو يرى ان المهم هو ان تحصل الصين على التكنولوجيا ورؤوس الأموال التي تحتاجها الصين من اجل نهضتها، وأعلنت الصين "أن الإنفتاح على العالم الخارجي يعد من السياسات الرئيسية التي تتمسك بها الصين دون ثمة تغيير. بالإضافة إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة، ودراسة التجارب الناجحة في التخطيط والإدارة الإقتصادية في الدول الأجنبية، وتشجيع

مؤسسات الدولة للمشاركة في المنافسة بالأسواق العالمية وتعزيز تعميق الإصلاح الداخلي والتنمية الإقتصادية(سليمان، 2003، ص9).

أهداف الإنفتاح على العالم الخارجي:

1. جعل الإقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي يعرفها الإقتصاد العالمي، وقد قسم أحد مستشاري الأمين العام السابق للحزب الشيوعي زهاوزيانج الدول إلى أربع مجموعات من حيث القدرة على التعامل مع المتغيرات التي تصيب المجتمع الدولي في جوانب عدة وهي كالأتي: (عبد الله، 2007، ص101)

أ- حكومات جامدة وإقتصاد جامد: أي إن هيكل السلطة من ناحية وبنية الإقتصاد من ناحية ثانية ليسا مؤهلين للتكيف مع المتغيرات، ومثال ذلك الإتحاد السوفييتي سابقاً.

ب-حكومات جامدة وإقتصاد مرن: أي إن آليات التكيف في القطاع الإقتصادي أوفر منها في القطاع السياسي، ومثال ذلك الدول التي تدعي "النمور الآسيوية".

ج- حكومات مرنة وإقتصاد جامد: أي إنه نمط مغاير للنمط السابق، ففي هذا النمط تكون الحكومة أكثر قدرة على التكيف من البنية الإقتصادية، كما هي الحال في الهند.

د- حكومات مرنة وإقتصاد مرن: وهو النمط المتوافر في الدول المتطورة، حيث يتمتع كل من الحكومة والإقتصاد بوفرة لآليات التكيف مع التغيرات الدولية، ويرى المستشار أن الصين يجب أن تعمل على الإنضمام إلى هذه المجموعة.

2. إعادة النظر في أولويات التنمية بحيث يتم التركيز على الزراعة ثم الصناعة فالبحث العلمي وأخيراً الدفاع(Wang, 2006, P.26).
3. إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج، حيث جرى إقرار نظام المسؤولية العائلية (أقرها الحزب عام 1980) الذي يقضي بتحويل المزارع الجماعية إلى

حيازات عائلية، والسماح بمشروعات خاصة. وتحتفظ الدولة بسيطرتها على الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة والتعدين.

4. الإصلاحات الحضرية (أقرها الحزب عام 1984) وتقوم على مبدأ اللامركزية في تسيير المشروعات العامة، وبخاصة فيما يتعلق بسياسات الأسعار والعمالة، وفتح المجال أمام بناء المشروعات المشتركة مع الإستثمارات الأجنبية أو السماح لها بإقامة مشروعات خاصة بها بعد الحصول على رخصة بذلك، وأصبح من حق المقاطعات أن يكون لها ممثلون تجاريون في الخارج، ويكون هؤلاء الموظفون مسؤولين أمام السلطات المحلية وليس أمام وزارة العلاقات الإقتصادية والتجارة الخارجية(وهبة، 1998، ص69).
5. منح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلالية عن بيروقراطية الحزب.
6. تسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الكمركية.
7. السعي للإنضمام إلى الهيئات المالية والتجارية الدولية.
8. تشجيع المرافق السياحية والشروع في عملية واسعة لبناء هذا المرافق.

إن ما ترمي إليه الصين هو زيادة الإنتاج والوصول بالمجتمع إلى الرفاهية الإقتصادية، وفي سبيل تحقيق ذلك فإن على الصين أن تسير في الطريق الذي يوصلها إلى ذلك بغض النظر عما إذا كان إشتراكياً أم رأسمالياً (مايكل دي، 1997، ص42).

تطبيق آليات السوق في الإقتصاد الصيني:

بدأت مسيرة عمليات إقتصاد السوق منذ عام 1993 والتي تهدف إلى إعادة هيكلة الإقتصاد الصيني. ففي تشرين الثاني 1993، وأثناء انعقاد المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني أصدرت اللجنة المركزية قراراً يدعم هذا التوجه. كما تم دعم هذا التوجه أيضاً في المؤتمر الخامس عشر للحزب. (شينكار، 2005، ص77-78)

وقد أصبحت هذه التجربة نموذجاً للدول الأخرى لا سيما دول العالم النامي، بعد أن أحدثت تحولات كبيرة في شعب يزيد تعداده (1.3) مليار نسمة حيث

إستطاعت هذه التجربة توفير الملبس والمأكل لخمس سكان العالم، ومن المؤشرات التي تدل على ان الصين ماضية في هذا الطريق، إنشاء خمس مناطق إقتصادية تطبق فيها سياسات إقتصادية خاصة، والتي يمكن توضيحها بما يلي:

1- تعتمد تنمية إقتصاد المناطق الخاصة بشكل رئيسي على إجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية والإستفادة منها ومن منتجاتها بشكل أساسي نحو التصدير، إن إقتصاد المناطق الخاصة هو وحدة جامعة مكونة من المؤسسات المشتركة الإستثمار والمؤسسات التعاونية بين الصين والأجانب والمؤسسات الأجنبية الإستثمار بشكل أساسي إلى جانب وجود الأشكال الإقتصادية المتنوعة الأخرى، ويخضع الإقتصاد في المناطق الخاصة لقيادة الإقتصاد الإشتراكي في عموم الصين (بهبهاني، 1984، ص54).
2- تقديم الأمتيازات والتسهيلات الخاصة في مجالات الضرائب وإجراءات تأشيرات الدخول والخروج للتجار الأجانب القادمين إليها بقصد الإستثمار.
3- تطبيق نظام إداري مختلف عن نظام المناطق الداخلية، إذ تتمتع المؤسسات فيها بالحرية الأكبر.

وقد تكللت هذه التجربة بالنجاح، ففي عام 1992 بلغ حجم التجارة الخارجية للمناطق الخمسة الخاصة (24) مليار و(280) مليون دولار، وهي تشكل نسبة (14.65%) من حجم التجارة الخارجية للصين. وحققت فائضاً تجارياً قدره (490) مليون دولار، ودفع هذا النجاح الحكومة الصينية إلى فتح (14) مدينة أخرى على غرار المناطق الإقتصادية الخاصة، ومثال ذلك مقاطعة (جوانج دونج) حيث حققت تطوراً إقتصادياً كبيراً للفترة 1979 -1990 فبلغ معدل النمو السنوي (11%) سنوياً وبلغ متوسط دخل الفرد حوالي (1200) دولار سنوياً مقابل (240) دولار في المقاطعات المجاورة، ومعدل نمو صناعي بلغ (27.2%) وناتج سنوي (31) مليار دولار. وأيضاً مقاطعة فوجيان Fujian التي حققت زيادة في صادراتها بنسبة (21%) سنوياً للفترة 1989-1991. (شينكار، 2005، ص99)

المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مستوى النمو في الاقتصاد الصيني:

لقد حققت التجربة الإقتصادية في الصين تحولات كبيـــرة فـــي الإقتــصاد الصيني، ولنا ان نستدل على نجاح هذه التجربـــة مـــن خـــلال معـــدلات النمـــو الإقتصادي العالية المتحققة والتي إنعكس بشكل إيجابي في ارتفاع الناتج المحلـــي الإجمالي ويشير الجدول التالي الى تحقيق نسب مرتفعة من النمو الاقتصادي ممـــا يعكس قدرة الاقتصاد الصيني على لعب دور مؤثر في الاقتصاد العالمي (أنظـــر الجداول التالية).

جدول رقم(1)

يوضح معدلات النمو الإقتصادي في الصين للفترة 1997-2008

السنة	النمو الإقتصادي في الصين
1997	9.3
1998	7.8
1999	7.6
2000	8.4
2001	8.3
2002	9.1
2003	10.0
2004	10.1
2005	10.4
2006	11.6
2007	13.0
2008	9.0

المصدر : Ministry Of Trade And Fund مديرية الإحصاءات المركزية في الصين، 2009.

جدول رقم (2)

يوضح الفائض في الميزان التجاري (ببلايين الدولارات)

للفترة 1997-2008

السنة	الميزان التجاري
1997	109.0
1998	118.7
1999	120.5
2000	121.5
2001	136.7
2002	134.9
2003	136.4
2004	128.3
2005	115.0
2006	111.2
2007	90.5
2008	64.9

المصدر: Ministry Of Trade And Fund مديرية الإحصاءات الإحــصاءات المركزيـــة فـــي الصين، 2009.

جدول رقم (3)

يوضح نمو الصادرات للفترة 1997-2008

السنة	الصادرات
1997	24.6
1998	26.3
1999	40.0
2000	31.0
2001	33.7
2002	23.1
2003	21.3
2004	15.6
2005	17.9
2006	21.3
2007	43.1
2008	24.1

المصدر: Ministry Of Trade And Fund مديرية الإحصاءات الإحصاءات المركزية في الصين، 2009.

إن التجربة الصينية هي نوع من الإصلاح الإقتصادي، ومرد ذلك عدم ارتباط هذه العملية التي تجري في الصين بتغيير في النظام السياسي، وإن الإقتصاد بدأ منذ النصف الثاني من القرن الماضي، يحظى بأهمية متزايدة في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، وقد أدركت القيادة الصينية ذلك فإنتهجت طريق الإصلاح، الذي سيحولها من "عملاق سكاني إلى عملاق إقتصادي تكنولوجي" وفي فترة قياسية. (عبد الحي، 2000، ص 57)

ومن المميزات التي تميزت بها هذه التجربة هو أنها سلكت منهج التدرج في تطبيق الإصلاحات، وهذا ما أعطاها حصانة ضد الفشل الذي أصاب غيرها من التجارب الاخرى. ولهذا فانها تعتبر من أرقى التجارب في هذا المجال (أمين، 2003، ص88).

إستثمر الصينيون في العديد من دول العالم بشكل إستراتيجي، لكي ينوعوا من هيكل إستثماراتهم. وأيضاً أرادوا أن يبينوا للعالم بأن إقتصادهم ليس مغلقاً، ولكنه منفتح. وأكثر من ذلك أرادوا أن يستنسخوا خطة الإستثمار الأميركي في

إنفتاحه على العالم، كل ذلك لكي يكون لهم دور رئيس في العالم إقتصادياً وسياسياً وعسكرياً (Chen, 2008, P.12).

أثناء طفرة سوق الأسهم المالية عام 2007 ــ قام الصينيون في يوم واحد (في يوم الجمعة آخر أيام الأسبوع قاموا بفتح (310.000) حساب، لكي يضاربوا في سوق الأسهم). إنهم لا يضاربون فقط برؤوس أموالهم، ولكن بأضعاف مضاعفة (جلال، 2008، ص47).

وحين انهارت سوق الأسهم المالية فإن المستثمرين والطبقة المتوسطة سحقت أموالهم، مما أدى إلى إضعاف قوة المستهلكين محلياً، وأثر على مصداقية البنوك المحلية، ووسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. بالضبط مثلما حدث في إنهيار سوق الأسهم في دول الخليج. (عبد الله، 2007، ص115)

أما الرؤية التقليدية للإقتصاد الأميركي فهي كالتالي: العجز التجاري، والعجز في الحساب الجاري، وتدني الإدخار العام إلى الصفر، والديون العالية للحكومات والشركات والأفراد، والعقارات السكنية تكلفتها وإلتزاماتها، وتحويل احتياطي الدول من الدولار إلى اليورو للتنويع في الإستثمار، ونسبة البطالة سترتفع من (5%) إلى ما فوق (10%) قبل عام 2010م. (سابا، 2009، ص 20)

وفي الأزمة المالية الحالية نلاحظ أن كثيراً من الدول حولت احتياطيها من الدولار إلى اليورو، وإزدادت الديون، وإرتفعت نسبة البطالة من (5%) إلى (10%)، وإرتفع العجز التجاري، والعقارات في نكبات، وأصبحت إلتزاماتها هائلة، إن نكبات الأزمة المالية ليست وليدة الصدفة، ولكن خطط لها ونفذت بإتقان، وأيضاً فأنت لن ترى مثل هذه الأزمة خلال قرن كامل (100عام). ولهذا فمن الصعب التعامل مع الأزمة وإدارتها بالعقل والفكر التقليدي. (العفيفي، 2009، ص 83)

تعامل الصين مع الأزمة المالية العالمية:

لا شك في أن الأزمة المالية التي نشأت في الولايات المتحدة ومنها انتشرت في عدد من دول العالم إن لم يكن، جميعها، لها آثارها قريبة المدى وبعيدة المدى

على مختلف إقتصادات دول العالم، ولكن هذه الآثار تختلف من دولة لأخرى وفقاً لعدد من العوامل أبرزها (الباش، 2008، ص28):

الأول: مدى إرتباط الدولة بالإقتصاد الأمريكي.

الثاني: دور القطاع العقاري في إقتصاد الدولة وعلاقته بالنظام البنكي.

الثالث: طبيعة إقتصاد الدولة المعنية وتركيبته من حيث مدى مساهمة كل قطاع إنتاجي في الإقتصاد.

الرابع: طبيعة الفكر الإقتصادي في كل دولة ومدى تأثره بالفكر الإقتصادي الأمريكي.

من هذا المنطلق ننظر لمدى تأثير الأزمة المالية على الإقتصاد الصيني، ولن نقدم دراسة متكاملة وإنما نطرح عدة ملاحظات أساسية في كل بند من بنود هذا العرض تساعد في فهم مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الصيني (جلال، 2008، ص48).

قبل الدخول إلى تفاصيل الإقتصاد الصيني لا بد من مجموعة من الملاحظات العامة (المناعي، 2008، ص37):

الأولى: إنه نتيجة لظاهرة العولمة التي يتأثر بها إقتصاد أية دولة فإن التأثير العالمي للأزمة المالية لا يمكن تجنبه وإن اختلف درجته من جولة لأخرى.

الثانية: الحجم الضخم الذي يمثله الإقتصاد الأمريكي بالنسبة للإقتصاد العالمي فالولايات المتحدة يمثل إقتصادها ثلث إقتصاد العالم، والثلث الثاني يمثله إقتصاد الإتحاد الأوروبي، والثالث الثالث تمثله باقي دول العالم.

الثالثة: إن كثيراً من عناصر الإزدهار في إقتصاد العالم إعتمدت على الإقتصاد الأمريكي إذ أن الولايات المتحدة هي أكبر دولة مستهلكة، ومن ثم فهي أكبر دولة مستوردة للعديد من السلع الاستهلاكية التي قامت عليها نهضة كثير من الشعوب الآسيوية بل وتقدم كثير من شعوب أوروبا.

الرابعة: إن النظام المصرفي لمختلف الدول أصبح متشابكاً ومتداخلاً ليس فقط نتيجة التشابك العالمي إقتصادياً وسياسياً وإنما أيضاً نتيجة أحداث السنوات الأخيرة وبخاصة عاملان رئيسيان:

أولهما: موضوع غسيل الأموال الناتجة من عمليات المخدرات وتجارة السلاح.

وثانيهما: موضوع الحرب على الإرهاب، وما ارتبط بذلك من رقابة دولية وهي في المقام الأول أمريكية على حركة رؤوس الأموال ا لعالمية للحيلولة دون تمويلها لأعمال الإرهاب والتطرف.

وبعد الملاحظات الأساسية السابقة والتي نراها ضرورية لفهم ضرورية لفهم طبيعة الإقتصاد الصيني وطبيعة النظام والشعب والعقلية الصينية ننتقل لطرح تساؤلين إلى أي مدى سوف تؤثر الأزمة المالية على الصين؟ وكيف تتعامل الصين مع الأزمة أو بعبارة أخرى ما هي الإجراءات التي بها الصين لمواجهة الأزمة المالية الراهنة (الباش، 2008، ص32)؟

بالنسبة للسؤال الأول: إلى أي مدى كان تأثير الأزمة المالية على الصين؟ نقسم الإجابة إلى قسمين أولهما في المدى القريب، والثاني في المدى البعيد. ومعيار التقسيم هو المدى الزمني الذي سوف تستغرقه الأزمة (جلال، 2008، ص53).

أ- على المدى القريب:

على المدى القريب أي في حالة انتهاء الأزمة بسرعة أي خلال عام أو عامين، فإنه من المتوقع ظهور النتائج التالية: تراجع معدل النمو الصيني من أكثر من 10 في المائة إلى ما بين 6-8 في المائة خلال العامين التاليين ومرجع ذلك الإعتبارات التالية:

الأول: إن الدول الصناعية الكبرى هي الشريك التجاري الرئيس للصين: فالولايات المتحدة واليابان وألمانيا وسنغافورة وكوريا وفرنسا وبريطانيا هم الشركاء الأساسيون للصين. كما أن صادرات الصين إلى هذه الدول تشكل نسبة عالية من صادراتها الخارجية. ومن ثم فإن تراجع معدل نمو هذه الإقتصادات وبخاصة الإقتصاد الأمريكي سيعني إنخفاضاً في حجم الصادرات الصينية لتلك الدول ويؤثر ذلك بدوره على الإنتاج ومن ثم على معدل النمو (المناعي، 2008، ص42).

الثاني: إنه مع حالة الركود في الإقتصاد العالمي سوف تكتشف عيوب جوهرية في مكونات Ingredients السلع الصينية، كما هو الشأن في حالة لعب الأطفال وحليب الأطفال. وهؤلاء الأطفال يمثلون أكبر نسبة في المستهلكين على مستوى العالم، ومن ثم فإن تراجع صادرات هاتين السلعتين سيؤدي ليس فقط لتراجع إنتاجهما بل ربما إلى إغلاق عدة مصانع وتسريح العمال وهو ما بدأ يحدث بالفعل. وسيزداد الأمر سوءاً إذا تكشفت حقائق عن عيوب جوهرية في سلع إنتاجية صينية جديدة.

الثالث: إنه في مرحلة الأزمة وتباطؤ النمو الإقتصادي سوف تظهر مشاكل إجتماعية، ومنها الفساد والانحرافات ومشاكل سوء الإدارة، وربما عدم دقة بعض الإحصاءات والبيانات، وهذه ظواهر إجتماعية وإقتصادية وإدارية تختفي في مراحل الإزدهار، أو بالأحرى يختفي الكشف عنها في مراحل الإزدهار والنمو، في حين تظهر في مراحل تراجع النمو وبطء الإنتاج أي يتراجع الحجم المتاح من الإنتاج في حين أن الكتلة السكانية الطالبة له متزايدة، أي يظهر الصراع على نفس الكتلة المتاحة والتي هي أحياناً متناقصة.

الرابع: إن تأثير التراجع في قطاع صناعي سيكوون مزيداً من التراجع في الإقتصاد ككل، لأثر ذلك من خلال الإرتباط الصناعي والإنتاجي، لو قل عدد السيارات فإن الطلب يقل على قطع الغيار وعلى الطرق وعلى البترول، وهكذا حلقات مترابطة، ومن ثم فإن أثر إنخفاض الطلب على سلعة له مضاعفات على عدة سلع مرتبطة بها أفقياً أو رأسياً.

الخامس: إنه بالفعل بدأت مرحلة تراجع معدل النمو الإقتصادي في الربع الثالث من عام 2008 إلى 9% مما جعل متوسط المعدل لثلاثة أرباع العام هو 9.9% بعد أن كان أكثر من 10% ويتوقع أن يستمر التراجع في الربع الأخير من العام نفسه. كما زاد معدل البطالة من 2.9% عام 1995 إلى 4% 2007 ويتوقع أن يزيد على ذلك بنهاية عام 2008.

السادس: إنه يتوقع إرتفاع تكلفة الإنتاج بسبب تراجع حجمه (تـــأثير إقتــصادات السوق الكبيرة Economics Of Large Scale يختلف عــن إقتــصادات الأسواق الصغيرة الناتج عن تراجع الطلب)، وكذلك زيادة تكلفة التــصدير نتيجة المخاطر الأمنية من عودة ظاهرة القرصنة الدولية في المحيط الهادي والمحيط الهندي وعبر المضايق، وأخيراً إرتفاع تكلفة الــشحن والتـــأمين وكذلك تكلفة الدعاية والترويج للسلع لإقناع المستهلك بالشراء فضلاً عــن الحاجة لتخفيض اسعارها (جلال، 2008، ص54).

السابع: إرتفاع قيمة العملة مقارنة بالدولار، وهذا سيحد مــن حجــم الــصادرات للولايات المتحدة بوجه خاص، ويزيد مــن صـــادرات الأخيــرة للــصين، وأضف لما سبق تأثير تغير أسعار العملات بالنسبة لليورو ممـــا ســيخلق منافسة أقوى أمام الصادرات الصينية.

الثأمن: تدهور أسعار النفط سيخفض من العوائد لدى الدول النفطيـــة ومـــن ثـــم سيؤدي إلى تباطؤ نموها، وتوقف بعــض المــشاريع العمرانيـــة والبنيـــة الأساسية وخططها الأساسية وخططها الإقتصادية والتنموية ومن ثم سيؤثر على قطاعات الإستيراد من الصين وقطاع العقارات وهما أبرز القطاعات الدافعة للنمو في دول الخليج (المناعي، 2008، ص42).

التاسع: الخسائر التي ستتعرض لها الأموال الصينية في البنوك الأمريكيـــة التـــي تعرضت للأزمة وبخاصة بنك ليمان Lehman وبنـــوك أخـــرى وتقـــدر سندات الصين لدى بنك ليمان فقد بمقدار 7.2 مليـــار دولار فــضلاً عــن ودائعها وسنداتها في مؤسسات أمريكية أخرى.

العاشر: سينعكس التراجع للإعتبارات السابقة على هبوط متزايد لــسوق الأســـهم والسندات في بورصتين شنغهاي وشنجن بسبب إتجاه المستثمرين الأجانـــب لبيع حصصهم في شركات صينية أو تصفية أعمالهم وتحويل أموالهم إلـــى أنشطة أخرى أو لتغطية ديونهم في شركات أخرى. وقد أفادت الأنباء فـــي 254 أكتوبر 2008 بأن الثقة في عدد من المؤسسات الائتمانيـــة الــصينية تراجعت بصورة كبيرة، وأن بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) قد أرم

بإغلاق مؤسسة إستثمارية كبرى في جنوب الصين وهي مؤسسة Guandong International Trust Investment Corporation (GITIC). وهذه المؤسسة هي إحدى 6 شركات تعمل في مجال جذب الإستثمار الاجنبي إلى الصين ولها فروع عديدة. وقد أخضع البنك المركزي الصيني المؤسسة لإشرافه لمدة 3 أشهر لتصفية ديونها. وهذه أول مرة يحدث فيها مثل هذا التصرف. ولعله مما يذكر ان هذه الشركة ذاتها سبق أن واجهت أزمة مالية عام 1998 ولكن الحكومة الصينية تركتها تصلح أوضاعها دون تدخل هذا بخلاف الموقف في هذه الأزمة. والجدير ذكره أن إغلاق هذه المؤسسة الضخمة يظهر مدى قابلية المؤسسات المالية للتعرض للأزمة Vulnerability (الباش، 2008، ص33).

ب- على المدى البعيد:

أي إذا إستمرت الأزمة لفترة عامين أو أكثر فهناك أحد إحتمالين:

الإحتمال الأول: حدوث ركود عالمي وانكماش في الإنتاج وكساد في الاستهلاك وهذا سيترك أثراً كبيراً في هيكل الإقتصاد العالمي وفي توزيع القوة الإقتصادية بين الدول والقارات، وهذا سيكون له آثار أكبر على الصين، وفي هذه الحالة يتوقع أن ينخفض معدل النمو إلى ما بين (4-6%) بعد العامين الأولين أي إعتباراً من 2010.

الإحتمال الثاني: أن يستجيب الإقتصاد العالمي للإجراءات المتخذة من قبل الدول الصناعية الكبرى، وأن يستجيب الإقتصاد الصيني للإجراءات المتخذة من قبل السلطات الصينية، ومن ثم يتوقف إتجاه التدهور، ويستعيد الإقتصاد الصيني عافيته، ويعاود معدل نموه السابق أي أكثر من 10% وهو ما تسعى إليه خلال مجموعة من المحفزات (المناعي، 2008، ص44).

ولعل ما يساعد على هذا الإحتمال أثر طبيعة النظام الصيني، والعقلية الإقتصادية للمواطن الصيني، والأساليب الإنعاشية التي تتخذها السلطات بزيادة الطلب الداخلي لتعويض النقص في الطلب الخارجي، وإعطاء مزيد من الإغراءات

لزيادة الاستهلاك، وتنشيط أكبر لحركة السياحة الداخلية وإستخدامها كأداة رئيسة لتنشيط الاستهلاك، وتدوير رؤوس الأموال. ولكن الأهم إعادة بلورة الخطة الصينية التنموية بالتركيز على تنمية المناطق الداخلية، وإستخدام ذلك كوسيلة لإحداث النمو المتوازن من ناحية، ورفع مستوى معيشة سكان تلك المناطق، ومن ثم زيادة طلبهم وبالتالي زيادة الاستهلاك من ناحية أخرى. وأضف إلى ذلك إعطاء مزيد من التطوير والإهتمام بالصناعات العسكرية، و لتصدير الأسلحة لتصبح الصين من الدول الكبرى صادرات الأسلحة على المستوى العالمي، وهذا يعني مزيداً من الإنفاق على البحث والتطوير في صناعات الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، وكذلك إعطاء ضمانات وتسهيلات في تصدير هذه المنتجات دون التقيد بمناطق معينة أو ظروف تواجهها تلك المناطق مثل حالة الصراع بين بعض أطرافها.

منهج تعامل الصين مع الأزمة المالية:

لوحظ حتى نهاية 2008 أن الصين تعاملت مع الأزمة بهدوء، وأعطت الانطباع سلامة منهجها في النمو لإقتصادي والثقة في قدرتها على اجتياز الأزمة بأقل قدر من الخسائر مقارنة بالدول الأخرى الرأسمالية(الباش، 2008، ص34).

ومن الإجراءات التي إتخذتها الصين هو العمل على تنشيط علاقات الشركات الصينية في الدول الأجنبية وخاصة دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول العربية. وهنا يمكن للمنتديات التي أنشأتها الصين مع العالم الخارجي مثل منتدى التعاون الإقتصادي الأفريقي، ومنتدى التعاون الصيني العربي، ومنتدى التعاون الصيني اللاتيني، وكذلك العلاقات الإستراتيجية مع عدد من الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة والإتحاد الروسي وفرنسا وغيرها أن تلعب دوراً رئيساً في هذا المجال. وفي هذا الإطار يأتي أيضاً المنتدى الآسيوي الباسيفكي، واللقاء الأوروبي الآسيوي الذي يضم 45 دولة وعقدت قمة، بكين في 24-26 أكتوبر 2008 لمناقشة الأزمة المالية وسنعرض لذلك لاحقاً (عبيد، 2008، ص141).

إن إستعراض ما إتخذته الحكومة الصينية من قرارات سوف يساعدنا على بلورة الرؤية المستقبلية لما هو مطلوب منها أو متوقع منها القيام به.

أ- الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الصينية للتعامل مع الأزمة المالية العالمية: (المناعي، 2008، ص44):

1- قامت الصين في أوائل أكتوبر 2008 بخفض أسعار الفائدة بـ 0.5% تمشياً مع ما فعلته بنوك عالمية وكذلك تخفيض نسبة الاحتياطي المطلوب للقروض الصغيرة والمتوسطة إعتباراً من 25 سبتمبر 2008. وفي 2008/10/29 خفضت كل من الولايات المتحدة والصين للمرة الثانية سعر الفائدة بـ 0.5%.

2- قرر مجلس وزراء الصين في اجتماعه يوم 20 أكتوبر تغيير شعار النمو الإقتصادي من "ضمان النمو وضبط التضخم Ensuring Growth And Control Inflation" إلى "التنمية الإقتصادية السريعة والمستقرة Stable And Rapid Economic Development" وهنا نلاحظ الفارق في محور التركيز بين "النمو" والتنمية، والتنمية السريعة المستقرة، وبين النمو وضبط التضخم، بعبارة أخرى أن ثمة فارقاً جوهرياً بين النمو وضبط التضخم، وبين التنمية السريعة والمستقرة، ولقد كانت الصين في الفترة السابقة وحتى انعقاد الاولمبياد حريصة على ضبط التضخم وعدم السماح بتجاوزه حداً معيناً. أما عملية التنمية السريعة فإنها قد تؤدي إلى ثالث نتائج. **الأولى:** هي إحتمال إرتفاع الأسعار، وبعبارة أخرى إرتفاع معدل التضخم، ولكن سيحد من ذلك إنخفاض الصادرات ومن ثم توافر سلع أكثر للسوق الداخلي. والثانية: سرعة التنمية، وهذا يستلزم تنمية المناطق الغربية والوسطى أي الداخل الصيني، فهذه مناطق في حاجة إلى التنمية، ويمكن تحويل رؤوس الأموال والسلع الزائدة إليها. والثالثة: هو الإنفاق على البنية الأساسية عامة وفي المناطق الداخلية خاصة (جلال، 2008، ص57).

3- اتجهت الصين لبلورة سياسة ضريبية جديدة من شأنها تشجيع الإنفاق لكي تحفز الطلب، ومن ثم تنشيط الإقتصاد الذي وصل إلى أدنى معدل نمو له

منذ كارثة السارس SARS عام 2002 أي انخفض إلى 11.9% عام 2007.

4- قرر مجلس الوزراء زيادة تخفيض الضرائب على الصادرات لكل السلع سواء كانت كثيفة العمالة مثل الملابس والمنسوجات، أو مرتفعة القيمة مثل المنتجات الميكانيكية والإلكترونية، وهذا الإجراء سيخفض تكلفتها ويجعلها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

5- تشجيع البنوك على الإقراض للصناعات الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة منخفضة.

6- وافقت الصين يوم (10/24) على الإنضمام مع كل من كوريا الجنوبية واليابان ودول الآسيان العشر في إنشاء صندوق مشترك برأسمال 50 مليار جنيه استرليني يمكن لهذه الدول إستخدامه لتعزيز عملائها. وفي الإطار الداخلي أعلنت الصين يوم 10/24 بأنها وضعت خطة لحفز الإقتصاد وذلك من خلال ضخ إستثمارات بمبلغ 160 مليار جنيه استرليني لتحسين شبكة الطرق الحديدية. (جريدة الدايلي تلغراف البريطانية 2008/10/25).

7- العمل على بلورة عدة إجراءات لتحسين أوضاع الريف والفلاحين، وزيادة الإنفاق على التدريب المهني وبرامج تعليم الكبار. وتخفيض أو إلغاء الضرائب الزراعية، وزيادة الإنفاق في الريف وعلى الفلاحين، ومن ثم تحسين أحوالهم وزيادة أجورهم، ومن ثم زيادة قدراتهم على الإنفاق والاستهلاك والحد من الهجرة للمدينة. وشمل الإصلاح الزراعي الذي أعلن في منتصف أكتوبر 2008 السماح بتأجير أو نقل حقوق إستخدام الاراضي وهذا يحدث لأول مرة . إذا كان المعمول به و حق الانتفاع لصاحبه فقط والإصلاح الجديد يجعل الامر يقترب من الإعتراف بالملكية الخاصة في الأراضي الزراعية. وكذلك تقرر رفع أسعار شراء الحاصلات الزراعية مثل القمح بنسبة 15% إعتباراً من يناير 2009. وينبغي أن نشير أن سياسة الريفي هذه لم تكن وليدة الأسابيع القليلة الماضية وإنما هي

خطة كان يجري دراستها منذ يناير 2008 ثم تم إقرارهـا فـي أكتـوبر 2008.

ب- وتحتاج الصين في الوقت نفسه لإتخاذ عدة إجراءات منها:

1- الحفاظ على حد أدنى من معدل النمو لا يقل عن 8% لمواجهـة التزايـد السكاني الطبيعي، وكذلك هجرة العمالة من الريف للمدينة والحيلولـة دون زيادة البطالة. ومن ثم حدوث اضطرابات وقلاقل إجتماعية وسياسية.

2- معالجة مشكلة المصانع التي توقفت (مصانع لعب الأطفال ومصانع حليب الأطفال) وهي تمثل قطاعاً كبيراً في الإنتاج للتصدير وإستيعاب العمالـة، ومن ثم فمن الضروري إعادة تأهيل العمال لأعمال أخرى وإعادة تـشغيل المصانع وفقاً للمعايير الدولية في جودة الإنتاج والأمان.

3- رفع أكبر لأسعار الحاصلات الزراعية مما يؤدي إلى زيادة دخل الفـلاح وهو دخل منخفض يعادل ثلث دخل سـكان المـدن، وأدى إلـى هجـرة الفلاحين من الريف للمدينة، كما أدى إلى ظهور مشكلة المناطق الفقيـرة على هامشها.

4- تشجيع الميل للاستهلاك من خلال وسـائل التـرويج، وكـذلك تخفـيض الأسعار والبيع أو بالتقسيط.

5- تحسين شبكة الرعاية الصحية وتخفيض الرسوم المدرسية.

6- تحسين وتطوير شبكة الأمان الإجتمـاعي Social Security لأن سـكان الحضر، وكذلك الريف يميلون للإدخار ضماناً للمستقبل في ظل الظروف الراهنة، فإذا تحسين شبكة الأمان الإجتماعي فسيؤدي ذلك لزيادة الإنفـاق الاستهلاكي.

7- تخفيض الضرائب على المستثمرين والإنمـائيين Developers وشـراء العقارات خاصة في المدن الكبرى مثل: شنغهاي وبكين وتيانجين وغيرها لمواجهة إنخفاض الطلب للإرتفاع الكبير في أسعار العقارات فـي المـدن الكبرى.

8- جذب إستثمارات للمشروعات عالية القيمة مثل الطاقة الخضراء، وتكنولوجيا جديدة في الزراعة والبيئة والصناعة. (الباش، 2008، ص34-36)

ج- وعلى المستوى الدولي فإنه من المتوقع أن تتجه الحكومة الصينية لإتخاذ الإجراءات التالية (المناعي، 2008، ص45):

1- قيام الصين بإستخدام جزء من الاحتياطات النقدية الضخمة لديها في شراء أسهم شركات غربية، وإن كانت التجارب السابقة للصين في هذا الصدد واجهت المشاكل عندما فشلت في شراء شركة Unicol الأمريكية للبترول.

2- إستمرار الصين في سياستها لدعم الدَيْن الأمريكي، وذلك من أجل مصلحتها في المقام الأول لإرتباط الإقتصادين الأمريكي، والصيني، لأن أي تغير في هذه السياسة سيؤدي إلى تفاقم الأزمة المالية في أمريكا، وعدم إستقرار الإقتصاد الأمريكي، وسيؤثر بدوره على الصادرات الصينية للولايات المتحدة ومن ثم على الإقتصاد الصيني، (عبيد، 2008، ص142).

3- إتجاه الصين لدعم الإستقرار الإقتصادي والمالي ومن ثم السياسي في الدول الصديقة مثل باكستان التي قام رئيسها آصف زرداري بزيارة لمدة 4 أيام من 16-20 أكتوبر 2008 وطلب دعماً مالياً لبلاده لإنقاذها من الإفلاس، وتحتاج باكستان من 3-4 مليار لسداد فوائد ديونها المستحقة في فبراير 2009 حتى تعجز عن السداد، ويكون لذلك عواقب وخيمة على إقتصادها ووضعها المالي وقد وعدت الصين بمساعدتها.

4- كما طالبت هيئة تنظيم الوراق المالية الصينية Security Regulatory Body الشركات والتي مسموح لها بالإستثمار في الخارج وعددها 25 شركة بضرورة الاحتياط عند عقد صفقاتها في الأسواق. وأن تراعى حالة التذبذب والتقلبات في الأسواق وطالبتها بتجنب المضاربات. وكذلك الحذر

من إدارة المخاطر، وتحسين نظم إدارة وضبط المخاطر وتعزيز تـدريب الأفراد في مجال الأعمال.

د- يلاحظ أن الصين قد أكدت في مؤتمر القمة الآسيوي الأوروبي الذي عقد في بكين يوم 2008/10/23 وحضرته 43 دولة منها 27 دولة أوروبية و 16 دولة آسيوية، وهذه القمة تعقد عادة كل عامين منذ الإتفاق عليها عـام 1996علـى المبادئ (جلال، 2008، ص56):

1- أنها تتبنى موقفاً مسئولاً وبناء في التعامل مع الأزمـة الماليـة العالميـة ولكن في الوقت نفسه على الدول الأخرى تحمل مسؤولياتها، وعلى البنك الدول أن يطلب من الدول الغنية تحمل مسئوليتها عن ضـمان إسـتقرار الإقتصاد العالمي، لأن سياسات غير مسؤولة هي التي أدت إلى الأزمـة الحالية، كما صرح بذلك رئيس وزراء الـصين ويـن جيابـاو Wen Jiabao يوم 2008/10/20 في إتصال مع رئيس الوزراء البريطـاني جوردون براون ثم للصحافة بعد ذلك مؤكداً أن الصين تحـرص علـى إدارة شؤونها الخاصة بطريقة سليمة، وأنها رغم ما لديها من احتيـاطي هائل من العملات الصعبة فإنها بلد نام ويواجه العديد من المشكلات.
2- الدعوة لضرورة التعاون المشترك لمعالجة الأزمة على أساس التـشاور المتساوي Equal Consultation أي أن يكون للصين صوت واضـح في القرارات المالية الدولية على غرار غيرها مـن الـدول الـصناعية الرئيسة.
3- ضرورة الإحترام الكامل لمصالح الدول النامية. وهذا بإعتبار أن الصين تؤكد دائماً أنها دولة نامية، وتضطلع بدور الدفاع عن مصالح الدول.

ومن المتوقع أن تطلب او تضع الصين شروطاً لمساعدتها في حل الأزمـة المالية الحالية ثم تأكيدها ضرورة عدم وضع قيود على قيامهـا بـشراء أصـول شركات أمريكية كما حدث في الماضي، أو حتى وضع شروط سياسية مثل عـدم بيع أمريكا أسلحة لتايوان على غرار صفقتها الأخيرة لتايوان على غرار صـفقتها

الأخيرة لتايوان التي بلغت 6.5 مليار دولار (في أكتوبر 2008) (الباش، 2008، ص34).

2-4 الإمكانيات العسكرية والتكنولوجية:

إن أكثر العوامل التي سوف تلعب دوراً سلبياً أو ايجابياً لصين المستقبل هو مسألة التسلح والقدرة العسكرية الصينية. والتسلح ومسألة قوة الصين هي في نهاية المطاف المحك والاختبار الحقيقي الذي سوف يحدد إتجاه الصين ومدى تأثيرها العالمي، ومفهوم التسلح الصيني هو عامل ذو جوانب ايجابية وجوانب سلبية (جيان، 2001، ص9).

الجوانب الايجابية: إن الصين قوة إقليمية محدودة على المستوى العسكري بالاضافة فإن العقيدة العسكرية الصينية قائمة على المنظور الدفاعي أي أن التشكيلات العسكرية الصينية والإطار الذهني العسكري الصيني هو إطار يقوم على مفهوم الدفاع عن أرض الوطن في حالة التهديد الخارجي ولم تخرج الصين من هذا المفهوم القديم منذ إستقلالها حيث ان الحالة الذهنية العسكرية الدفاعية عملت على تشكل حالة ذهنية سواء سياسية أو عسكرية قامت على مفهوم فلسفة الدفاع عن الوطن الأم ولم يكن مفهوم تمثيل المصالح الصينية الخارجية حاضراً لدى القيادة الصينية سوى على البعدين الدبلوماسي والسياسي وإستخدام المنظمات الإقليمية والعالمية آلية لتحقيق هذه المصالح وأن البعدين الإقتصادي والعسكري كانا بعيدين عن أي آلية من أجل العمل لصالح المصالح الصينية البعيدة عن الوطن الأم. (يسين، 2008، ص 21)

لذلك فإن القوة العسكرية الصينية المحدودة القوة وذات العقلية العسكرية الدفاعية تعد بحق واحدة من أكثر عيوب ومثالب وضغط على القوة الصينية حيث أن العملاق الإقتصادي الصيني سوف يبقى عملاقاً غير قادر عن الدفاع عن مصالحه في مناطق جغرافية بعيدة حول العالم وان الإحترام للقوة الصينية سوف يكون إحتراماً يصحبه الطمع من القوى الخارجية من أجل مناصفة المصالح

الصينية وليس إحتراماً قائماً على إحترام القوة الإقتصادية الصينية التي تــصحبها القوة العسكرية الضاربة والمتواجدة حول العالم.

الجوانب السلبية: يتمثل هذا الجانب السلبي هو أن الصين ليس لها خيــار حقيقي سوى بناء قوة عسكرية قادرة على حماية الصين وتحقيق مصالحها حــول العالم وأن هذا التوجه المنطقي سوف يعمل على استفزاز القوى الدولية والإقليمية التي لا ترى من الصين سوى خطرها القادم والمحدق، ليس فقط أن التوجه لبنــاء قوة عسكرية سوف يعمل على اقتطاع جزء من الثروة الصينية من أجل بناء قــوة عسكرية ضاربة ولكن يمكن معالجة هذا الجانب بجعل الإنتاج العسكري الــصيني ذا بعد ربحي أي عن طريق تحويل بعض المنتجات والصناعات العــسكرية إلــى القطاع المدني وتحقيق الأرباح منها أو من خلال المبيعات العسكرية الصينية التي من المحتمل أن تكون ذات رواج هائل وخصوصاً في مناطق التــوتر الــسياسي والعسكري حول العالم، وان انكفاء الصين عن تزويد بعــض الــدول بالأســلحة الصاروخية أو القدرات العسكرية غير التقليدية يعد واحداً من نقاط الضعف الهائلة في السياسة الخارجية الصينية وظهرت الصين وكأنها تلين للــضغوط الخارجيــة وأنها تعمل على تفضيل النجاح الإقتصادي على النجاح الشامل والانحناء لــضغط القوى الدولية وخصوصاً الأمريكية من إيقاف برامجها التسلحية أو مبيعات السلاح كل هذه العوامل سوف تعمل على جعل الصين عملاقاً إقتــصادياً بــدون أســنان حقيقية وقوة هائلة ولكنها تستند إلى القوة الإقتصادية الأحادية ولــيس لــديها قــوة عسكرية قادرة على تحقيق مصالح الصين الإستراتيجية فــي حــالات الأزمــات الدولية وسوف تضعف الصين على المستوى الدولي في العقود القادمة في بعــدها السياسي والعسكري وبالتالي قوة الصين الشاملة وتأثيرها المحتمل على المتغيرات المحتملة في النظام الدولي. (النجار، 2008، ص 43)

إستجابة لمتطلبات تطوير الأسلحة والتجهيزات وتنميــة إقتــصاد الــسوق الإشتراكي، تسرع الصين في تنمية العلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الــوطني وتسعى لإنشاء نظام جديد للعلوم والتكنولوجيا والــصناعة للــدفاع الــوطني ذي

الهياكل الأمثل والتنظيم الفعال والتقنيات المتقدمة والتوزيع المعقول. (الجهني، 2008، ص 10)

وبناء على متطلبات التغييرات العسكرية ذات الخصائص الصينية، تبذل العلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطني الجهود لرفع قدرة البحوث العلمية والإنتاجية للأسلحة والتجهيزات، وتسرع بحوث وإنتاج الأسلحة والتجهيزات ذات التكنولوجيا العالية والجديدة. وتعدل هياكل قدرة البحوث العلمية والإنتاجية للأسلحة والتجهيزات وتدعم رئيسيا بناء قدرة البحوث العلمية والإنتاجية للأسلحة والتجهيزات ذات التكنولوجيا العالية والجديدة في سبيل دفع تحسين وتحديث هياكل الصناعة الحربية، وتقوم بتعزيز وتحسين أعمال الأبحاث العلمية حول الأسس التكنولوجية وقواعد الدفاع الوطني، واستكشاف أحدث تطورات التكنولوجيا وبحث آفاقها المستقبلية لزيادة الاحتياطي من التكنولوجيا، وتقوم بإصلاح مؤسسات الصناعة الحربية بالتكنولوجيا العالية والجديدة سعياً وراء تحقيق تحويل القدرة الإنتاجية للأسلحة والتجهيزات من الهيكل الصلب إلى الهيكل اللين. وتقوى بناء المعايير العسكرية وتنشئ نظام المعايير الفنية المتطابق مع التطورات الجديدة للأسلحة والتجهيزات، وبالنسبة إلى البحوث العلمية والإنتاجية للأسلحة والتجهيزات فقد أجرت تعديلات ديناميكية وقصرت فترة البحوث والتنمية وخفضت تكاليف المنتجات. (العفيفي، 2009، ص 88).

عمل قطاع العلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطني جهوداً كبيرة لتطوير تقنيات لأغراض عسكرية ومدنية على حد سواء، ويشارك بنشاط في بناء الإقتصاد الوطني، في حين يضمن إنجاز الطلبات العسكري، ويدفع تنمية البضائع المدنية الرئيسية للصناعة الحربية وتقدم تقنياتها مثل الطاقة النووية والتقنيات التطبيقية للطاقة النووية وطيران الفضاء المدني والطيران المدني والسفن المدنية والتفجير المدني. ويدعم مشروع تنمية المناطق الغربية وإصلاح قواعد الصناعة القديمة في الشمال الشرقي ويتحمل مهمات بناء المشاريع الرئيسية للدولة وبحث وصنع التجهيزات الهامة ومعالجة المشاكل التكنولوجية حتى حفز التحديث الصناعي والتقدم التكنولوجي للإقتصاد الوطني. (الجهني، 2008، ص 11)

إن العشرين سنةً الأولى من القرن الحالي هي مرحلة حاسمة لإصلاح العلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطني وتعديلها. وتتمسك العلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطني بالمبدأ الإستراتيجي المتمثل في الدمج بين الاحتياجات العسكرية والاحتياجات المدنية، مع دمج الصناعة الحربية في الصناعة المدنية، والتنسيق بقوة والإعتماد على النفس والإبداع، وتتمسك بالسير في طريق تنمية التصينيع الجديد الطراز وتنشئ وتكمل آليات للمنافسة والتقييم والرقابة والتشجيع لدفع تحسين إعادة تنظيم الموارد وتحديث الهياكل الصناعية سعياً وراء تعزيز بناء القدرات الأساسية للعلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطني ورفع نوعية العلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطني ككل وقدراتها التنموية المستدامة. (النجار، 2008، ص 45)

إن الصين تهدف إلى تشكيل منظومة صناعية بإعتبار صناعة التكنولوجيا العالية للصناعة الحربية رائداً والصناعات الرئيسية المستخدمة في المجالين العسكري والمدني قواماً وبإتخاذ الصناعة الإنتاجية للصناعة الحربية قاعدة. وتمنح الأسبقية لتطوير الصناعات المزدوجة الإستخدام العسكري والمدني وذات التكنولوجيا العالية، وإستخدام التكنولوجيا المدنية المتقدمة في مختلف المهن لخدمة بناء الدفاع الوطني لدفع التحويل الثنائي للتكنولوجيا العالية العسكرية والمدنية. وتدعم المؤسسات في تنمية المشاريع ذات كميات العلوم والتكنولوجيا العالية وذات الفوائد الإقتصادية العالية والاستهلاك المنخفض في مواردها وقليلة التلوث للبيئة، وإطلاق تفوقات مواردها البشرية على نحو كاف، تطوير صناعات تكنولوجيا المعلومات والمواد الحديثة وتوفير الطاقة وحماية البيئة وعلم الحياة والهندسة البحرية وغيرها من الصناعات الحديثة بإتخاذ التكنولوجيا العالية رائداً لتهيئة نقاط جديدة للنمو الإقتصادي. (العفيفي، 2009، ص 89)

تعمل الصين على تسريع إصلاح مؤسسات الصناعة الحربية وتعديلها. تقوم بتحسين الهياكل التنظيمية لمؤسسات الصناعة الحربية، وتشجع المؤسسات المتفوقة على إعادة التنظيم الإستراتيجي وفقاً لمتطلبات السوق وتفوقاتها الذاتية بناء على مبدأ تقسيم العمل على أساس الاختصاص والإقتصاد على أساس الأحجام

وبإتخاذ المنتجات والأصول رابطة، وتدفع مؤسسات الصناعة الحربية إلى إنشاء نظام المؤسسات الحديثة وتسريع خطوات تغيير النظام حتى إنشاء نظام الشركة الأم وفروعها المعياري وهياكل إدارتها بالشخصية الإعتبارية وتحويل آلية إدارة المؤسسات. وتطلق العنان لدور إنفاق الدولة الموجه، وإرشاد وتحريك الأموال الإجتماعية للمشاركة في بناء العلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطني لتنويع موضوعات الإستثمار. تنشئ نظاماً جديداً للعلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطني يتمثل في نواة صغيرة من خلال تعاون كبير ودمج الاحتياجات الحربية مع الاحتياجات المدنية عبر الإصلاح والتعديل وتبسيط القوام الرئيسي للصناعات الحربية (Yan, 2007, P.9).

وكذلك إكمال نظام البحوث العلمية والإبداع، يجب على هيئات البحوث العلمية التي تزاول نشاطات الإبداع في مجالات البحوث الأساسية وبحوث التكنولوجيا العالية الإستراتيجية وبحوث المنافع العامة الهامة، أن تسرع في إنشاء نظام معاهد ومراكز بحوث علمية حديثة بناء على ضوء مبدأ تحديد المسؤوليات والواجبات بكل الوضوح والتقييم العلمي والإنفتاح المنتظم وعيارية الإدارة. وعلى هيئات البحوث والتنمية للتكنولوجيا التطبيقية الموجهة إلى السوق أن تسارع في التحول إلى مؤسسات. وأن تشكل تدريجيا نظام بحوث علمية للدفاع الوطني بإعتبار معهد البحوث العلمية للدفاع الوطني والجامعات والمعاهد العليا والمؤسسات الرئيسية قواماً لتقوية قدرة تنمية العلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطني بالمبادرة الذاتية. (سابا، 2009، ص 27)

ويجري إنشاء آلية جديدة لتربية وجذب وإستخدام الأكفاء وتسريع نمو الأكفاء، وبناء صف من الأكفاء يتحلى بالاختصاصات المتكاملة والهياكل المعقولة والمؤهلات الممتازة. كما يتم حفز إصلاح وتطوير التعليم العالي لعلوم وتكنولوجيا وصناعة الدفاع الوطني لتسريع إعداد الأكفاء المتخصصين على المستويات العالية الذين تحتاج إليهم العلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطني أمس الحاجة، إلى جانب ذلك، ثمة سياسة تفضيلية تتشكل لتشجيع الخريجين من المعاهد العليا والمبعوثين العائدين البارزين والأكفاء الذين يزاولون العلوم والتكنولوجيا والإدارة،

على المشاركة في بناء العلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطني. وتتحسن آلية إستخدام الموارد البشرية ونظام التوزيع ورفع المستوى المعيشي للذين يتحملــون مهمات البحوث العلمية والإنتاج للأسلحة والتجهيزات. (شارما، 2008، ص 5)

تنمية الصناعات المدنية والعسكرية :

في السنتين الأخيرتين، نشطت الحكومة الصينية في دفع تنمية الــصناعات المدنية بإستخدام التكنولوجيا الحربية في الأغراض السلمية، وقد أحرزت منجزات ملموسة. ففي عام 2006، إزداد ناتج المنتجات المدنية (20%) بالمقارنة مع العام الأسبق، ويحتل أكثر من (65%) من مجمل قيمــة إنتــاج العلــوم والتكنولوجيــا والصناعة المتعلقة بالدفاع الوطني. (العفيفي، 2009، ص 90)

في البر الرئيسي الصيني اليوم (9) مجموعات من وحدات توليــد الطاقــة النووية، سعة مولداتها الإجمالية (7.01) ملايين كيلوواط، وهناك مجموعتان قيــد البناء سعة مولدات كل منهما (1.06) مليون كيلوواط. وفي عام 2003، وصــلت كمية توليد الطاقة النووية (43.3) مليار كيلوواط /ساعة محتلة بـــ (2.3%) مــن كمية توليد الكهرباء الإجمالية في البلاد كلها، وشهد بناء المشاريع المتكاملة للطاقة النووية تقدماً مستقراً، حيث تشكل من حيث الأساس نظام إنتاج وقود نــووي مــع كهرنووية، وتحقق تحديث تكنولوجيا إنتاج الوقود النــووي، وثمــة إهتمــام بــالغ بأعمال إنسحاب التجهيزات النووية من الخدمة ومعالجة النفايات الإشعاعية لتقوية الوعي بحماية البيئة وضمان معالجة مختلف النفايات الإشعاعية بسلامة. ويتعــزز بالتدريج نظام الإستجابة لمواجهة الأحداث النووية الطارئة وتزداد قدرتها. (يسين، 2008، ص 23)

أيضاً نجحت الصين في إطلاق (41) صاروخاً منذ أكتوبر 1996. وفــي أكتوبر 2003، نجحت في إطلاق سفينة الفضاء "شنتشو 5" برائد حيث وصل أول رائد صيني إلى الفضاء. وقد تم التغلب على التقنيات المفتاحية للصواريخ الناقلــة من الجيل الجديد، ونجحت الصين في إطلاق قمر للأرصاد الجوية علــى مــدار القطب والمدار الساكن وقمر الموارد البحرية رقم (1) وأقمار الموارد وغيرها من الأقمار الصناعية التطبيقية. وتتقدم أعمال بحوث وتنمية مجموعــة مــن كواكــب

الأقمار الصغيرة للمراجعة والتنبؤ بالمشكلات البيئية والكوارث الطبيعية ومنصة عامة للأقمار الكبيرة على المدار الساكن وجيل جديد من أقمار الأرصاد الجوية على مدار القطب وغيرها من الأقمار بلا أي عائق. وبدأ مشروع استكشاف القمر رسمياً في يناير 2004 (قنديل، 2008، ص25).

وهناك تقدم هام في بحث وإنتاج طائرات تطير على خطوط فرعية وطائرات عامة الإستخدام في قطاع صناعة الطيران المدني. حيث تجري أعمال تطوير طائرة ركاب جديدة طراز ARJ21 بها (70) مقعداً تطير على الخطوط الفرعية، ومن المخطط أن يتم تسليمها ويبدأ إستخدامها في عام 2008. إن الطائرات العامة الإستخدام في أحوال درجات الحرارة العالية والهضاب من طراز E12 وطائرات مروحية من طراز Zhi-11 وZhi-9 قد حصلت على شهادة الجدارة الجوية ودخلت الأسواق المدنية. وقامت طائرة شياوينغ (500) العامة الإستخدام والحديثة التطوير برحلتها الأولى عام 2003. وقد تم تسليم وتشغيل طائرة الركاب ERJ145 المنتجة بالإستثمار الصيني والبرازيلي على الخطوط الفرعية، ووقعت رسميا إتفاقية بناء خط تركيب للمروحية EC120 في الصين، وهي من تطوير مشترك بين الصين وفرنسا وسنغافورا. وتطورت بثبات أعمال المقاولة من الباطن لإنتاج قطع غيار ومكونات الطائرات الأجنبية وإستيعابها في صناعة الطيران الدولية (Chen, 2008, P.13).

تواصل صناعة السفن المدنية النمو بشكل مستمر ويحتل حجم إنتاج صناعة السفن المركز الثالث في العالم منذ سنوات عديدة متتالية. وفي عام 2003، وصنعت سفناً حمولتها (6.41) مليون طن من الوزن الساكن، وتلقت طلبات لسفن جديدة حمولتها (18.95) مليون طن من الوزن الساكن، ولديها طلبات سفن حمولة (26.23) مليون طن من الوزن الساكن. شكلت إنجازات صناعة السفن الصينية والطلبات المقبولة والطلبات الخاصة بالسفن (118.8%) و(18.9%) و(17.7%) على التوالي من حصص الأسواق الدولية، لقد تم تصدير منتجات سفن مدنية إلى أكثر من (90) دولة، وشهدت قدرة البحث والتطوير والتصميم لصناعة السفن المدنية إرتفاعاً كبيراً. واتصفت بالقدرة على صناعة وإصلاح سفن عملاقة، كما

أحرز مجال التعهد بصناعة السفن العالية التكنولوجيا تطوراً إختراقياً. (قنديل، 2007، ص 90)

تشارك العلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطني بنشاط في التبادل والتعاون الدوليين، وترفع مستوى الإنفتاح على العالم الخارجي. في مجال الصناعات الحربية - المدنية الإستخدام، وتشجع وتدعم الوحدات الإقتصادية وغير الإقتصادية من الصناعة الحربية على تطوير السوقين الداخلي والخارجي وإستخدام النوعين من الموارد الداخلية والخارجية للمشاركة في تقسيم العمل الدولي وتحسين هياكل المنتجات المصدرة، سعياً وراء رفع قدرة المنتجات على المنافسة الدولية. وتستورد التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية من الخارج وترفع جودة ومستوى إستخدام الإستثمارات الأجنبية، وتوسع التعاون الإستراتيجي مع الشركات الكبيرة العابرة للقارات وترفع مستوى تكنولوجيا العلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطني. تهتم الصين كل الإهتمام بتنمية علاقات التعاون في مجال تكنولوجيا الدفاع الوطني مع الدول الصديقة، ودفع التبادل والتعاون في مجال تكنولوجيا الدفاع الوطني في الأوساط الصناعية. (سلمان، 2005، ص 67)

تتخذ العلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطني موقفاً متزناً حيال تصدير المنتجات العسكرية والتقنيات ذات العلاقة وتلتزم بالسياسة والقوانين حول حظر الإنتشار بصرامة. وفي ناحية تصدير الصواريخ والمنتجات العسكرية الأخرى، تنفذ بجدية ((لوائح السيطرة حول تصدير الصواريخ والمواد والتكنولوجيا المتعلقة لجمهورية الصين الشعبية)) و((لوائح حول إدارة تصدير المنتجات العسكرية لجمهورية الصين الشعبية)) والقوائم المناظرة، وتتمسك الصين في تصدير المنتجات العسكرية بالمبادئ الثلاثة: لا بد من أن تكون مفيدة لقدرات الدفاع عن النفس العادل للدول المتلقية ولا تضر بالسلام والأمن والإستقرار في المناطق المعنية وباقي العالم، ويجب ألا تشكل تدخلا في الشؤون الداخلية للدول المتلقية(Chen, 2008, P.15).

3-4 طموحات الصين كقوة عالمية مؤثرة في النظام الدولي

سيبقى كل من السلام والتنمية أكبر قضيتين عالميتين اليوم وغداً، إن الساحة العالمية تطالب بالسلام، الإستقرار والتنمية كما تطلب مزيداً من الحوار والتعاون، مواجهة وصراعاً أقل، لكن الحقيقة هى ان العالم أبعد بكثير عن الهدوء، ان طريقة التفكير التى سادت فترة الحرب الباردة لا تزال تقاوم التغيير، والهيمنة قررت رفع وجهها القبيح، إن التدخل فى شؤون الدول الأخرى تحت مزاعم متعددة والإفراط فى فرض العقوبات، أو حتى إستخدام القوة، كل هذه الاشياء تسحق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبهذا الأسلوب تهدد وتضعف السلام والإستقرار العالمى (حنا، 2008، ص13).

قوة رئيسية للحفاظ على السلام والإستقرار في العالم

الصين بما أنها أضخم الدول النامية وتمتلك أسرع إقتصاد من ناحية النمو، فإنها يجب أن تساهم فى السلام العالمى والتنمية، ويبدو أن عدداً قليلاً من الدول والأفراد لا يرغبون ويخشون ان تكون للصين قوة أكبر ويحاولن بشتى الطرق إعاقة تقدم الصين. (الجهني، 2008، ص 16)

ونجد فى الولايات المتحدة مثالاً على ذلك، فهناك القوى المضادة للصين فى المخابرات الأمريكية ومجلس الشيوخ، وعدداً من السياسيين ومن يطلق عليهم المتخصصون فى الصين وهم الذين ينظرون للأشياء من خلال مناظير غريبة ملونة، وإن الولايات تستخدم مختلف أنواع المبررات لفرض عقوبات على الدول الأخرى، وتهدد بإستخدام القوة، وأكثر من ذلك تستخدم القوة للاطاحة بالنظم التى لا تستهويها، وهذه حقائق صلبة صلابة الحديد، لكن القوى المناهضة للصين تغمض عينيها عنهم، أو تسلم بهم، ان السلوكيات المختلفة تماماً التى تتبعها القوى المناهضة للصين تجاه انفسها أو تجاه الصين تكشف عما يدور حقيقة داخل أذهانهم أنهم لا يريدون أن يروا الصين قوية، بالنظر الى التاريخ الحديث، نستطيع ان نجد عدداً كبيراً من الحقائق التى تثبت انه لا يوجد علاقات محددة بين بزوغ دولة والتهديد، وغزو أو حرب. إنما هذا يعتمد على الإستراتيجية والسياسة الخارجية التى تتبناها الدولة. (العفيفي، 2009، ص97)

إن الأمة الصينية أمة تحب السلام، وهى قوة يعتمد عليهـا للحفـاظ علـى السلام العالمى والإستقرار الإقليمى، إن الصين لن تسعى للهيمنة حتى بعدما تنمـو فى المستقبل – إن الشعب الصينى الذى كان هدفا لمدة طويلة للغزو والاضـطهاد والتعذيب من جانب قوى أجنبية، لن يفرض هذه المعاناة على الآخرين، وإن إتباع الصين لسياسة خارجية مستقلة للسلام قد تم اقرارها تبعا لطبيعـة البلـد، النظـام الاجتماعى، التاريخ والعصر الحالى والتحديات التى تواجهها الدولـة (جيـان، 2001، ص25).

إنها من المعلومات العامة أن الصين هى التى بـادرت واتبعـت المبـادئ الخمسة للتعايش السلمى – الإحترام المتبادل لـسيادة الـدول لبعـضها وسـلامة أراضيها، عدم الهجوم، عدم التدخل فـى الـشؤون الداخليـة للـدول، المـساواة والمصالح المتبادلة، والتواجد السلمى، والآن تبنت العديـد مـن الـدول المبـادى الخمسة كأساس للتعامل فى العلاقات بين الدول بناء على المبادئ الخمسة، حتـى عندما تصبح الصين أكثر قوة فى المستقبل، فإنها ستلتزم دائما بالسياسة الخارجية السلمية المستقلة. (يسين، 2008، ص 30)

البحث عن الإستقلال وعدم التحالف.

إن شؤون الصين تدار وفقاً لظروف الصين الخاصة وبمعرفـة الـصينيين أنفسهم. الإستقلال والإعتماد على الذات كان وسيبقى دائما موقفهم الأساسى، بينما يقدر الشعب الصينى صداقته وتعاونه مع البلاد الأخرى والشعوب الأخرى، فإنهم يقدرون أكثر إستقلالهم الذين فازوا به بصعوبة، وحقـوقهم الـسيادية. (قنـديل، 2008، ص 36)

هذا يعنى ان الحكومة الصينية ستبدأ من الإهتمامات الأصلية لشعب الصين وشعوب البلاد الأخرى التى تحب السلام وتضع سياسات وإستراتيجيات مستقلة بما يتماشى مع متطلبات القانون الدولى والمبادئ الدولية التى تم الإتفاق عليها بـشكل عام، بالإضافة إلى الوضع الراهن ان الصين لن تستسلم لأى ضـغط مـن قـوة عظمى، ان الصين تصر على ان كل الدول فى العالم، كبيرة أو صغيرة، قوية أو ضعيفة، نامية أو متقدمة، كلها أعضاء متساويين فى المجتمع الدولى. لكـل دولـة

الحق فى إختيار نظامها الاجتماعى، إستراتيجية التنمية ونموذج التنمية بما يــتلائم مع حالتها الوطنية وبدون اي تدخل أجنبي .

ان المشكلات الدولية يجب ان يتم حلها من خلال تشاور متساو لكل الــدول المهتمة بدلاً من سيطرة دولة أو عدد قليل من القوى الكبرى، برؤية عدم جــدوى التكتل السياسى والتحالف العسكرى للسلام والإستقرار العالمى، لذلك فلــن تــدخل الصين فى تحالف مع أى دولة ومجموعة من الدول، تتمنـــى الــصين أن تنمــي علاقات التعاون الودية مع كل دولة فى العالم على المبــادئ الخمــسة للتعــايش السلمى.

تدعيم للصداقة بين دول الجوار وزيادة الأمن على الحدود

إن الصين كانت دائما تتبع سياسة حسن الجوار وسوف تستمر فى هذا فــى المستقبل. إن تنمية علاقات الصداقة مع الدول المحيطة تأتى على رأس اولويــات السياسة الخارجية السلمية المستقلة للصين. والتى يمكن ملاحظتها فــى العناصــر التالية (سلمان، 2005، ص21):

1. **تحسين العلاقات الثنائية.** ان القيادات العليــا فــى الــصين والــدول المجاورة حرصت على اجراء إتصالات منتظمة وتبادل الزيارات بينهم. خاصة فى السنوات القليلة الماضية، حيث قام رؤساء الدولة والمسؤولون ذوو المناصب العليا فى الدولة بزيارات على الأقل مــرة واحــدة لكــل دولة، الصين وروسيا قامتا بوضع ميكانيزم للقــاء قمــة منتظمــاً بــين البلدين، إن تبادل الأفراد من مختلف المستويات من خلال قنوات مختلفة أصبح منتظما بشكل أكثر، مــن خــلال هــذه الإتــصالات المنتظمــة والزيارات المتبادلة، إستطاعت الصين الحصول على مزيد مــن الفهــم المتبادل والثقة المتبادلة، الصداقة والتعاون بينها وبين جيرانهــا، وفيمــا يتعلق بالخلافات حول الحدود، الأرض والمياه الإقليمية والتى بقيت عبر التاريخ، فإن الصين مصرة على حل هذه المشكلات بالعدل والحكمة من خلال مشاورات ومفاوضات متساوية وصديقة تحمل رؤية الحفاظ علــى السلام والإستقرار الإقليمى بشكل عام(Xie. 2007, P.36).

2. **تقوية التعاون الإقتصادى والتجارى.** وصلت تجارة الصين مع بعض الدول الآسيوية الى (170) بليون دولار أمريكي عام 1995 (60.5% من مجمل تجارتها الخارجية)، بزيادة (19.5%) بالمقارنة بالعام السابق. فى عام 1996، صعدت لتصل إلى (174.69) بليون دولار أمريكي بزيادة (2.7%) عن عام 1995، بينما تسعى الصين لتنمية العلاقات الإقتصادية والتجارية غير المحدودة مع دول الجوار، فإنها تسعى أيضاً لإكتشاف طرق جديدة للتبادل الإقتصادى، مثل الإستخدام الأمثل للمجموعات الأهلية والرأسمال الخاص، وذلك لتقوية التعاون مع الدول المتوسطة والصغيرة الحجم حول الحدود، وهكذا، بالاضافة الى ذلك فإن الصين سوف تستمر فى الترويج للتعاون الإقليمى مع الدول المحيطة بها، ان تقوية التعاون الإقتصادى والتجارى سيضع قاعدة أكثر صلابة لنمو علاقات ثنائية بين الصين وجيرانها.
3. **تنمية الحوار والتعاون الأمنى.** ان الصين عضو مؤسس لمنتدى الآسيان الإقليمى وقد تم قبولها بإعتبارها أحد أكثر الضامنين المشاركين فى حوار الآسيان فى يوليو 1997.وقد قام وزير الخارجية الصينى كيان كيتشن بحضور كل الاجتماعات السابقة للمنتدى، فى أول اجتماع عام 1994 منذ قام بتقديم إقتراح يتكون من خمس نقاط لدفع علاقات الصداقة بين الدول بعضها لبعض، حل النزاعات عن طريق الوسائل السلمية، حظر سباق التسلح والسباق النووى، تدعيم الحوار الأمنى وزيادة الثقة المتبادلة، وقد تمت الموافقة على النقطة الثانية من الإقتراح من قبل العديد من دول العالم، وقد قامت الصين بالفعل بتأسيس حوار أمنى ثنائى وميكانيزم لتهدئة الاضطرابات مع عدد من جيرانها. ان الصين تسعى للمشاركة بفاعلية فى الحوار الأمنى الإقليمى الذى تعقده المنظمات شبه الرسمية والأكاديمية والأهلية، هذه الحقائق تعطى مؤشراً على أن الصين قد قامت وسوف تستمر فى تقديم مساعدات كبيرة لتحقيق الأمن والإستقرار فى منطقة الباسيفيك الآسيوى، بالرغم من ذلك

فإنه يجب الإشارة الى شئ واحد، وهو أن الصين لا توافق على التحالفات العسكرية والتكتلات العسكرية فى الإقليم لأن هذا لا يجدى فى إطار الإتجاه العالمى الحالى، وقد عبرت الصين عن شدة إهتمامها بالتحرك الأمريكي اليابانى لتعديل معاهدة الأمن الأمريكية اليابانية، وإعادة تعريف مجال الدفاع فى الخطوط العريضة الجديدة لتعاون الدفاع الأمريكي – اليابانى (الأنباري، 2007، ص54).

معارضة الهيمنة وتدعيم السلام العالمى، لقد أوضحت الصين فى العديد من المرات ان تنمية الصين فى المستقبل لن تجعلها تسعى للهيمنة، وفى تناقض حاد لهذا نجد أن عدداً قليلاً من القوى العظمى لا تزال تلوح بعصى الهيمنة وسياسة القوة، وهو ما أصبح بالفعل مصدراً لتهديد السلام والإستقرار العالمى. واذا ما أخذنا الولايات المتحدة كمثال، فإنها تحب فرض العقوبات أو تهدد بفرض العقوبات على الدول التى تنتهك مصالحها إما بمفردها، أو عن طريق إستخدام المنظمات الدولية. (العفيفي، 2009، ص 105)

ان قانون هلمس – بيرتن الذى وقع عليه الرئيس كلينتون عام 1996، قد تم رفضه بشدة من قبل العديد من الدول ومن ضمنهم حلفاء لأمريكا، وإن الصين تؤيد حل النزاعات بين الدول عن طريق التمثيل المتساوى والوسائل السلمية (عبد الحي، 2000، ص97)

وتعارض الصين :

أ- الإفراط فى اللجوء للقوة، أو التهديد بإستخدام القوة .

ب-أى نوع من الغزو الأجنبى.

ج- محاولة أى دولة لاستغلال حجم علاقاتها، قوتها أو ثروتها لايذاء الدول الضعيفة، الصغيرة أو الفقيرة .

د- إستخدام أية دولة لقضايا العرق، الدين، حقوق الانسان، الحرية، الديمقراطية، وقضايا أخرى كذريعة للتدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وانتهاك سلامة أراضيها وسيادتها.

ان الصين لن تفرض نظامها الاجتماعى، وأيديولوجيتها، وقيمها على الدول الأخرى، وكذلك لن تسمح أى دولة أخرى بعمل نفس الشئ معها، وقد أعلن السيد دنج زياوبينج صراحة ان الصين لن تقبل أى تدخل من جانب الدول الأخرى فـــى شؤونها الداخلية. لقد تم إقرار نظامنا الاجتماعى بناء على قواعد تناسب أحوالنـــا، وهذا النظام هو الذى يقبله شعبنا، لماذا يجب علينا قبول تدخل أجنبى صمم علـــى تغيير هذا القرار، إنه لن يجدى ان تطلب من كل الدول فى العالم نقل النماذج التى تم وضعها بواسطة الولايات المتحدة، فرنسا وبريطانيـــا. (الجهنـــي، 2008، ص 17)

لكنه من المؤسف ان عدداً قليلاً من قوى الغرب لاتزال ترغب فى ان تمثل الدول الاخرى لنظمها الإجتماعية وقيمها فى الحرية والديمقراطية، ولو واجهوا أى مقاومة فسوف يحاولوا كل السبل لمعاقبة الدولة، وقد يصل الأمر الـــى إســـتخدام القوة للاطاحة بالحكومة. (قنديل، 2008، ص 38)

على الرغم من ذلك فانه مع نمو النموذج العالمى متعدد الأقطـــاب وتزايـــد مطالب الإستقلال فى الدول النامية، فإن الهيمنة وسياسة القوة سينتهى بهم المطاف الى سلة مهملات التاريخ (Ahmed, 2003, P.14).

الترويج لتأسيس نظام عالمى سياسى وإقتصادى جديد:

إن النظام العالمى القديم انهار بنهاية النظام العالمى ثنائى القطبية والنظـــام الجديد لم يتأسس بعد، والآن يوجد العديد من الجدل حول طبيعة النظام الـــسياسى والإقتصادى العالمى الجديد الذى يجب تكوينه فى بداية 1991، بعد نهاية حـــرب الخليج مباشرة، أعلن الرئيس الأمريكي أنذاك جورج بـــوش الأب، علـــى المـــلأ تأسيس نظاماً عالمياً جديداً تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية (بن هويـــدن، 2007، ص 138).

لكن فى إطار إتجاه عالمى متزايد نحو تعدد الأقطـــاب وبقيـــاس إنخفـــاض مستوى القوة والنفوذ السياسى للولايات المتحدة بشكل عام، فإنه من غير المناسب تشكيل نظام عالمي جديد تتزعمه أو تسيطر عليه كلياً الولايات المتحدة .(الجهني، 2008، ص 19)

ان هذا يختلف جذرياً مع النظام القديم لتوزيع القوة .بالإضافة الى ذلك، فإن الصين تعارض سباق التسلح ولن تشارك فيه . لقد وقفت الصين بصلابة من أجل القضاء الشامل والحد التام من أسلحة الدمار الشامل النووية، الكيماوية والبيولوجية، لقد أعلنت الحكومة الصينية مرارا أنها لن تكون البادئة بإستخدام الاسلحة النووية فى أى وقت أو تحت أى ظرف، ولن تستخدم أو تهدد بإستخدام الأسلحة النووية تجاه الدول غير النووية، فى نفس الوقت الصين سوف تتبع، مثلما هى دائما، إستراتيجية الدفاع العسكرى، إن تحديث الصين لدفاعها يأتى من منطلق حماية أمنها القومى وسلامة أراضيها، لكنها لن تفرض تهديدا لأمن الدول الأخرى، وإن أغلب المعدات العسكرية الصينية قديمة والتكنولوجية العسكرية الصينية متخلفة عن تلك التي تنتجها الولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى بكثير من العقود، لكن فى الوقت الحالى بدأت الصين فى التحديث لتحسين أوضاعها العسكرية الفقيرة، وهو ماعرض الصين للعديد من الإنتقادات المتوالية مثل القول بأن الصين تسعى للهيمنة، وأصبحت الصين عنصرا لعدم الإستقرار الصين تفرض تهديداً، على العكس من ذلك، تمتلك الولايات المتحدة التكنولوجيا العسكرية الأكثر تقدما فى العالم، ولا تدخر جهداً لإنتاج أسلحة جديدة، بالاضافة الى ترسانتها البحرية التى تجوب المحيطات الأربعة فى العالم، على الرغم من ذلك، فإنهم نادراً ما يتعرضوا للوم لما فعلوه وما يفعلونه، هذا يوضح نقص الحقيقة فى العلاقات الدولية وازدواجية المعيار فى السياسة العالمية(Xie. 2007, P.58).

إن الذين يروجون لنظرية تهديد الصين حريصون على إغماض الصين عن الاستغناء عن مليون مجند وما تبعه من الاستغناء عن (500) ألف رجل من جيش التحرير الشعبى وتقلص ميزانية الدفاع الوطنى للصين، وحقيقة ان حجم الإنفاق العسكرى للصين أقل بكثير عنه فى الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، واليابان، وروسيا والإنفاق العسكرى للفرد للصين هو (60/1) من إنفاق اليابان على قوات الدفاع عن النفس و(70/1) من إنفاق القوات العسكرية الأمريكية، إن تحديث الصين للدفاع يأتى فى مرحلة تالية ولخدمة تحديث المستوى الإقتصادى، لذلك فإن الهدف الأول للأمن الوطنى للصين والإستراتيجيات العسكرية، يأتى

لتأكيد السلام والإستقرار المحلى وخلق بيئة دولية للبنية الإقتصادية. وسوف تبذل الصين كل قوتها لتجنب المواجهة والصراعات العسكرية مع أى دولة أو إقليم آخر، بالحكم على الحقائق التى سبق ذكرها، فإننا نستطيع أن نرى بوضوح ان تحديث الصين لدفاعها لن يشكل تهديدات للدول الأخرى، بل على العكس فإنها ستكون أكثر فائدة للحفاظ على توازن القوى والإستقرار فى منطقة الباسيفيك الآسيوية. (عبد الله، 2008، ص120)

وفى المجمل، ففى خلال الـ (10 إلى 15) سنة القادمة، فإن الصين سوف تبزغ لتصبح قوة عظمى حقيقية، وأكثر من هذا ستقوى دورها فى السياسة العالمية، لكن فى الوقت نفسه ستواجه بتحديات كبرى على أية حال، سوف تستمر الصين فى إتباعها لسياستها الخارجية السلمية المستقلة، وإن الصين على استعداد لوضع الأيدى مع دول أخرى فى إستمرار جهودها لتاسيس نظام عالمي إقتصادي وسياسي عادل وتروج لقضية السلام والتنمية على نطاق واسع من أجل مستقبل أكثر رخاء. (قنديل، وعبد الله، 2008، ص 39)

الفصل الخامس

التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه النمو الصيني

تمهيد.

خلافاً لعناصر القوة الأساسية (الثروة ــ القوة العسكرية ــ البعد الديمغرافي) الهامة لوضع القوى الكبرى، فإن العناصر المكونة لقوة كبرى يجب أن تكون ملائمة للحقبة الجديدة والخصائص التي تميزها، ومن ثم فإن المفاهيم التقليدية، مثل الأهمية الجيوسياسية للموقع الجغرافي، والتي ركز عليها المحللون في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أصبحت أقل أهمية في عصر تكنولوجيا الصواريخ البالستية، التي جعلت فضاء القوة التقليدية محدوداً.

ومع أن العناصر التقليدية للقوة ما زالت تحظى بالأهمية، فإن حقائق العولمة والعالم الرقمي المميز للقرن الحادي والعشرين تقدم أبعاداً جديدة للقوة تسمح للدول بالتنافس على وضعية القوى الكبرى. ومن أهم هذه الأبعاد الجديدة طبيعة القوة الناعمة، وعولمة الإقتصاد، والإبتكار. (قنديل، 2008، 74)

في عصر الإتصالات العالمية اللحظية والمبتكرة، تلعب القوة الناعمة دوراً متزايداً في إهتمامات الدول الكبرى. والقوة الناعمة مفهوم تم تطويره من قبل جوزيف ناي الأستاذ بجامعة هارفارد، والذي عرفها بأنها "القدرة على تشكيل تفضيلات الآخرين عن طريق مثال يجذب هؤلاء لفعل ما تريد"، وتنتج هذه الجاذبية عن الثقافة الشعبية والدبلوماسية العامة وقوة الأفكار القومية، وقد ساعدت القوة الناعمة الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها خلال فترة الحرب الباردة (وهبة، 1998، ص61).

5-1 التحديات الداخلية التي تواجه النمو الصيني

الصين أكثر دول العالم تعداداً السكان، إذ يبلغ عدد سكانها (1.32) مليار نسمة تقريباً والصين من الدول الكثيفة السكان في العالم أيضاً (يبلغ معدل كثافة السكان 135 نسمة/ كيلومتر مربع). وتوزيع السكان في الصين ليس متوازناً، فالمناطق الساحلية الشرقية كثيفة السكان، والمناطق الغربية قليلة السكان،

والأرياف كثيرة السكان والمدن قليلة السكان، ولمواجهة زيادة السكان السريعة، طبقت الصين في أواخر سبعينات القرن العشرين تنظيم الأسرة، هادفة إلى السيطرة على زيادة السكان وخفض نسبة المواليد سنة بعد سنة وفي الوقت الراهن، وصل معدل العمر المتوقع لسكان الصين (71.40) سنة، (معدل العمر المتوقع للرجال 63ر69 سنة، وللنساء 33ر73 سنة) أعلى بـ5 سنوات بالمقارنة مع معدل مستواه في العالم، و7 سنوات بالمقارنة مع معدل مستواه في البلدان والمناطق النامية، ولكن، أدنى بـ5 سنوات تقريباً بالمقارنة مع معدل مستواه في البلدان والمناطق المتطورة (زرنوقة، 1998، ص53).

في عام 2003، إستمرت نسبة الزيادة الطبيعية لسكان الصين في الإنخفاض. في نهاية العام، بلغ مجمل السكان في البر الصيني (1292.27) مليون نسمة. منهم (523.67) مليون نسمة في المدن والبلدات، وهذا يمثل (40.53%) من مجمل السكان، و(768.51) مليون نسمة في الريف يمثل (59.47%)، منهم (665.56) مليون ذكوراً، و(626.71) مليون إناثاً، وبلغت نسبة الأطفال من صفر إلى (14) سنة (22.1%) من مجمل السكان، ومن (15- 64) سنة (70.4%) وفوق (65) سنة (7.5%)، وبذلك بلغ عدد كبار السن (96.92) مليون نسمة. وفي عام 2003، بلغ عدد المواليد الجدد 99ر15 مليون نسمة، ونسبة المواليد 41ر12 بالألف. وعدد الوفيات (8.25) مليون نسمة، ونسبة الوفيات (6.40) بالألف. والزيادة الصافية (7.74) مليون نسمة، ونسبة الزيادة الطبيعية (6.01) بالألف (Chen, 2008, P.19).

لقد أحرزت سياسة تنظيم الأسرة التي طبقت سنوات عديدة منجزات واضحة، بحيث حققت بلدية شانغهاي – أكبر مدينة في الصين – زيادة سلبية خلال عشر سنوات. في عام 2003، بلغت نسبة الولادة ببلدية شانغهاي (4.26) بالألف، ونسبة الزيادة الطبيعية – (3.29) بالألف.

ويوجد في الصين حوالي (56) قومية. وتعد قومية هان أكثر القوميات الصينية تعداداً (91.6٪ من مجموع السكان)، أما باقي السكان فيشكل ما يسمى الأقليات القومية. ومن هذه الأقليات الـ(55) هناك (18) قومية فقط يتجاوز عدد

أفرادها المليون نسمة، وهي قوميات تشوانغ ومـــان (المانتـــشو) وهـــوي وميـــاو والويغور ويي وتوجيا ومنغوليا والتبت وبويي ودونغ وياو وكوريا وباي وهـــاني ولي والقازاق وداي، وأكثرها عدداً قومية تـــشوانغ، يبلـــغ عـــددها (16) مليـــون و(179) ألف نسمة، بالإضافة إلى (17) قومية يتراوح عدد سكان كل منهـــا بـــين (100) ألف نسمة إلى مليون نسمة، هي قوميـــات شـــه وليـــسو وقـــلاو ولاهـــو ودونغشيانغ ووا وشوي وناشي وتشيانغ وتو وشيبوه ومـــولاو والقرغيـــز وداوور وجينغبوه سالار وماونان. و(20) قومية يتراوح عدد سكان كل منها بين أقل مـــن (10) آلاف إلى 100 ألف نسمة، منها بولانغ والطاجيك وبـــومي وآتـــشانغ ونـــو وأوينك وجينغ وجينوه ود آنغ والأوزبك وروسيا ويويقو وباوآن ومنبا وألونتـــشون ودولونغ والتتار وختشه وقاوشان ولوبا.

ونظراً لضخامة حجم السكان تم إتباع سياسة سكانية واجهة صعوبات فـــي بداياتها سنوات الستينات فالتجأت الصين إلى منح الامتيازات للعـــائلات المطبقـــة لسياسة التنظيم العائلي فانخفضت نسبة الولادات من (37) إلـــى(16) مـــن ســـنة 1953 إلى سنة 1999، كذلك تراجعت نسبة الوفيات من (17) إلـــى (7) خـــلال نفس الفترة مما خفض من نسبة النمو الطبيعي من (2) إلى (0.09) تـــزامن هـــذا التراجع مع تحسن الخدمات الصحية فإرتفع معدل أمل الحياة مـــن (47.1) ســـنة 1960 إلى (72) بالنسبة للنساء و(68) سنة بالنسبة للرجال.

أفضت هذه السياسة السكانية إلى تركيبة عمريه تراوح بين خصائص العالم النامي والعالم المتقدم (زرنوقة، 1998، ص54).

وقد تمكنت الصين الشعبية من فرض سياسة سكانية ناجعة في أضخم حجم سكان في العالم و تطويعه لخدمة أهدافها التنموية الشاملة، ونظـــراً لثقـــل حجـــم سكانها فقد أولت الصين مكانة خاصة لقطاع الزراعة فـــي التنميـــة الإقتـــصادية لضمان الغذاء للسكان، تمتد على أكثر من ثلثي المساحة مـــن الواجهـــة الـــشرقية مناخات ممطرة نتيجة تعرضها لتأثير الرّياح الموسمية، يتراوح معدّل التـــساقطات السنوي بها من (250مم) إلى أكثر من (750مم)، في حين لا يغطي المناخ القاري

الجاف سوى ثلث المساحة بالواجهة الغربية، حيث لا يتجاوز المعدّل السنوي للتساقطات (250)مم.

تعتمد الزراعة في الصين بصفة خاصة على الزراعة المتركزة على الأمطار التي تمتد على (45%) من المساحة الزّراعية، تدعمها الدولة بتشجيع صغار الفلاحين وإحداث التنظيمات القروية المساعدة على تنظيم حصص الرّي في إطار الثورة الخضراء، تمت هذه الإصلاحات على مرحلتين:

المرحلة الأولى من 1950-1978

مرحلة تركيز البلديات الشعبية وهي مؤسسات إقتصادية وإدارية تكون فيها ملكية الأرض ووسائل الإنتاج ملكية جماعية (زرنوقة، 1998، ص54).

المرحلة الثانية من 1978

تراجعت في هذه المرحلة البلديات الشعبية نتيجة إتباع إصلاحات تحرّرية و بداية تفكيك الأراضي الجماعية لصالح الأراضي العائلية و العودة للملكية الخاصة، و تشغل الفلاحة (73%) من حجم اليد العاملة وتوفر (21%) من الناتج الداخلي الخام، ساهمت هذه المعطيات في الرفع من الإنتاج الموزع على ثلاث مواقع رئيسية: تربية الماشية في النصف الغربي للصين، زراعة القمح، الذرة والصوجا في الشمال الشرقي وزراعة الأرز في الجنوب الشرقي، تتخلل المساحات الشرقية الزراعات المتنوعة والقطن والشاي، ووفرت الفلاحة الصينية إنتاجاً متنوعاً احتل المراتب العالمية الأولى و الثانية سنة 1996 محققة بذلك اكتفائها الغذائي .

سيكون من سمات التنمية الإجتماعية في الصين عام 2010 عدة خصائص، أولاً: ظهور دورة جديدة من المعدلات العالية للتنمية الإقتصادية، علماً بأن المدن والبلدات تشهد الموجة الثالثة للنمو التي تقودها المساكن والسيارات والإتصالات والتعليم منذ بدء عملية الإصلاح والإنفتاح، ثانياً: الوصول إلى نهاية تحقيق الإقتصاد الفردي وتشكل نظرية جديدة للتنمية من خلال التدبير الموحد والتنسيق، ثالثاً: ولوج عملية الإصلاح أصعب مراحلها، وستكون هناك علاقات وثيقة بين تطوير كل الإصلاحات وتعديل توزيع المصالح، وبروز مشكلة كيفية توزيع ثمار

الإصلاح في برنامج العمل، رابعاً: ستشكل زيادة الإنفتاح وتعهدات الصين عند الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية آلية إجبار على الإصلاح، مما يدفع الإصلاح إقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً في الطبقات العميقة، خامساً: سيظهر تصادم في المفاهيم الإجتماعية حول المشاكل الأساسية للتنمية الإجتماعية مما يجعل مجالات مصالح جديدة تطفو على السطح.

تحليل التوجهات والمشاكل الإجتماعية المحتمل ظهورها حتى عام 2010:

1- ستدخل النظرية الجديدة وإستراتيجية التنمية الجديدة وهي التنمية بالتدبير الموحد والتنسيق مرحلة التنفيذ الملموس، مما يسبب تأثيراً كلياً على توزيع الموارد الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، بينما دخلت التنمية الإقتصادية نفسها مدار تدفعه وتعدله السوق رئيسياً (سلمان، 2005، ص122-129).

2- ظهور موجة جديدة للنمو الإقتصادي، مع إحتمال تجاوز معدلات النمو مستوى السنوات الأخيرة وهو (7-8%)، ومن المأمول أن تخرج سوق الاستهلاك من وضع التراجع والركود التي سادت في السنوات الأخيرة، وتظهر موجة مفرطة في قطاعات قليلة، مما سيسبب "التوتر" للمواد الخام والطاقة وسوق المال. من أجل تجنب ظهور عدم توازن من جديد وفائض الإنتاج، ستتخذ الحكومة إجراءات جديدة للوقاية من الإقتصاد المحموم.

3- سيبرز أكثر تجمع الإستثمار في دلتا نهر اللؤلؤ ودلتا نهر اليانغتسي، على أساس مزيد من توسع الفجوة بين المناطق الشرقية والمناطق الغربية، ستتوسع الفجوة بين المناطق الجنوبية والشمالية من حيث التنمية .

4- ستشتد حالة عدم التناغم بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية في الدورة الجديدة لموجة النمو سيصبح انفصال النمو الإقتصادي عن وضع سوق الأسهم المالية والتوظيف وزيادة دخل محدودي الدخل مشكلة صعبة لكيفية توزيع ثمار الإصلاح، لكن من المأمول أن يتغير وضع تراجع سوق الاستهلاك المستمر منذ عدة سنوات.

5- ستصبح إستراتيجية النهوض بالقاعدة الصناعية القديمة بشمال شرقي الصين نقطة لامعة جديدة يكتنفها كثير من الشك والقلق، وتشكل مع

الإسراع بتنمية جنوب الغرب وتنمية المناطق الغربية الكبرى ثلاث قوائم رئيسية لإستراتيجية التنمية.

6- ستبرز مشكلة صعوبة توظيف خريجي الجامعات أكثر عام 2010، مما سيخفض الدخل المبدئي للخريجين الجامعيين، ثم ستتشكل آلية تجبر الجامعات على تعديل المقررات وإقامة التخصصات.

7- ستسبب زيادة سرعة التصنيع والتحول الحضري وإرتفاع أسعار الأراضي دورة جديدة لحملة التنافس للحصول على الأراضي، بل قد يسبب تصعيد أنواع أخرى من النزاعات حول الأراضي والتصادم الناتج عن التهجير وملكية الأراضي (فرحات، 1998، ص14).

8- ستصبح حالة نقص موارد المياه واضحة أكثر، وسيصبح إفتقار المدن للمياه بصورة عامة عنصراً خطيراً يعرقل تنمية المدن. وسيصبح تفشى الإيدز والسل والتهاب الكبد الوبائي وتلوث مياه الشرب على سطح الأرض بالأرياف تهديدا خطيرا لأمن الصحة العامة.

9- مع توسع الإنفتاح على الخارج وعملية التحديث، تصبح أهمية بناء الرأسمال البشري بارزة أكثر، وسيقدم التناقض الناتج عن النقص التكويني بسبب التقديم اللامحدود للأيدي العاملة العادية والأكفاء الذين يحتاج إليهم المجتمع بإلحاح مطالب جديدة للتعليم والتدريب المواجهين سوق الأيدي العاملة، وسيصبح مشروع الأكفاء وبناء قدرتهم موضوعاً هاماً جديداً.

10- رغم ظهور إرتفاع أسعار الحبوب الغذائية وغيرها من المنتجات الزراعية في الفترة الأخيرة، والتي أثارت إهتماماً واسعاً، فإن ذلك إنعكاس طبيعي لإنخفاض العائدات النسبية للإنتاج الزراعي بإستمرار بسبب تعديل السوق، لن يصبح أمن الغذاء مشكلة خطيرة تؤثر في الوضع الكلي بفضل سياسة الإعتماد على الإنتاج المحلي رئيسيا وتعديل الإستيراد.

إنتشار مشكلة الفساد على نطاق واسع في الأراضي الصينية:

لقد ظلت ساحة الحزب الشيوعي الصيني نظيفة من قضايا جرائم المال العام حتى عام 1979، عندما قام الحزب الشيوعي بزعامة (دينج شياو بنج)

بحركة إصلاح إقتصادي أدت إلى إتساع دائرة الفساد والرشوة والجريمة في دوائر الحزب والدولة، وقد كان الفساد أحد الأسباب الرئيسية التي فجرت أحداث (تيان آن مين) عام 1989، حيث تظاهر عشرات الآلاف من الطلاب مطالبين بمحاكمة مسؤولين رسميين متورطين في قضايا فساد مالي وإداري، بالإضافة إلى مطالبتهم بإجراء إصلاح سياسي شامل، ونتيجة لذلك فقد قامت القيادة الصينية بتكثيف حملاتها ضد مراكز الفساد في جهازي الدولة والحزب حتى لا يفقد الحزب الشيوعي شرعيته ومصداقيته(Chen, 2008, P.16).

فقد أعلنت القيادة الصينية في عام 1996 عن اعتقال (245) ألف متهم في قضايا فساد وصدرت الاحكام بحق (219) الفا منهم، وفي عام 1996 أخضعت القيادة الصينية (1151) من كبار مسؤولي الحزب للتحقيق في قضايا فساد اداري، وتم التحقيق مع (6) آلاف من رجال الشرطة للسبب نفسه، كما تم الكشف عن تورط (45) مسؤولاً كبيراً في جهاز الحزب وقدرت المبالغ التي تورطوا فيها بحوالي (2.21) مليار دولار.

وقد إعتبر الرئيس (جيانج زيمين) أن الفشل في محاصرة الفساد في جهاز الحزب والدولة يعني سقوط سلطة الحزب والدولة، ويبدو أن بناء المؤسسات القانونية وتطوير الآليات الرقابية هي السبيل لمواجهة مشكلة الفساد التي تهدد سلطة الحزب الشيوعي وشرعيته وإستقراره.

الإصلاح في أجهزة الدولة:

إن أبرز جوانب التحول في بنية النخبة الحاكمة تتمحور حول:التحول من نخبة التحرير إلى نخبة التحديث وأبرز المظاهر التي تدل على مثل ذلك التحول هي (جيان، 2001، ص74):

1- التغير في المستوى العمري والعلمي في النخبة الحاكمة حيث أن مرحلة ما بعد ماو عرفت إحلالاً للفئات العمرية الأصغر سناً بشكل متدرج مع إرتفاع المستوى التعليمي في النخبة الحاكمة.
2- إعادة الإعتبار للقيادات الحزبية التي طردتها الثورة الثقافية.

الزيادة في نسبة التكنوقراط في السلطة، فقد تم استبعاد الزعامات التقليدية التي تقلدت وظائفها زمن الثورة الثقافية على أساس دورهم الثوري، وتم إستبدالهم بكوادر شابة متخصصة ذات كفاءة، وقد لاحظ الكثير من المراقبين أن المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 1982 كان بداية التحول التدريجي للقيادة في السلطة السياسية وبروز دور التكنوقراط، ونشير هنا أن زيادة نسبة التكنوقراط في أجهزة صنع القرار على حساب الأيديولوجيين، سيجعل أجهزة صناعة القرار أكثر ميلا نحو البراجماتية، وتشير دراسة حديثة إلى أن نسبة التكنوقراط في اللجنة المركزية وصلت عام 1997 إلى (92.4%)، وكانت النسبة في القيادات المحلية عام 1996 تعادل (79%) (Chen, 2008, P.19).

تغيير أسس شرعية النظام السياسي في الصين:

إن الإصلاحات الإقتصادية إنعكست على شرعية النظام السياسي في الصين، فبعد أن كانت شرعية النظام السياسي مستمدة من الأيديولوجيا وتطبيق المعتقدات الإشتراكية، فقد أدى تطبيق الإصلاحات الإقتصادية إلى إرتباط شرعية النظام السياسي بإستمرار النجاحات الإقتصادية، فقد أصبح تحقيق أهداف التنمية والإستمرار في النجاحات الإقتصادية أمراً ضرورياً لإثبات حق الصفوة الحاكمة للإستمرار في السلطة (إبراهيم، 1980، ص5).

يسود النظام الدولي إختلال واضح في علاقات القوى ناجم عن وجود إختلال وفجوة في إمكانات القوة بين القوى المختلفة، وتحديداً بين الولايات المتحدة وباقي القوى الأخرى. الأمر الذي إنعكس وفي ظل وجود مشروع سياسي أمريكي للريادة والقيادة العالمية للنظام الدولي، في إنتهاج سياسات تقوم على فرض السيادة، بمعنى ممارسة سلطة محددة وسيطرة على دولة – دول أخرى، وتعمل الولايات المتحدة على توظيف فائض القوة العسكرية لديها لتحقيق أهدافها السياسية في الريادة العالمية، وأسباب ذلك نجدها في الفكرة التي يقوم عليها تأسيس نظام القطبية الأحادية الذي يعتمد مبدأ وجود ترتيب وسلطة هرمية تسلسلية في النظام الدولي تتركز بيد الولايات المتحدة، وهذا ما لا نجده بقدر ما نجد إتجاهاً متزايداً

لدى هذه القوة نحو معرفة ردود أفعال القوى الأخرى إزاء أفعالها في الأقاليم المختلفة، وتقليل السلبي منها إلى أقصى قدر ممكن، يرافقها إزدياد حالات الخروج على الإرادة الأمريكية أو الإستجابة المسبقة لها، كما هو حال روسيا، وإيران... وكلا المؤشرين لا ينفي وجود تأثير أمريكي في السياسة الدولية الراهنة وفي معطيات التحول في النظام الدولي، وهذا ما نجده في ثلاثة معطيات: (عطوان، 2007، ص 48).

1. طبيعة الائتلافات السياسية التي شكلتها الولايات المتحدة لمواجهة تحديات ما بعد أحداث 11 أيلول / 2001.
2. إزدياد الإنفاق العسكري الأمريكي إلى مستويات قياسية (322.3 مليار دولار عام 2000، إلى 455.3 مليار دولار عام 2004، علاوة على إضافة إعتمادات أخرى بلغت (346 مليار دولار للفترة 2001-2005).
3. التوسع إلى مجالات إضافية، (الاحتلال) في كل من أفغانستان والعراق، تحالف دول وسط آسيا وشرق أوروبا، زعزعة إستقرار إيران والسودان وسوريا، فرض إدخال إصلاحات على الدول العربية، تأكيد التحالف مع المنظومة الغربية واليابان تركيا وإسرائيل، والسعي إلى حسم علاقات الصراع وفقاً لمنظورها وقيمها في الصراع العربي الإسرائيلي والأزمة الكورية وسباق التسلح النووي والتجارة العالمية. (عطوان، 2002، ص 31)

إن علاقات القوى بين القوى الدولية المختلفة يمكن أن تشهد تغيراً، والواقع أن مواقع هذا التغيير وساحاته الأبرز ستكون في قارة آسيا (الصين)، وفي أوروبا (روسيا). فالثاني تمتلك الإمكانات الضرورية إلا أنه تنقصها الإرادة لتنفيذ مشروعها السياسي، والأولى (الصين) لديها المشروع السياسي إلا أنه تنقصها الإمكانات اللازمة لذلك المشروع، وبالتأكيد إن كلاهما، الإمكانات والمشروع السياسي يسهمان في إفراز قوى وعلاقات قوى على صعيد النظام الدولي بما يسهم في تغيير بعض قواعد اللعبة الدولية، من دون أن نقول بالدفع نحو الصراع مع الولايات المتحدة أو المنظومة الغربية، إلا أن هذا الأمر سيكون تحصيل حاصل،

ما لم تتفق القوى الكبرى وتلتزم قواعد صريحة للعلاقات السياسية في ما بينهـــا، والمجالات التي يمكن أن تثير تقاطعاً حاداً وربما صراعاً وتنفيذاً صريحاً لعلاقات القوى وربما سيحد من حجم التدهور في تلك العلاقات، ولعل أهم تلك المجالات:

1. شرق وجنوب شرق آسيا، مناطق نفوذ للصين ووسط آسيا وشـــرق أوروبـــا مناطق نفوذ لروسيا.
2. مصادر الموارد الطبيعية وطرق نقلها، وتحديداً الخليج العربي، وبحر العرب وبحر الصين للصين.
3. العلاقات التجارية والأسواق وطرق الوصول إليها وأهمها أســـواق المنطقـــة العربية، وإفريقيا (ما بعد التنمية وآسيا). (عطوان، 2002، ص 31)

تؤكد الأدبيات السياسية المعنية بالشؤون الصينية على إختلاف إتجاهاتها على حقيقة مؤداها، أن الصين في مرحلة الصعود للوصول إلى مرتبة القوة العظمـــى، حيث تتوافر لها كافة المقومات التي تؤهلها للوصول إلى هذه المرتبـــة، ومحـــور الإختلاف بين هذه الأدبيات يدور حول عدة أمور أهمها المـــدى الزمنـــي الـــذي ستستغرقه عملية بلوغ الصين موضع القوة العظمى، فالبعض يرى أنهـــا ســـوف تصل إلى هذا الموضع خلال الربع الأول من القرن العشرين، والـــبعض الآخـــر يرى أن هذه الفترة لن تتجاوز العقد الأول من هذا القرن، في حين أن الـــصينيين أنفسهم يقولون: أنهم وضعوا خطتهم للوصول إلى موقع القوة العظمى الثانية فـــي منتصف القرن. (أبو عامود، 2006، ص39)

كما يختلف الباحثون حول النتائج المترتبة على ذلك سواءً علـــى المـــستوى الإقليمي أو العالمي، والسياسات التي ستتبعها الصين عند وصولها إلى هذا الموقع، هذا بالإضافة إلى إختلاف وجهات النظر بين علماء السياسة الأمـــريكيين، حـــول النهج الذي يجب أن تتبعه الولايات المتحدة تجاه الـــصين الآن وفـــي المـــستقبل، خاصة وأنها أكثر دول العالم تأثراً بهذا الصعود.

وتعتمد الأهمية الكبيرة للصين اليوم بدرجة كبيرة على إقتصادها المتـــسارع النمو وإندماجها المتزايد في الإقتصاد العالمي. حتى القوة العسكرية للـــصين تعـــد محدودة مقارنة بقوتها الإقتصادية، وإن كانت تلك القوة العـــسكرية تنمـــو بمعـــدل

أسرع من معدل نموها في أي دولة آسيوية أخرى، لدرجة أنها باتت تشكل دواعي قلق رئيسية للعديد من الأطراف، وتحديداً للناتو واليابان والهند، ضمن جيران آخرين للصين، بل باتت تشكل دواعي قلق أيضاً لداعمي تلك الدول وحلفائها، وعلى رأسهم الولايات المتحدة. وكذلك، فقد حقق الدور والنفوذ الصينيان في آسيا نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، ما ينتج عن مذهب صيني أكثر حذاقة في التعامل مع الإقليم الآسيوي، وهو مذهب يستخدم بفاعلية ومقومات القوة الإقتصادية والعسكرية وغير ذلك من أوجه القوة الصينية، بغية توسيع قاعدة النفوذ الصيني، وخاصة في المناطق التي لا يبرز فيها دور واعٍ ونشط للولايات المتحدة واليابان أو غيرهما من القوى الدولية. وعلاوة على ذلك، ورغم أن الأيدولوجية والثقافة الصينية وغيرها من جوانب القوة المرنة للتنين الأصفر كانت دائماً تحظى بمعدلات قبول محدودة دولية، فإنها على أي حال تدعم الجهود الصينية لكسب آراء ونفوذ الأصدقاء في المناطق الآسيوية المتاخمة للصين(أبو عامود، 2006، ص 41).

وبالتطلع إلى المستقبل، فإننا نجد أن المتخصصين في الشأن الصيني عادة ما يختلفون بشدة حول طبيعة التوجه المتوقع للصين. على أن ثمة رؤية متوازنة تمثل حلاً وسطاً بين تلك التوقعات المتباينة الصادرة عن المتخصصين، وهي رؤية تعتبر أن الصين حالياً تحاول التركيز على الأولويات السياسية التالية: التخفيف من قبضة الحكم الشيوعي في الصين (أو محاولة تجميل صورته)، والسعي لتحقيق وحدة الأراضي والأقاليم الصينية المختلفة، وبخاصة تايوان، مع الوطن الأم، وتحديث الإقتصاد والجيش الصينيين، وتحقيق تفوق إقليمي أكبر، وأخيراً تعظيم النفوذ الصيني حول العالم. ويرى القادة الصينيون حالياً أن بلادهم تحقق بعض التقدم صوب تحقيق تلك الأهداف، وإن كانت لم تزل بعيدة عن تحقيقها بالكامل، وخاصة فيما يخص الأهداف الإقليمية والدولية (Chen, 2008, P.50).

ويؤمن القادة الصينيون بأن دولتهم غير مؤهلة الآن بأي شكل كان لتحدي الولايات المتحدة تحدياً جاداً. وقد تبنى أولئك القادة منذ عام 2001 توجهاً ميالاً إلى التعاون مع واشنطن وتحاشي الصدام معها، وهو توجه قائم جزئياً على

قناعتهم بأن أي مواجهة مع الولايات المتحدة –القطب العالمي الأوحد الذي استثارته أحداث الحادي عشر من أيلول لأقصى درجة– لن تصب أبداً في صالح أولويات السياسة الصينية. وعلاوة على ذلك، فإن مواجهة كتلك قد تهدد بزعزعة الإستقرار الذي يعد عنصراً أو شرطاً بالغ الأهمية لعملية التحديث الإقتصادي في الصين وفي مجمل الإقتصادات الآسيوية، كما أنها قد تجبر القوى الآسيوية المختلفة على الاضطرار للمفاضلة بين الوقوف في صف الولايات المتحدة والوقوف في صف الصين (إما هذه وإما تلك)، وقد تريك حسابات غالبية الزعماء الآسيويين الذين يسعون لتحاشي عدم الإستقرار وتجنب الاضطرار للمفاضلة بين واشنطن وبكين (Chen, 2008, P.51).

تفرض الدول المتقدمة قيوداً على المنتوجات الصينية، وتواجه الصناعة الصينية ضعف جودة منتوجاتها واستهلاكها الكبير للطاقة، وترتبط الصين بالسوق الخارجية من حيث التزود بالمحروقات أمام كثافة التصنيع وقوة الاستهلاك .

1. مشاكل ديمغرافية وإجتماعية : تحد ضخامة عدد السكان من مجهودات التنمية الإقتصادية والإجتماعية وبالتالي فمكانة الصين متواضعة نسبياً في مجال مؤشر التنمية البشرية، رغم أن الصين تحقق أعلى معدلات النمو الإقتصادي في العالم .
2. إكراهات طبيعية وبيئية: تعرف الصين عوائق طبيعية متنوعة منها غلبة المرتفعات (الجبال و الهضاب العليا)، وإنتشار الجفاف في الغرب الصيني، مقابل تعرض الصين الجنوبية للفيضانات و الأعاصير (سلمان، 2005، ص123).
3. تشهد المناطق الأكثر تصنيعاً بالصين مشكل تلوث المياه و الهواء و السطح .
4. أفرز الإصلاح الإقتصادي داخل الصين العديد من المشاكل الإجتماعية والتي تشمل:

أ- إرتفاع كلفة المعيشة حيث وصل التضخم في بعض المدن إلى (36%).

ب- تزايد التمايز الإجتماعي بين السكان (إتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء).

ج- البطالة حيث أن أعداد البطالة في تزايد مستمر خاصة في ظل إستراتيجية (جيانج زيمين) القائمة على خصخصة عدد كبير من المؤسسات الصناعية التابعة للدولة والتي يعمل فيها حوالي أكثر من (100) مليون عامل، ونشير هنا إلى تسريح (12) مليون عامل عام 1997 و(11) مليون عامل عام 1998، ويتوقع حسب مصادر وزارة العمل الصينية أن يصل عدد العاطلين عن العمل عام 2009 نحو (267) مليون عامل.

د- الفقر حيث أصدر البنك الدولي عام 1996 تقرير جاء فيه أن ثلث الشعب الصيني أي حوالي (400) مليون صيني يعيشون تحت مستوى الفقر.

ولما كانت الإصلاحات الإقتصادية قد رسخت من مفهوم المجتمع المدني نتيجة لتحرر المجتمع الصيني من سيطرة وتحكم الحزب الشيوعي، ولما كان مثل ذلك التحول في المجتمع الصيني يزيد من قوة الضغوط الإجتماعية على النظام السياسي، من هنا فقد لعبت تلك المشاكل الإجتماعية دوراً بارزاً في تفجير أحداث ميدان السلام السماوي عام 1989، ولأن مثل تلك الأحداث تشكل تهديد لسلطة الحزب الشيوعي من هنا سارع زعماء الحزب لقمعها والمحاولة لتكريس سيطرة الحزب على المجتمع الصيني، فالتحول إلى إقتصاد السوق يتطلب من الصين معالجة المشاكل الإجتماعية التي تصاحبها، وإلا فإنها قد تهدد بإنفجار الوضع الإجتماعي في الصين وتهديد مستقبل الإستقرار السياسي داخل الصين كما حدث عام 1989 (سليمان، 2003، ص65).

كما أفرز الإصلاح الإقتصادي طبقة رأسمالية تسيطر على جزء هام من الإقتصاد الصيني، وتحاول أن تلعب دوراً سياسياً بحجم دورها الإقتصادي، ونمو الطبقة الرأسمالية في الصين بفعل الإصلاحات الإقتصادية قد يجعلها تمارس ضغط مؤثر بإتجاه إجراء إصلاحات سياسية، ونشير هنا إلى أن (جيانج زيمين)

اقترح عام 2001 خطة لقبول إنضمام رجال الأعمال رسمياً للحزب، فإحدى التحديات التي يواجهها النظام السياسي الصيني هي إزدياد الضغوط الإجتماعية لإجراء إصلاحات سياسية جذرية (الحمش، 2002، ص54).

ويشير الكثير من المحللين الآن إلى تسويق الصين للأصول التي تشكل قوتها الناعمة، مثل كونها مكاناً جاذباً للإستثمارات، علاوة على ثقافتها المتميزة ونموذجها السياسي البديل القائم على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، كما إستفادت القوى الصاعدة الأخرى من القوة الناعمة، وظهرت البرازيل على المسرح العالمي ليس فقط لإقتصادها النشط، وإنما أيضاً لثقافتها المرحة، حيث ساعدت صورة البرازيل (وخاصة موسيقاها وشواطئها) على خلق عامل جذب إقتصادي، علاوة على تعزيز صورتها الدبلوماسية على الصعيدين الإقليمي والدولي. (العفيفي، 2009، ص 84)

يركز النظام الروسي الجديد على القدرة على الإبتكار والإختراع، وقدرة الدولة على المنافسة فيما يتعلق بتحقيق إنجازات عملية وتكنولوجية تؤدي لتعزيز القوة الإقتصادية للدولة وغيرها من الأشكال الأخرى للقوة، وفي هذا الإطار تبقى الولايات المتحدة على رأس الدول الأخرى، حيث سجل بها نحو (53) ألف براءة إختراع في عام 2007، مقارنة بـ 28 ألف براءة إختراع في اليابان، و(5) آلاف فقط في الصين. (قنديل، 2007، ص 59)

ويفتح التركيز على الإبتكار المشهد العالمي أمام لاعبين جدد يفتقدون عادة للمميزات التقليدية للقوى العظمى، مثل كوريا الجنوبية التي تعتبر رائدة عالمياً في مجالات تكنولوجيا الإنسان الآلي والإستنساخ والتكنولوجيا الحيوية ، كما أنها في طريقها لأن تصبح تاسع أكبر إقتصاد في العالم (Chen, 2008, P.111).

هذه العناصر السابقة قد لا تكون العناصر المحددة لوضعية القوى الكبرى أو العظمى، خلال السنوات القادمة، لكن قياس قدرة الدول على تحقيق مصالحها وصياغة الأحداث من خلال هذه الأبعاد الجديدة والبديلة للقوة سيكون عاملاً حاسماً في إدراك شكل النظام الدولي القادم (Xie. 2007, P.22).

بعد انتهاء الحرب الباردة، حدثت تغيرات كبيـرة علـى النظـام الـدولي، وإنعكس ذلك على أوضاع الشرق الأوسط، وتفكك الإتحاد الـسوفييتي ، وانتهـاء نظام ثنائي القطبية، وأدى ذلك إلى تنافس جديد على منطقة الشرق الأوسط، وكان من نتيجة ذلك أن شهدت العلاقات العربية الصينية تطورات إيجابية منـذ بدايـة التسعينيات من القرن الماضي ، وقد أدى الصعود الصيني في النظام الدولي ونمو الصين الإقتصادي إلى بروزها بوصفها قوة جديدة لأداء دور أكثر فاعلية وأكثـر تأثيراً في السياسة الدولية إعتماداً على سياسة خارجية حيادية وتنميـة إقتـصادية متطورة.

وبدأت الصين مع بدء النظام العالمي الجديد تتكيف مع هذا النظام الأحادي القطبية، حتى تتمكن من بناء قوتها الذاتية التي تفرض عليها سياسة انتقاء الأصلح، بخاصة فيما يخدم مصالحها الحيوية، وقد إعترفت الولايات المتحـدة الأمريكيـة بالصين بوصفها دولة عظمى لها مصالحها الإقليمية والدولية ومركزهـا الـدولي، وقد تميزت هذه الفترة بظهور قضايا جديدة في العلاقات العربية الصينية، وبإهتمام متبادل، فقد بدأت القضايا السياسية والإقتصادية والثقافية تحتل مراكز متقدمة فـي جدول أعمال العلاقات العربية الصينية، بخاصة مـع بـروز النمـوذج الـصيني للتنمية، القائم على إقتصاد السوق الإستراكي، وما قدمه من إضافات إلـى فكـرة التنمية الإقتصادية.

كما أفادت الصين من تجربة الإتحاد السوفييتي سابقاً، واستخلصت الدروس والعبر في ضرورة الإعتماد على عقلانية التصرف وانتقالية، لا الإنقيـاد خلـف العقيدة، وهو الأمر الذي أتاح لها التركيز على الطاقة الذاتية، من خلال التجربـة والخطأ والتطور البطيء لتمكن المجتمع الصيني من إستيعاب إستحقاقات الإنفتـاح الإقتصادي الذي إعتمدته الصين بعد وفاة زعيمها ماو تسي تونج.(أبـو جـابر، 2003، ص 241)

فإنتهجت الحكومة الصينية مبدأ الإشتراكية الـصينية ومبـدأ الديمقراطيـة الشعبية، وركز ماو تسي تونج على العقيدة الشيوعية بوصفها مبدأ تهتدي به الدولة لأغراض التنمية، ومنهجاً للتغيير، بخلاف ما حصل في الإتحـاد الـسوفييتي، إذ

حاولت اللينينية السنالينية هندسة المجتمع ليتطابق مع متطبات العقيــدة. (دبــش، 2004، ص 51)

فالصين الشعبية دولة عقيدتها السياسية الماركسية اللينينية، مع ما أجراه ماو تسي تونج من التعديلات عليها، وإعتمدت على الأيدولوجية الماركسية، بوصــفها أحد الوسائل المستخدمة في السياسة الخارجية، وتحديد علاقاتها مع العالم الخارجي حتى بداية الثمانينيات من القرن الماضـــي، وقــد إنتهجــت الحكومــة الــصينية الإستراتيجية في علاقاتها الخارجية منذ الثورة الشيوعية على أســاس أن الــصين واحدة من الدول النامية، وسعت الصين لتجسيد ذلك من خلال علاقاتها الــسياسية والإقتصادية وتعاملها مع حركة عدم الانحياز في بدايتها، ومن خــلال علاقاتهــا الثنائية مع هذه الدول، أما بعد الثمانينيات من القرن الماضي فقد طرأ تغيير واضح على سياستها الخارجية، إذ اتسمت سياستها الخارجية برؤيتها الإقتصادي، فبــدأت تهتم بالتكنولوجيا بدلاً من الأيديلوجيا من حيث الشكل، في سياستها الخارجية بدون أن يعني ذلك أن تتخلى الصين عن التمسك بموافقتها المبدئية التقليدية (عبد الحي، 2000، ص54).

ولا شك أن التحول في مصادر القوة العالمية وبروز قوى صاعدة تظهــر ليس فقط في صورة عناصر جديدة للقوة، بل أيضاً في صــورة مجموعــة مــن التحديات العالمية المشتركة. وستحدد قدرة القوى الكبرى الحالية والصاعدة علــى اجتياز هذه التحديات معاً، أو بصورة فردية، طبيعة القرن الحادي والعشرين.

ويمكن تلخيص أهم التحديات التي تواجه الصين بالآتي:

التحدي الأول: الطاقة والموارد الطبيعية

نتيجة للطلب المتزايد للقوى الصاعدة على موارد العالم من الطاقة والغذاء والماء، سيشهد القرن الحادي والعشرين عودة التنافس الجيوسياسي والإقتــصادي، وبالنظر إلى النظام الدولي الجديد للطاقة، يرى مايكل كلير، المحلل المتخــصص في شؤون الدفاع، وإن وضعية الولايات المتحدة كقوى عظمى تتراجع نتيجة النفوذ المتزايد للقوى البترولية مثل روسيا، بما يهدد بعــودة أجــواء الحــرب البــاردة.

وينصح أمريكا بتعزيز التعاون مع الصين لتطوير بدائل جديدة للطاقة مثل الوقــود الحيوي. (قنديل، 2008، ص 76)

وذكر تقرير أصدرته وكالة الطاقة الدولية حول توقعات الطاقــة العالميــة للعام 2007، أن نمو الطلب المتزايد على الطاقة من قبل الهند والــصين ســيؤدي إلى حدوث تحول في النظام العالمي للطاقة، ورأى التقريــر أن القــوى الكبــرى ستتنافس لضمان أمن الطاقة على المدى البعيد إذا لم تجد آليات للتعاون والمشاركة فيما بينها. وقد إعتمد سوق الطاقة العالمي لفترة طويلة على الافتراض القائم على أن الولايات المتحدة، بوصفها شرطي العالم والمسؤول عن توفير السلع العامــة، سترغب في إستخدام القوة لضمان تدفق الطاقة. وفي تفسيرهم لــ"عسكرة مــوارد الطاقة"، يرى خبراء في أمن الطاقة، مثل جيمس راســيل ودانيــال مــوران، أن أسواق الطاقة الدولية دائماً ما تكون مدعومة بشكل غير مباشر بالقوات المــسلحة للقوى الكبرى، وخصوصاً القوى البحرية الكبرى (بريطانيا في الماضي ثم أمريكا حالياً)، بحيث تتمثل مصالحها في ضمان توسيع التجارة الدولية والحفــاظ علــى حرية انتقال السلع عبر أعالي البحار.

التحدي الثاني: التغير المناخي

تضاعف حجم الانبعاثات الكونية للغازات التي تؤدي إلى حدوث الإحتباس الحراري خلال الثلاثين عاماً الأخيرة، نتيجة للنمو الإقتصادي لعدد مــن القــوى الصاعدة، ومنها الصين والهند، وفشل القوى الكبرى في كبح سلوكها علــى هــذا الجانب. ومن المتوقع أن يشهد العالم أنماطاً قاسية وغير مسبوقة من الطقس تؤدي في بعض الأماكن إلى الجفاف وإنتشار الأمراض الاستوائية، ومن ثم يتوجب على المجتمع الدولي التوقف عن إطلاق هذه الغازات لتخفيف الآثــار الــسيئة للتغيــر المناخي. (العفيفي، 2009، ص 86)

وبالرغم من خطورة هذا التحدي، فإن وضع قيود علــى هــذه الانبعاثــات سيعني للقوى الصاعدة وضع قيود على نموها الإقتصادي على نحو قد تكون لــه آثاره السياسية غير المقبولة (Xie. 2007, P.29).

التحدي الثالث: منع الإنتشار النووي

وفقاً لمعاهدة حظر الإنتشار النووي، تعهدت الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية بعدم السعي للحصول عليها، بينما وافقت الدول النووية على إتخاذ إجراءات من شأنها تقليص ترساناتها النووية. وقد نجحت المعاهدة على مدار ثلاثين عاماً في ردع دول جديدة عن حيازة الأسلحة النووية. لكن خلال العقدين اللذين أعقبا نهاية الحرب الباردة، تعرضت هذه الصفقة لصفعة كبرى حيث نشطت بعض الدول الموقعة على المعاهدة مثل كوريا الشمالية وإيران في تطوير برامج نووية بشكل يمكنها من تطوير أسلحة نووية، كما تعامل المجتمع الدولي مع دول غير موقعة مثل إسرائيل والهند وباكستان، وكان التقصير سمة القوى النووية كالولايات المتحدة وروسيا إذ لم تقل مخزوناتهما النووية. (قنديل، 2008، 78)

أصبحت شبكات الإرهاب شديدة الفعالية حالياً، في ظل التكنولوجيا العالمية الحديثة، والدعم الذي تتلقاه هذه الشبكات من الأسواق السوداء للسلاح والمخدرات، وهو ما يسبب المتاعب للعديد من القوى الكبرى داخلياً. ووفقا لرأي جوزيف ماكميلان، مسؤول وزارة الدفاع الأمريكية السابق، فإن الجماعات من غير الدول هي بمثابة "أطواق مسلحة" إستفادت من العولمة والثورة المعلوماتية في عملها، بدءاً من جمع المعلومات ومروراً بالدعاية لرسالتها الأيدولوجية، وانتهاءً بالتجنيد وتدريب أشخاص جدد (الأنباري، 2007، ص14).

التحدي الرابع: تنافس الأيديولوجيات

ثمة تساؤل يفرض نفسه عالمياً هو: هل العوامل الداخلية والثقافية داخل القوى الكبرى ستنتج أيديولوجيات متعددة ومتنافسة لكل منها قواعدها وتفسيرها وآليات تنفيذها، كما كان الأمر في السابق؟. (العفيفي، 2009، 87)

لقد توقع البعض مثل هذا الأمر. وضع صمويل هنتينجتون، في عام 1993، نظريته عن "صراع الحضارات". وحديثا تناول روبرت كاجان الانقسام الحاصل في العالم والصراع طويل الأمد بين الديمقراطيات الغربية و"المحور السلطوي" الممثل في روسيا والصين. ووضع عالم السياسة البلغاري "إيفان كراستيف" مفهومه عن صدام الحضارات بين دول ما بعد الحداثة ودول ما قبل الحداثة غير الليبرالية، ورأى "كراستيف" بوادر هذا الصدام في التدخل الروسي في

جورجيا في عام 2008، حيث نظر إليه بإعتباره عودة لمنهج "النفوذ" المتبع في القرن التاسع عشر، بما يثير علامات التعجب حول إعلان روسيا عودتها كقوة عظمى، فالتدخل العسكري الروسي في جورجيا ذكر العالم بأن قوة روسيا العسكرية من الدرجة الأولى لا الثانية كما ظن البعض بعد تفكك الإتحاد السوفييتي في عام 1991. وهناك خطر لا يمكن إنكاره في تنافس القوى الكبرى عبر الخطوط الأيدولوجية، فالاقترابات المختلفة والمتنافسة للدول الكبرى تجاه قضايا السيادة والشرعية والتدخل وإستخدام القوة قد تخلق نوعاً من الخلاف، وربما تؤدي إلى نتائج أسوأ. (سابا، 2009، 25)

التحدي الخامس أمام تشكيل عصر جديد من القوى الكبرى الصاعدة يكمن في تنشيط أو إعادة خلق مؤسسات "حكومة عالمية" تعكس توزيع القوة في النظام الدولي، فمع تنامي علاقات القوة تحتاج هياكل الحوكمة العالمية إلى أن تصبح أكثر مرونة بما يتوافق وحقائق الواقع الجديد، وإلا فإنها ستتعرض لخطر التفكك لتحل محلها مؤسسات جديدة، وقواعد تعكس الحقائق الجديدة (إبراهيم، 1980، ص25).

والتساؤل هنا: هل توجد مناطق للإتفاق مع أو الإختلاف حول رؤية القوى الكبرى وتلك القوى الصاعدة للنظام المدني الحالي المنظم للمجتمع الدولي وقواعده المشتركة؟ وهل يمكن تطوير اقترابات متعددة الأطراف كأسس للحوكمة العالمية في عصر يشهد قوى متعددة وصاعدة؟ في أعقاب الحرب العالمية الثانية ساعدت الولايات المتحدة على إقامة نظام للمؤسسات الدولية وغيرها من القواعد والآليات المناسبة لمواجهة التحديات العالمية آنذاك، وعكس ذلك توزيع القوة والمصالح السائد في تلك الفترة، وكانت الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن (باستثناء الصين) هي المنتصرة في الحرب، لكن بعد مرور 60 عاماً، صعدت قوى أخرى ولم تعد بعض هذه الدول من أقوى اللاعبين الدوليين.

ولخص رئيس الوزراء البريطاني جوردن براون، مواطن الضعف في المؤسسات المالية الدولية في تصريح له في أكتوبر 2008، بالقول: "هذه المؤسسات أصبحت لا تواكب العصر، وإننا بحاجة لإشراف عابر للحدود على

المؤسسات المالية، وتبني معايير دولية مشتركة للمحاسبة والتـــشريعات، وتجديـــد مؤسساتنا المالية لجعلها بمثابة نظم إنذار مبكر فعالة للإقتصاد العالمي". (الجهني، 2008، ص 9)

ورغم تناول العديد من المعلقين السياسيين لدور مجموعة الثماني في ظـــل الأزمة المالية العالمية وإمكانية ممارستها لدور حيادي في المجتمع الدولي، إلا أن الأزمة كشفت عن أن مجموعة الثماني لم تعد تعبر عـــن المجموعـــة الـــصحيحة لإدارة الأزمة، ومن ثم طرحت العديد من الأفكار حول تجديد هذه المجموعة، فقد اقترح روبرت زوليك رئيس البنك الدولي تشكيل "مجموعة الأربعة عشر" G-14، من خلال إدخال مشاركين دوليين جدد، واقترح البعض الآخـــر أن تعكـــس هـــذه المجموعة بإنصاف حقائق توزيع القوة الراهن بين الدول.

لقد سلطت الأزمة المالية الضوء على علامة أخرى فارقة لحقبـــة جديـــدة للعلاقات الدولية، وبعد مرور أكثر من نصف قرن، وضـــعت خلالـــه الولايـــات المتحدة معايير لتشكيل ووظيفة المؤسسات الدولية، بدأت القوى الأخرى في النظام الدولي التأكيد على ما تملكه من امتيازات. وأجبر التراجـــع النـــسبي فـــي القـــوة الأمريكية واشنطن على القبول بوضع دول أخرى لقواعد جديدة للعبة. (شـــارما، 2008، ص4)

2-5 التحديات الخارجية التي تواجه النمو الصيني :

طبيعة الإدراك الصيني للنظام الدولي الجديد:

من الواضح أن تغيير البيئة الهيكلية للنظام الدولي قد حرر الحركة السياسية الخارجية للصين من جملة قيود كانت تكبلها، وفتح أمامها هامشاً واسعاً وفرصـــاً جديدة كي تتعامل مع جملة قضايا، ربما كانت في عهد القطبية الثنائية تعد حكـــراً على القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي السابق، لقد إرتكز الإدراك الصيني للتحولات العالمية على الرغبة في حماية تجربة الإصلاح الإقتصادي والمحافظة على طابعها الخاص وإيجاد الشروط الملائمة لإســـتمرارها واللازمة لإنجاحها ولما لها من أهمية في بناء دور الصين المستقبلي فـــي نظـــام

دولي أخذت معالمه تعرتكز على معطيات إقتصادية، وكـذلك أدركـت الـصين ضرورة أن يكون لها دور متميز في تفاعلات البيئتين الإقليمية والدوليـة، ولهـذا تحركت بإتجاه مجموعة قضايا، كانت بمنزلة محاور أساسية تعين علـى كـشف حقيقة التغيرات في نمط التفكير الصيني ونماذجه السلوكية للتحـول مـن موقـع "الإنحسار النسبي" في مرحلة القطبية الثنائية، إلى الإنفتاح النـشيط فـي مرحلـة القطبية الأحادية، الأمر الذي فرض على الصين أن تجهز نفـسها للبحـث عـن مقومات دور جديد يتلائم وحقائق التغيير، فتثبت من خلاله مكانتها الدولية في عالم انهارت فيه أسس " الإحتكار الدولي" لقوتين عظميين، الولايات المتحدة الأمريكيـة والإتحاد السوفييتي(Xie. 2007, P.17).

وفي مقدمة مظاهر التغيير تأتي الأيدولوجيات التي لم يعد لها الدور الحاسم نفسه في تشكيل رؤية الصين وصياغة أنماط تفاعلاتها الخارجية، وقد يصح القول أن الصين تلجأ – في بعض الأحيان– إلى المبررات الأيدولوجية كمحدد للرؤيـة، لكنها تراجعت إلى حد كبير أمام مقتضيات المصالح الوطنية، ولنأخذ – على سبيل المثال لا الحصر– نظرة الصين إلى القانون الدولي ومفهوم الـشرعية الدوليـة، حيث أصبحت أكثر إحتراماً لهما.

لقد نظر الصينيون إلى القانون الدولي بإعتباره أداة يمكن أن تخدم أهـداف السياسة الخارجية لبلدهم، ومن ثم رأوا ضرورة المشاركة في تـدعيم الـشرعية الدولي، وبخاصة أن نظام الشرعية الدولية يمكن أن يستمر دون مشاركة الـصين فيه، وتكون النتيجة هي تقييد حركة الصين في المجتمع الدولي، وهذا لا يخـدموا مصالحها وتوجهاتها الجديدة.

ولما كانت المشاركة في الشرعية الدولية من جانب الصين تقتضي شـرح وتبرر السلوك الصيني في ضوء معايير الشرعية، فإن المعضلة التـي واجهـت الصين كانت إما مواجهة هذه الشرعية والتناقض معها ومـن ثـم مـع أهـداف وتطلعات المجتمع الدولي، وإما التوافق معها وقبول معاييرها، وكان البديل الثاني هو الأرجح، أملاً في خدمة مصالحها القومية. (عبد الحي، 2000، ص 17)

إن سبيل التوافق مع الشرعية الدولية كانت ترافقه جملة عوائق، فعلى سبيل المثال، كان مفهوم المصلحة القومية بالنسبة إلى الصين التي تصر على السيادة المطلقة للدولة كأساس للعلاقات الدولية، يعني المعيار الذي يحدد السلوك القانوني في المجال الدولي، ومن ثم فهو المعيار الذي تتصرف في ضوئه، أي أنها تتصرف وفق الضوابط التي ترى فيها ما يخدم مصلحتها القومية، ولقد كان المفهوم الصيني للمصلحة القومية متسعاً، ويتضمن مصالح أساسية كالأرض والأمن والسيادة، وكان لدى الصين حساسية بالغة لكل ما يتعلق بمصالحها القومية بالمعنى الذي تراه، غير أن التمسك الصارم بمثل هذه المفردات يعني أن الصين ستدخل في نزاعات مع كل الدول المجاورة لها، لكن مع تغير البنية الهيكلية للنظام الدولي، ومع الإصلاحات الداخلية التي بدأتها الصين تغير هذا المفهوم، فمن جانب أصبحت حسابات المصلحة القومية تبنى على أساس الموازنة بين العوائد الآنية التي يمكن أن تنجم من انتهاكات قواعد القانون الدولي، والفوائد الطويلة الأجل التي يمكن أن يتمخض عنها الإلتزام بالشرعية الدولية (جيان، 2001، ص54).

من جانب آخر لم تعد الصين تعول كثيراً في تقويمها للسلوك الدولي ومعايير الشرعية الدولية على التوزيع العالمي للقوة والنفوذ بقدر ما تعول على حجم الإستفادة أو الضرر الذي يمكن أن يلحق بها من جراء هذا السلوك، فضلاً عن ذلك أصبحت الصين أكثر إقبالاً على الإلتزامات الدولية وأكثر انخراطاً فيها من ذي قبل، وذلك بحكم المتغيرات الداخلية (كسياسات الإصلاح الإقتصادي مثلاً) التي رتبت العديد من الإلتزامات الخارجية. (نافع، 2000، ص 30)

وعلى صعيد هيئة الأمم المتحدة، يبدو أن الصين عازمة على أن تحقق دوراً أكثر فاعلية في المجتمع الدولي، وبخاصة من خلال دورها في مجلس الأمن التابع لهذه الهيئة الدولية، وذلك لإيمانها بضرورة دعم جهود هذه الهيئة لتثبيت دعائم الأمن والسلام وتحقيق الإستقرار في العالم، حيث لا يوجد بديل لها على الساحة العالمية لتحقيق هذه الغاية، ومن الواضح أنه كلما تمت تقوية دور مجلس الأمن زاد نفوذ الصين، وذلك لتمتعها بالعضوية الدائمة فيه وحق النقض "الفيتو" لهذا من الطبيعي أن تصر الصين على تدخل هيئة الأمم المتحدة بصورة مباشرة

في سياسات حل الخلافات، والنزاعات الدولية لزيادة نفوذها من خلال الهيئة، ولا سيما أن نفوذها خارج الهيئة أقل نسبياً من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنهما يتمتعان داخلها بحقوق متماثلة، الأمر الذي يساعد على وجود ميدان للتنافس النسبي، وعلى تقليل الفجوة في مستوى النفوذ، وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدعم مركزها في مجلس الأمن من خلال نفوذها الخارجي (Xie. 2007, P.23).

وتشير الصين إلى رغبتها في تأكيد دور هيئة الأمم المتحدة في تفادي الأزمات قبل وقوعها ومعالجتها قبل تفاقمها، وأن يكون لمجلس الأمن دور فعال وحيوي ومحايد في معالجة الأزمات وفي تشكل قوات حفظ السلام حفاظاً على السلم والأمن الدوليين، وترى الصين أن العقوبات الدولية وبخاصة الحصارات الإقتصادية تفترض أن تتوافق والشرعية الدولية وميثاق هيئة الأمم المتحدة، وأن تكون بموافقة مجلس الأمن.

وعلى صعيد رؤية الصين للنظام الدولي، فإنها تتطلع إلى نظام عالمي جديد قائم على الأمن والعدالة والمساواة، بعيداً عن عقلية الحرب الباردة ومفاهيمها، وعن التكتلات والمحاور الدولية، وفي هذا الإطار تركز الصين على أهمية الإحترام المتبادل للسيادة، وأهمية عدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وترى أن تكون مفاهيم القانون الدولي والعرف الدولي هي أساس العلاقات بين الدول لتحقيق التعايش السلمي، وكذلك تركز على مبدأ "حرية الإختيار"، أي أن تكون لكل دولة سياستها الإقتصادي والإجتماعية والداخلية التي تتماشى وتحقيق التنمية القومية فيها دون تدخل الدول الأخرى، وترى الصين أن عدم نفاذ إشارة مستترة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي دائماً تربط علاقاتها التجارية مع الصين بمسألة حقوق الإنسان الداخلية، فهي تعارض بشدة مثلاً موقف الصين تجاه الأقليات في التبت ومن الممكن أن يرجع إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بهذه الشؤون إلى أنه إهتمام إقتصادي بحت فإستخدام الولايات المتحدة الأمريكية لحقوق الإنسان كعنصر في سياستها التجارية، هو بمنزلة ورقة ضغط

على الصين لتعديل بعض سياساتها الإقتصادية الداخلية الضارة بالتجارة الأمريكية، كانتهاك حقوق الملكية الفكرية (عبد الحي، 2000، ص 19).

كذلك تعارض الصين الهيمنة العالمية والإتجاهات المنفردة للسيطرة على النظام الدولي، "القطبية الأحادية ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية"، وهي تدعو إلى "مبدأ المشاركة" في التفاعلات السياسية الدولي بدلاً من الانفراد بها، وعلى هذا تحددت رؤية الصين إلى النظام الدولي بأنه قائم على التعددية والمشاركة بدلاً من الانفرادية والإحتكار من قبل دولة واحدة (سلمان، 2005، ص5).

وإستكمالاً لرؤيتها الرافضة لانفراد دولة واحدة بمقدرات النظام الدولي، لا تميل الصين إلى الدخول في تحالفات مع دول أخرى أو تشكيل أي جبهات في مواجهة قوى معينة، وحرصت على تنحية الخلافات الأيديولجية بينها وبين دول المنطقة جانباً، وتنمية علاقات قوامها المصلحة المتبادلة، حتى نجحت في استقطاب إستثمارات ضخمة من دول الجوار قدرت عام 1995 بما يزيد على 50 مليار دولار. (الأخرس، 2005، ص 22)

وتدرك القيادات الصينية أن الإنطلاق نحو العالمية، والمساهمة الفعالة في تشكيل البنية المستقبلية للنظام الدولي، لا بد من أن تاسبقها مكانة إقليمية، ذلك أن البيئة الإقليمية، الآسيوية تقدم قاعدة إرتكاز أساسية، حرصت الصين على إنتهاج سياسة حسن جوار مع الدول المحيطة بها، والتي أصبحت الصين تعطيها أولوية متقدمة، فدعمت علاقاتها مع سنغافورة وبروناي، واستأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع إندونيسيا، واتبعت علاقات أكثر تقارباً وأكثر تعاوناً مع باقي الدول، ففي عام 1991 تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية مع فيتنام على أساس التعايش السلمي، وذلك بعد تغير موقف فيتنام من المشكلة الكمبودية، والتوقف على دعمها لها، وقد يصح القول إن هناك بعض المشكلات المعلقة مع فيتنام، لكن الصين – تأمل وتسعى في الوقت نفسه إلى – حلها سلمياً، وتسعى بالإتجاه نفسه مع كل من ماليزيا والفلبين، وكذلك إعترفت بكوريا الجنوبية عام 1992 وساعدت على منع الأسلحة النووية عن كوريا الشمالية، وأقامت علاقات طيبة مع باكستان، كما حسنت علاقاتها مع الهند منذ عام 1991، حيث دخل البلدان في حوار أنهى أغلب

المشكلات بينهما، ورغم أن مشكلة الحدود لم تزل عقبة في سبيل تطوير العلاقات، فثمة إتفاق بين الجانبين على حلها سلمياً، فقد أكدت الهند إلتزامها بسيادة الصين على التبت، كما أكدت على منع العناصر التي تقيم في المنفى والتي تنتمي إلى التبت، من ممارسة أي أنشطة عدائية ضد الصين من الأراضي الهندية، وأصبح البلدان يلتزمان بمبادئ التعايش السلمي (بيارنيس، 2003، ص 13)، فضلاً عن ذلك فإن الصين تسعى إلى تعزيز علاقاتها ومواقفها مع الكورتين الشمالية والجنوبية ومنغوليا وجمهويات آسيا الوسطى، وقد كان تطور هذه العلاقات سبباً في ضم الصين إلى عضوية عدد من المؤسسات الإقليمية كمنتدى التعاون الإقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادي (APEC)، والمنبر الإقتصادي لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) (Xie. 2007, P.26).

وإذا كانت للصين مواقف متعارضة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذا لا يلغي سعيها إلى تطوير علاقاتها معها وفق أسس التعاون والمصالح المتبادلة، ولهذا تحظى العلاقات الصينية – الأمريكية بتأكيد خاص، حيث تعد العلاقات الإقتصادية – التجارية مهمة للطرفين، فالولايات المتحدة الأمريكية ترى في الصين الحل الأمثل لمشكلات الإقتصاد الأمريكي سواء من الناحية الإستثمارية أو التصدير، وترى الصين في الولايات المتحدة الأمريكية الدولة التي تمكن الإستفادة منها من الناحية التقنية في شتى المجالات، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية غالباً ما تستخدم الأداة الإقتصادية في مواجهة الصين حينما تتعارض المصالح في بعض المواقف السياسية. (بيارنيس، 2003، ص 15)

ورغبة من الصين في أن تكون دولة صاحبة مكانة، ضمن تشكيلات مراكز القوى في النظام الدولي الجديد، فإنها تسعى لكي يكون لها إسهام واضح مع الولايات المتحدة الأمريكية في حفظ السلم والأمن الدوليين، والمشاركة الفاعلة على قاعدة المساواة في حل المشكلات الدولية، وقد كان من مظاهر هذا التوجه معارضة الصين لبعض الواقف الأمريكية التي ترى فيها ما يتعارض مع مصالحها، ففي كانون الثاني 1997 أقدمت الصين على خطوة لا تخلو من دلالة، فقد استخدمت حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن ضد الخطة الأمريكية لإرسال

(155) مراقباً دولياً لمتابعة تنفيذ إتفاق السلام في جواتيمالا، وذلك بسبب علاقاتها مع تايوان، وإن كان هذا الفيتو هو الأول من نوعه منذ 25 عاماً. (أبو عامود، 2006، ص 11)

كذلك تعارض الصين المحاولات الأمريكية للانفراد بشؤون القارة الآسيوية، وتبدي شكوكاً قوية تجاه المساعي الأمريكية الرامية إلى تكثيف الروابط الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من دول القارة، ولعل أبرز التحديات التي أثارت الهاجس الأمني لدى الصين، الإتفاق الأمني بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والذي كشف عنه تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) أذيع في 7 تموز 1997، حيث شدد الإتفاق على ضرورة أن تعزز كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان تعاونهما العسكري وبخاصة في مجال القيادة والاستخبارات، وذلك للتصدي بشكل أفضل لأزمات محتملة في شرق آسيا، وأن تبذل كل من الدولتين جهوداً حثيثة وتخطيطاً ثنائياً لتأمين تعاون فعال في حال تعرض اليابان لهجوم عسكري أو نشوء أزمات في المناطق الغربية منها. (الأخرس، 2005، ص 25)

وفي إطار العلاقات الصينية – الأمريكية، فإن ما تجدر الإشارة إليه هو أن العديد من الخبراء الأمريكيين يعتقدون أن من الضروري أن تقابل طموحات الصين القومية وتنامي مؤشرات قوتها الإقتصادية، بتأكيدات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في التركيز على قوتها العسكرية ونشاطها الدبلوماسي لتنشئ حزاماً ساحلياً بأوراسيا يمتد من اليابان عبر منطقة آسيان إلى الشرق الأوسط. (عبد الحي، 2000، ص 25)

أما على الصعيد الجيوستراتيجي فقد بدأ بعض الخبراء الأمريكيين يرون الصين قوة يمكن أن يكون لها شأن ضمن منطقة أوراسيا، وقد عبر زبجنيو برجنسكي عن هذه الإحتمالية وما يترتب عليها من نتائج يمكن أن تشكل تحدياً للوضع الانفرادي الذي تتميز به الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تؤهلها لتماري القوة والنفوذ فيما وراء حدودها من أجل تغيير الأوضاع الجيوسياسية القائمة، إلا أنه بهذه المقولة على إطلاقها، ويرى أنه ما تزال هناك شكوك في أن تصبح

الصين قوة عالمية مناظرة للولايات المتحدة الأمريكية وتوضع معهـا علـى قـدم المساواة، ومحمل ذلك، من وجهة نظره، يعود بالدرجـة الأسـاس إلـى العامـل الإقتصادي، فثمة شكوك في إمكانية إستمرار معدلات النمو الإقتصادي التي حققتها الصين بوتيرة متنامية، كما أن التعويل على القوة العـسكرية للاضـطلاع بمهـام عالمية يتطلب موارد إقتصادية قد لا تكون الصين قادرة علـى تأمينهـا، وهـي المعضلة نفسها التي واجهت الإتحاد الـسوفييتي سـابقاً وقـادت إلـى تراجعـه. (بيارنيس، 2003، ص 16)

ومع ذلك، وفي إطار هذه الفكرة، غالباً ما يدور الجدل بين فريقين يعبـران عن وجهتي نظر متباينتين حول ما ينبغي أن تكون عليه الإستراتيجية الأمريكيـة في مواجهة الصين، فهناك فريق يدعو إلى إتباع سياسة إحتواء الـصين قبـل أن تبرز قوة "محاربة" أو "متحدية" تقود إلى عدم الإستقرار في آسيا، وهذا بحد ذاتـه يشكل تحدياً للمصالح الأمريكية الحيوية، وحجتهم في ذلك أن بروز الـصين قـوة آسيوية قد يدفع بها إلى المطالبة ومن ثم العمل على تحقيـق قائمـة طويلـة مـن الطموحات الإقليمية، وهذا من شأنه أن يثير جملة متاعب، على الولايات المتحـدة الأمريكية أن تعمل على مواجهتها بحسم وفاعلية، ولا سيما في منطقـة المحـيط الهادي، فالصين تهدف، من وجهة نظر هذا الفريق، أن تحـل محـل الولايـات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يتناقض بوضوح مع هدف أمريكي أساسي، هو منع أي بلد واحد من أن يتحول إلى قوة سائدة في آسيا، كما أن أنصار هـذا الإتجـاه يرون أن الصين ما تزال تحمل قيماً ومبـادئ وتتبـع سياسـات بمـا لا يـتلائم والتوجهات الأمريكية ومفاهيمها حول حقوق الإنسان والدفاع عن الحرية. (نـافع، 2000، ص 33)

وعلى نقيض هذه الأطروحات، هناك أنصار الدعوة إلـى الإنفتـاح علـى الصين والإرتباط معها في برامج التعاون الإقتصادي والأمني والتقني، بل وبنـاء مشاركة معها حول قضايا مختلفة يمكن أن تمد جسور التقارب والتعاون، ويـرى هذا الفريق أن القول إن الصين تشكل مصدراً للتهديد الدائم، هـو رؤيـة تـستبق توقعات قد تكون مبينية على أسس مبالغ فيها، وأن معاملة الصين كعدو قد يـدفع

بها لتكون كذلك مستقبلاً، وفي حين أن تجاوز هذه لاتـصورات التجريديـة نحـو توسيع العلاقات الإقتصادية والحوارات الرسمية حوثل القضايا الأمنيـة وحقـوق الإنسان والقضايا العالمية المشتركة من شأنه أن يزيد من إحتمـال أن تتـصرف الصين بطريقة تتفق أو تقترب فيها من المصالح الأمريكية، كمـا يعتقـد أنـصار سياسة مواصلة الإنفتاح على الصين والتعاون معها، أن الأخيرة تدرك أن خياراتها في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية متركة لتحددها بنفـسها، فـإذا اتبعـت الصين سياسات وخيارات عدائية فإن بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية أن تغير سياساتها تجاهها. (عبد الله، 2007، ص 86)

أما عن المخاوف المتعلقة بطبيعة القوة العـسكرية الـصينية وإحتمـالات تطورها مستقبلاً، فإن أنصار السياسة الداعية إلى التعاون مع الصين يعتقـدون – خلافاً لما يذهب إليه أنصار سياسة الإحتواء- أن ثمة مبالغة في تقدير حقيقة القوة العسكرية الصينية، مقارنة بالقوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، وأن وسائل الإعلام الأمريكية لجأت إلى تضخيمها على نحو غير مسوغ لإثارة ما يسمى بـــ "التهديد الصيني"، فعندهم أن الصين ما تزال – مع كل نموها الإقتصادي الحديث- دولة فقيرة، ومن المحتمل أن تواجه ضغوطاً على قدرتها على مواصلة بناء قوتها العسكرية والإستمرار فيها لتكون في وضع تقارب فيه الولايات المتحدة الأمريكية، كما ان معدلات بناء القوة العسكرية الأمريكية ونموها ليـست فـي حالـة ثبـات وسكون، بل أن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على تطـوير أنظمـة أسـلحتها القتالية بشقيها التقليدي والإستراتيجي، بما يضمن الحفاظ علـى طبيعـة "الفجـوة" التقنية في ميدان الصناعة العسكرية. (عبد الله، وعبد الرازق، 2008، ص 75)

ومع ذلك يبدو أن هذا الجدل قد حسم لصالح أنـصار سياسـة الإنفتـاح، فالرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون رفض أسلوب الإحتـواء، وتبنـى سياسـة التعاون البناء، وكأن من أهم مظاهرها الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني جيانج زيمين للولايات المتحدة الأمريكية في أول تشرين الثاني 1997، وكانت الزيـارة الأولى لرئيس صيني بعد زيارة الرئيس دنـج هـسياو يـنج للولايـات المتحـدة الأمريكية عام 1979، وقد دللت هذه الزيارة على أن الحوار الصيني الأمريكـي

خلالها قد إستندت إلى عدد من المفاهيم المشتركة، من أبرزها تغليب المصالح على العقائد والأيديولوجيات، وأنه من الضروري خلق "أرضية مشتركة" وإتباع جهد مشترك لإحتواء عناصر الخلاف تجنباً لما يمكن أن يؤدي إليه من مواجهات. (قنديل، 2008، ص 39)

وقد قام الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون بزيارة الصين في 25 حزيران 1998، وهي الزيارة التي حسمت إختيار كلنتون وأنهت النقاش حول إحتواء الصين، ومن وجهة نظر الإدارة الأمريكية، فإن الصين أقدمت على سياسات لاقت ارتياحاً لدى الولايات المتحدة الأمريكية، كجهودها لإقناع باكستان والهند بالإبتعاد عن سياق التسلح النووي، وإدانتها لإجرائهما تجارب نووية، وجهودها في إقناع كوريا الشمالية لتجميد برنامجها النووي، كذلك كانت الصين شريكاً مساعداً في الجهود الدولية لإستقرار الأزمة المالية الآسيوية، كما تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية بالإعتبار العلاقات الإقتصادية والتجارية مع الصين، حيث تعتبرها من أسرع الأسواق نمواً للسلع والخدمات الأمريكية، ورغم وجود العديد من القضايا موضع خلاف بين الطرفين الصيني والأمركي، وهذا لا يمكن نكرانه، فإن الإدارة الأمريكية تعتقد أن تقدم الصين الإقتصادي سوف يدفع إلى المزيد من الإعتمادية المتبادلة، ما يجعلها تعتمد بشكل أكثر على غيرها من الأمم في مجالات الأسواق والإستثمار والطاقة والإنفتاح على الأفكار. (سلمان، 2005، ص26)

ومع ذلك فإن هناك هامشاً خلافياً ما يزال واضحاً بين الطرفين، ومن معالمه فشل الولايات المتحدة الأمريكية في أن تنتزع من الصين تعهداً مطلقاً بعد نقل تقنيات صناعة الصواريخ إلى المناطق المضطربة من العالم، وإن كانت بكين قد وافقت على فرض قيود أكثر على صادراتها من هذه النوعية من دول العالم الثالث ذات التطلعات النووية، كمات أخفق الجانبان في الإتفاق على إنضمام الصين المبكر إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية أن الصين ما زال أمامها أن تستوفي عدداً من الشروط خاصة في مجال فتح أسواقها ومجالات الصناعة والزراعة والخدمات. (قنديل، 2008، ص 40)

إن النظرة الأمريكية للصين وطبيعة العلاقات بينهما ستكون مرهونة إلى حد بعيد بطبيعة الدور الصيني في آسيا، وببروز الصين كمجتمع مختلف تماماً في إنفتاحه السياسي والثقافي والإقتصادي عما تطورت عليه لعدة أجيال سابقة(Xie. 2007, P.29).

وعلى صعيد علاقات الصين مع روسيا وباقي الجمهوريات التي خلفت الإتحاد السوفييتي فإن الصين أعطت إهتماماً خاصاً للعلاقات معها حيث إنها تفضل التعامل مع شعوب هذه الدول وحكوماتها بعيداً عن أي إلتزامات أيديولوجية أو ثقافية، بهدف إقامة علاقات طيبة وحسنة مع هذه الدول، وفي إطار تعاملها مع روسيا فإن العلاقات بين البلدين شهدت إزدهاراً غير مسبوق منذ زيارة الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسين لبكين في كانون الأول 1992، حيث تم التفاهم على حل المشكلات الحدودية وتخفيض قوات الجانبين على طول الحدود المشتركة، وقد تمخضت هذه الزيارة عن توقيع جملة إتفاقيات تعاون في مجالات وميادين متعددة، وفي تطور لاحق جاء الإعلان السياسي الصادر عن القمة الصينية – الروسية في 23 نيسان 1997 ليؤكد رفض الدولتين انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم، وعكس البيان القلق من محاولة توسيع حلف الأطلسي وتدعيم التكتلات العسكرية، من خلال التركيز على أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تفاق التوترات الإقليمية والدولية، فضلاً عن كونه يمثل إتجاهاً يسير ضد التيار الحالي للسلام والتنمية والإستقرار الدولي، كما ضدد البيان على ضرورة إحياء عالم متعدد الأقطاب تتاغمل فيه الدول على قدم المساواة (عبد الحي، 2000، ص41).

ومن مظاهر الإهتمام الصيني بالنظام الدولي التقارب مع فرنسا الذي بدأ منذ عام 1994، وكان أهم موقف شهدته علاقات الصين بفرنسا فيما يتعلق بالنظام الدولي، هو ما صدر عن القمة الصينية –الفرنسية والبيان المشترك في 16 أيار 1997 في بكين، حيث جاء فيه أنه مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين، فإن الموقف قد حان لكي تعزز الصين وفرنسا من مبادرتها لدعم مشاركتها في تيسير شؤون العالم على المدى الطويل، وقرر الجانبان العمل على تعزيز التعاون

والتصدي لأي محاولة للهيمنة على الئون العالمية، وبخاصة في مناطق التـوترات في أنحاء العالم. (عبد الله، وعبد الرازق، 2008، ص 81)

هذا وتعول الصين على أن تكون فرنسا بوابتها للإنفتاح على اوروبا، حيث دعا الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك دول الإتحاد الأوروبـي إلـى توسـيع حوارها وتعاونها مع الصين لما تمثله من مكانة آسيوية ودور واعد في الـشؤون الدولية، فقد وصفها بأنها الدولة التي سوف تقرر إتجاه القرن الحادي والعـشرين، وجاء التعبير عن رؤية فرنسا للصين في كلمة شيراك أنه "حان الوقـت لإيجـاد مدخل جديد بين الصين والغرب يعتمد على الإعتراف والتقدير المتبادل والإلتـزام المشترك تجاه القيم العالمية الكبرى" (وهبة، 1998، ص20).

العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

حاول الأمريكيون استغلال الحالة الصحية المترديـة للـزعيم دينـغ عـام 1996، وتحريك مشكلة وراثته بين القوى السياسية والحزبية والعسكرية، وراهنوا على إنفجار صراع السلطة الدموي بعد وفاته، وعلى توليد صـراعات عـسكرية وسياسية وعرقية وطائفية، لكن تلك الوفاة عام 1997 لم تفجـر خلافـات علـى السلطة بين أنصاره، ولا عطلت مـسيرة الإصـلاحات، ولا عرقلـت التطـور الإقتصادي والعسكري للصين الحديثة، وتمكن (زعيم الحزب) جيانغ زيمين مـن السيطرة على الموقف والحفاظ على الأمن الوطني والإستقرار السياسي، بل إنـه نجح في إستكمال خطة عودة جزيرة هونج كونج إلى الـوطن رغـم المنـاورات والمراوغات البريطانية.

وبذلك سقط الرهان الأمريكي على تفكك القيادة المركزية الـصينية تحـت وطأة الصراع على السلطة واضطرت الإدارة الأمريكية إلـى الإعتـراف بفـشل سياستها العدائية تجاه الصين واقتضت الواقعية السياسية الأمريكية أن تعيد النظـر في الإستراتيجية الأمريكية تجاه بكين، فاندفع التقارب بين البلدين بوتيرة متسارعة مع إستمرار المخاوف من الأخطار التي تمثلها تنامي القـوة الـصينية (عـسكريا وإقتصاديا ومناطق نفوذ) على مصالح واشنطن في زمن زيمـين (الـذي أعطـى

أولوية خاصة لتطوير القوة العسكرية الإستراتيجية للصين). (قنديل، 2008، ص 27)

وتراجعت تهديدات واشنطن واشتراطاتها السابقة على تطبيع العلاقات مع بكين عبر الزيارة التاريخية التي قام بها زيمين في أكتوبر 1997 حيث إعترف كلينتون صراحة خلال تلك الزيارة أن مستقبل العالم وتطوره في القرن الجديد يتحدد وبدرجة كبيرة وفقا للتطورات والسياسات الصينية، لذلك كان الإهتمام الأمريكي بالزعيم الصيني كبيراً ولافتاً، وكان جدول الأعمال واسعاً ومتشعباً وكانت النتائج مثمرة وإيجابية، وبالتالي، لم يكن غريباً أن يقطع الطرفان بسرعة فائقة المسافة بين التطبيع والشراكة حيث مثلت الزيارات المتبادلة اللاحقة تكريساً لشعار الشريك الآسيوي الأكبر، وفي هذا الإطار يمكن صياغة البعد المستقبلي للعلاقات الأمريكية الصينية من المنظور الأمريكي في القاعدة التالية (الحمش، 2002، ص54):

أن مستقبل المصالح الأمريكية مرتبط بإستقرار آسيا، وإستقرار آسيا مرتبط بدور الصين الإقليمي، ودور الصين لا يمكن ضبطه والتحكم فيه إلا بتوثيق العلاقات معها، ومن ثم فإن الدور الصيني ــ من وجهة النظر الأمريكيةــ يتحرك في الإطار التالي: التنسيق لوقف إنتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، ويمهد لهذا الدور، ما حدث من انتقال تدريجي من كون الصين إحدى كبريات الدول المصدرة لتقنيات هذه الأسلحة، إلى دولة تنضم للعديد من معاهدات وقف إنتشارها، وأوقفت مساعداتها النووية لكل من إيران وباكستان أو على الأقل تناور بها في ظل بيئة دولية مراوغة.(قنديل، 2008، ص 91)

ومن ثم يمكن القول إن العلاقات الأمريكية الصينية ذات طبيعة مركبة من عدة عناصر:

الأولى: الحرص الأمريكي على علاقة شراكة مع قوة كبرى صاعدة.

الثانية: الحرص الأمريكي على منع اليابان وبلدان آسيا المجاورة من التعاون المفتوح مع بكين (جلال، 2008، ص52).

الثالث: الحرص الأمريكي على إبقاء التطور والنفوذ الأمريكي الصيني تحت المراقبة الأمريكية الدائمة.

وفي هذا الإطار تتعدد أوراق الضغط التي تمارسها الولايات المتحدة تجاه الصين، ولعل أهم هذه الأوراق هي:

التبادل التجاري: التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة يحكمه قانون المعاملة التجارية التفضيلية (وضع الدولة الأولى بالرعاية) الذي منحته الولايات المتحدة للصين في عام 1980. والتبادل التجاري في حد ذاته هو تفاعل تعاوني عمل على عدم تدهور العلاقات عندما تصادمت السياسات في قضايا أخرى وإن كان (التبادل التجاري) اتخذ بعداً صراعياً عند اتهمت الولايات المتحدة الحكومة الصينية بإتباع سياسات إقتصادية جائرة تؤدي إلى إغراق السوق الأمريكية بالسلع الصينية الرخيصة، ومن جانبها ردت الصين بأن المسؤولين في وزارة التجارة الأمريكية يلجئون للتلاعب في أرقام التبادلات التجارية لتضخيم العجز التجاري تجاه الصين، حيث يعدون الصادرات الصينية عن طريق هونج كونج صادرات صينية خالصة، بينما تشتمل على قيمة مضافة يجب خصمها (مع ملاحظة أن حجم العجز التجاري قد بلغ بين البلدين 202 بليون دولار عام 2005، في حين كان مستوى العجز 162 بليون دولار في عام 2004). (سلمان، 2005، ص 68)

وفي هذا الإطار تعرقل إجراءات الحماية نمو التبادل التجاري بين الدولتين لمستويات أكبر مما تبلغ عليه الآن، وفي أمريكا يتم التركيز على مواجهة المستثمرين الصينيين بالتركيز على المخاوف الأمنية، إضافة إلى عدم الثقة الكبيرة في الشريك الصيني. وخلال شهر أغسطس 2005 عرقل الكونجرس صفقة شراء شركة طاقة صينية تعرف باسمCNOOC لشركة البترول الأمريكية UNOCAL. وبسبب المخاوف الأمنية من تصدير الولايات المتحدة التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، أو المواد والتكنولوجيا التي يمكن أن يكون لها إستخدام مدني وعسكري.

النزاعات التجارية: وقعت الحرب التجارية مرتين في العلاقات الصينية ــ الأمريكية في التسعينات وقد بدأتها الولايات المتحدة في المرتين بدعوى أن الصين تتبع سياسات إقتصادية ظالمة تجاه الأمريكيين، وهي غلق السوق الصيني أمام المنتجات الزراعية الأمريكية، وسرقة الحقوق الفكرية للأمريكيين مما يؤدي إلى خسارة الشركات الأمريكية 800 مليون دولار سنويا،(يتردد أن 90% من برامج مايكروسوفت في الصين منسوخة بشكل غير قانوني) وتشغيل المسجونين الصينيين في إنتاج سلع تصدر للولايات المتحدة بأسعار زهيدة لا يمكن منافستها(يبلغ عدد السجناء في الصين زهاء المئة مليون). (الجهني، 2008، ص 12)

وتتدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للصين من خلال قضيتين:

القضية الأولى حقوق الإنسان: حيث يتواتر الاحتجاج الأمريكي على ما يسمى بالملف السيئ لحقوق الإنسان والديمقراطية في الصين في كل مناسبة حتى بدت وكأنها قضية جوهرية تتعلق بالمصالح القومية الأمريكية وليست شأناً صينياً تستخدمه الولايات المتحدة كورقة ضغط لإجبار الصين على تبني سياسات تخدم المصالح الأمريكية، حيث بدأ إستخدام قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية تجاه الصين عقب أحداث الميدان السماوي التي جرت في يونيو 1989 عندما استخدمت الصين الدبابات لفض مظاهرات الطلبة، وفي إدارة كلينتون إرتفعت الأصوات في الكونجرس بعقاب من أسموهم (جزاري الصين) لكنه تحت وطأة المصالح الإقتصادية جدد وضع الدولة الأولى بالرعاية في عام 1993 وفي مايو 1994 قرر الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون الفصل نهائياً بين قضايا التجارة وحقوق الإنسان في الصين. (سلمان، 2005، ص 13)

ومع مجيء إدارة بوش الابن إرتفعت الأصوات مرة ثانية لكن تحت مطارق عقلية الحرب الباردة في العمل من الحد على تزايد نفوذ الصين قبل أن يستيقظ التنين الأصفر، وتبدو إدارة بوش قد إنتقلت من إستراتيجية الإحتواء ــ التورط التي إعتمدها سلفه إلى إستراتيجية الإحتواء ــ المواجهة. (عبد الله، وعبد الرزاق، 2008، ص 70)

القضية الثانية: وهي التدخل في قضيتي تايوان والتبت حيث تمد الولايات المتحدة تايوان بما تحتاج من نظم أسلحة (وهو موقف متناقض حيث تعترف أمريكا بوحدة الصين ولكنها لا تقر لها سيادتها على كامل أراضيها) وفي عام 1979 أصدرت أمريكا قانون تايوان تتعهد بموجبه بتأمين كل متطلباتها الدفاعية، وفي خصوص التبت عينت الولايات المتحدة منسقاً خاصاً للسياسة الأمريكية تجاه التبت يشرف على إتصالات الصين مع زعيم التبت، وتعتبر تلك القضيتين من أهم أوراق الضغط التي تمسكها الولايات المتحدة تجاه الصين(عبيد، 2008، ص143).

ومن ذلك يتبين أن معالم المنظور الأمريكي للعلاقات الأمريكية الصينية يتمثل في أمرين:

الأول داخلي: (داخل الصين) عن طريق إثارة القلاقل والمشاكل الداخلية لخلق المعوقات التي تقوم ذاتيا بعملية ضبط تسارع وتيرة النمو والنفوذ. (عبد الله، وعبد الرزاق، 2008، ص 72)

الثاني خارجي: عن طريق خلق شبكة من التحالفات الأمريكية مع دول المنطقة لضبط الصين أو التحكم في سلوكها الخارجي (جيان، 2001، ص51).

وبعد توليه زعيماً للصين في سبتمبر1997 أراد زيمين أن يطل علي العالم الخارجي من زاوية واسعة وعالية فكانت زيارته للولايات المتحدة، الأولى لرئيس صيني منذ زيارة دينغ التاريخية عام 1979 هذه الزيارة الطويلة (تسعة أيام) إلي قلب "الإمبريالية العالمية" النابض ومؤسساتها الرأسمالية البغيضة وضعت البلدين في طريق الشراكة "الإستراتيجية البناءة" بحسب تعبير الرئيسين وأنتجت إتفاقاً مهماً بالنسبة إلى الصين رغم بقاء الملفات الأخرى العالقة علي حالها تقريبا (مثل حقوق الإنسان، تايوان، ... الخ) كما أدت إلي العودة إلي تنفيذ الإتفاق النووي الموقع عام1985، والتي أوقفت واشنطن العمل به بعد أشهر علي توقيعه لإتهامها الصين ببيع تكنولوجيا متقدمة إلي دول معادية. (العفيفي، 2009، ص 91)

وبعد زيارة زيمين للولايات المتحدة في أواخر أكتوبر 1997، إنتقل الرئيس كلينتون بدوره إلي الصين (يوليو1998) بعدما كان قد أحجم عن زيارتها في

ولايته الأولي (احتجاجاً علي مجزرة الميدان السماوي) كما اعتاد فعله أسلافه من نيكسون إلي بوش الأب. وحملت هذه الزيارة رموزاً وإشارات لا يستهان بها فـــي تطور العلاقة بين البلدين، لقد بدأت حسبما يقتضي البروتوكول الصيني في المكان نفسه الذي حدثت فيه الأحداث الشهيرة وفي ظل مراسم تحية وترحيـــب أجراهـــا الجيش الشعبي نفسه المسؤول عن هذه المجزرة الأمـــر الـــذي عـــده المنـــشقون الصينيون والجمهوريون الأميركيون تضحية بالمبادئ لمصلحة التجارة والمصالح من جهتها عدت القيادة الصينية الزيارة بمثابة شهادة براءة ووسام شرف من القوى الأعظم ولا يغير في الأمر شيئا خطاب الرئيس كلينتون المستفيض عن ضـــرورة إحترام حقوق الإنسان وإجراء مراجعة ونقد ذاتي في خصوص حـــوادث الميـــدان السماوي.

ورغم تلك الزيارات المتبادلة أكد الرئيس الصيني في خطابه فـــي أكتـــوبر 1999: أن الصين ستعارض الهيمنة الأمريكية وستعمل من أجـــل عـــالم متعـــدد الأقطاب وستقف إلى جانب الـــدول الناميـــة، راســـماً بـــذلك الأهـــداف المعلنـــة للإستراتيجية الكونية للصين في القرن الجديد التي يطمع أن تكون أحـــد أقطابـــه الرئيسيين والمتميزين.

هنا نجد إدراكاً صينياً لعدد من الحقائق التي تؤكد على وزن وثقل الـــصين أولا، ثم تمكينها من إختيار نوع وحجم دورها الدولي ثانيا، تم تحديد وضـــع هـــذا الدور توافقاً أم تصادماً مع المصالح الأمريكي. (العفيفي، 2009، ص 92)

إن الصين دولة لها من الثقل السياسي والسكاني والعسكري والإقتصادي ما يجعلها قادرة لو أرادت إنتهاج أسلوب عدائي- أن تعيد فتح ملف الحرب البـــاردة من جديد، وإن الصين - بمقومات الجغرافيا والتاريخ والإقتصاد- لعبت ولا تزال تلعب دوراً مؤثراً قادراً على الامتداد مستقبلاً في مساحة تبدأ من شـــبه الجزيـــرة الكورية وتمر بفيتنام وكمبوديا والهند وباكستان وإيران حتى تلامس مياه الخليج.

وترتيباً على ما سبق فإن الصين لا تكتم طموحها الـــسياسي مـــستنداً إلـــى قاعدة صناعية من النوع الذي يجعلها تحلم بالإنضمام إلي نادي الدول الـــصناعية الكبرى، ويزيد من مستوي حلمها السياسي ليلامس مطلباً يمكن صـــياغته فـــي أن

الصين دولة عظمي من حقها أن تكون شريكاً فـــي إدارة العـــالم والتخطـــيط لـــه (جلال، 2008، ص52).

وأول خطوات تحقيق هذا المطلب هي: البحث عن تحالفات صينية مـــضادة "لسياسات الإحتواء الأمريكي"، ولتشكيل جبهة في مواجهتها لإضعافها إستراتيجياً، ومن ذلك تقوية العلاقات الصينية مع روسيا حتى وصلت إلي تطوير نـــوع مـــن الشراكة الإستراتيجية بدأت في قمة يلتسين – جيانج (أبريل 1996). (الجهنـــي، 2008، ص 14)

ثاني هذه الخطوات هي: بروز معالم هيمنة صينية علي دول المنطقة بمـــا تحمله الثقافة الصينية من طموحات قوية وبما لديها من إمكانات بشرية وإقتصادية هائلة وهذا الوضع ربما يعصف – علي المدى المتوسط – بالمصالح لأمريكيـــة – (هناك ستون مليون مهاجر صيني ينتشرون في دول الجوار الآســـيوي ويـــشكلون بؤراً إقتصادية وثقافية وربما سياسية وعسكرية عنـــد اللـــزوم) (ســـلمان، 2005، ص23).

الخطوة الثالثة في تحقيق مطلب المشاركة في إدارة العـــالم هـــي: تحديـــد الصين للمجال الحيوي الذي ستتحرك فيه وصولاً إلى اســـترداد المنـــاطق التـــي انسلخت عنها ولكن طبقاً لتطورات أحداث ربع القرن الماضـــي تبـــين أن التنـــين الأصفر سيستيقظ في الساعة التي يحددها هو لا في الساعة التي يزعجه أو يتسفزه فيها أحد.

العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والصين:

الإتحاد الأوروبي قوة هامة في العالم وبفضل زيادة عـــشر دول كأعـــضاء جدد، أصبحت قوته أكبر مما مضى. تزداد الشراكة الشاملة بين الصين والإتحـــاد الأوربي بإستمرار، وتزداد النقط المشتركة ويتعزز التعاون المتبادل المنفعة بـــين الجانبين.

في يوم أول يونيو 2003، حضر الرئيس الصيني هو جـــين تـــاو مـــؤتمر الحوار غير الرسمي لقادة الجنوب – الشمال في إيفيان بفرنسا، وبالرغم مـــن أن هذا المؤتمر كان خارج مؤتمر رؤساء مجموعة الثماني، إلا أن حـــضور الـــصين

يعتبر نقطة مهمةً، واستناداً إلى وكالات الأنباء الأجنبية أن ذلــك يعتبــر اشـــارة لاستعداد الصين للاشتراك في الشؤون الدولية بصورة إيجابية. (قنـــديل، 2008، ص 55)

في يناير 2004، قام الرئيس الصيني هو جين تاو بزيارة رسمية لفرنـــسا بناء على دعوة. وفي يوم 27 يناير 2004، أي يوم الـــذكرى الـــسنوية الــــ40 لتأسيس العلاقات الدبلوماسية الصينية – الفرنسية، وقع كل من الرئيس الصيني هو جين تاو والرئيس الفرنسي جاك شيراك على ((البيـــان المـــشترك بـــين الـــصين وفرنسا)) الذي طرح المبادئ المرشدة لتنمية علاقات الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الصين وفرنسا، وحدد مجالات تعزيز التعاون بين الدولتين، وذلك يرمز إلـــى أن التعاون الصيني – الفرنسي قد دخل مرحلة تطور جديدة. (العفيفـــي، 2009، ص 120)

شرح الرئيس الصيني هو جين تاو في باريس سياسة الصين حيال الإتحـــاد الأوربي. وقد أكد أن الصين تؤيد مسيرة التكامل للإتحاد الأوربي، وتهتم بالـــدور الإيجابي للإتحاد الأوربي وتأثيراته في الشؤون الإقليمية والدولية، وترغـــب فـــي تطوير علاقات الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الصين والإتحاد الأوربي علـــى أساس الإحترام المتبادل والمساواة والمنفعة المتبادلة (مينجيس، 2007، ص14).

في يوم 30 أكتوبر 2003، تم اللقاء السادس لقادة الصين والإتحاد الأوربي ببكين. وقد عبر قادة الجانبين عن الترحيب الحار بتقـــدم العلاقـــات الـــصينية – الأوربية منذ اللقاء الخامس في سبتمبر 2002 في كوبنهاغن، ورأى الجانبـــان أن الحوارات السياسية بين قمة الصين – الإتحاد الأوربي أحرزت نتائج، وتعـــززت درجة الحوارات والمشاورات من عالية المستوى، وتوسعت المجالات بينهم، لقـــد أوضحت المنظومة المتعددة المستويات أن علاقات الشراكة الإستراتيجية الصينية – الأوربية أصبحت ناضجة يوما بعد يوم، وإستراتيجيتها أكثر بروزا. وعبر قادة الطرفين عن ترحيبهم الحار بتوقيع الجانبين على ((إتفاقية حول القمر الـــصناعي جاليليو للتعاون)) والتوقيع بالأحرف الأولى على ((مذكرة التفـــاهم حـــول الـــدول الأعضاء بالإتحاد الأوربي))، ورأوا أن هاتين الوثيقتين تعتبران معلما هامـــا فـــي

مسيرة تطور العلاقات الثنائية، ويأملون في تنفيذهما في وقت مبكر. (النجار، 2008، ص 80)

وعبر كل من قادة الجانبين عن ترحيبهم الحار بنشر كل من الجانبين وثيقة سياسية حول العلاقات الصينية – الأوربية في عام 2003. لقد عبرت الوثيقتان عن رضاهما عن التقدم الكبير في العلاقات الصينية – الأوربية، وأوضحتا السياسات والأهداف للعلاقات الصينية – الأوربية، وطرحتا إقتراحات جديدة في مجالات متعددة. ويثق قادة الجانبين بأن هاتين الوثيقتين السياستين اللتين خططتا أهداف تنمية العلاقات الصينية – الأوربية ستحققنان قوة نشطة جديدة للعلاقات الثنائية. كما حدد قادة الجانبين سلسلة من النقط الهامة للأعمال المشتركة، من ضمنها تعزيز الزيارات المتبادلة والحوارات السياسية بين قمة الجانبين، وتقوية أعمال التعاون في المجالات الإقتصادية والتجارية والمسائل الدولية والإقليمية وزيادة التعاون في المجالات المتعددة الأطراف وغيرها. (يسين، 2008، ص 35)

وأصبح التعاون بين الإتحاد الأوروبي والصين شديد الأهمية وخاصة في صدد العولمة حيث أصبح على الطرفين مواجهة التهديدات غير التقليدية التي انتشرت مؤخراً مثل الإرهاب وتكأثر أسلحة الدمار الشامل والجرائم الدولية وإنتشار الأوبئة والأمراض، وبلغ عدد دول الإتحاد الأوروبي 25 دولة بينما ظهرت الصين على الساحة العالمية بإعتبارها صاحبة دور فعال. ومن الواضح أن تنمية علاقة قائمة على تبادل المنافع بين الطرفين هو المفتاح الأساسي لمصلحتهما ومصلحة العالم بأثره. (قنديل، 2008، ص 57)

وقد لفتت الصين أنظار الإتحاد الأوروبي من حيث إزدهار التجارة، وإذا نظرنا اليوم إلى مقاطعة (باندت) بـ(شنغهاي) لوجدناها لوحة مزينة بالأضواء تعلوها دعايات المنتجات الأجنبية. نرى في كل مدينة المباني الجديدة تشيد بين عشية وضحاها. إن الإنفتاح الإقتصادي الذي شهدته الصين قد خلق فرصاً متنوعة أدت إلى تعميق العلاقات بين الطرفين (Xie. 2007, P.54).

الهدف من الإنفتاح هو تغيير النظام الإقتصادي للصين من الإقتصاد المخطط إلى الإقتصاد المفتوح وهذا التغيير يتطلب مدراء مثقفين وكذلك إداريين يجيدون إدارة الأعمال في سوق إقتصادي مفتوح، وقد أسست الكلية الصينية الأوروبية لإدارة الأعمال منذ عشرة سنوات لتسد الحاجة المتزايدة على التنافس الإداري. وقد كانت الحكومة الصينية حريصة على الإستثمار في الموارد البشرية فطلبت العون من أوروبا لسد تلك الثغرة. ولقد لعب التعليم والأساليب الدولية في إدارة الأعمال دوراً هاماً في تقدم الصين. (قنديل، 2007، ص 100)

لقد شهدت الصين تغييراً كبيراً والدليل هو حرية الأفراد وقدرتهم على تحقيق رغباتهم خاصة في العمل الذي يرغبون فيه، ولكن الصين مازالت في مرحلة التطور ولا تزال تختلف من حيث أساليب الحياة. والانتحابات البلدية التي تمت في حوالي مليون قرية منذ عشرة سنوات كانت الخطوة الأولى نحو الديمقراطية. وقد شهدت (كيان جين) الانتخابات المحلية مؤخراً حيث قام سكانها بانتخاب لجنتهم المحلية الخاصة ورئيس مجلس إدارتها، بوجود هذا النظام يستطيع كل فرد أن يمعن النظر، فالنظام الجديد يجعل كل فرد يثق بقائده وهذا هو خير نظام، ونظام هذه القرية الآن جيد، ويقوم البرنامج بتدريب الأفراد على تنظيم الانتخابات وتدريب المرشحين الجدد على إدارة القرى ووضع الخطط وحل الخلافات بين الأفراد وتقديم النصح والإرشاد فيما يخص إنتاج المزارع. (سلمان، 2005، ص 120)

التأقلم مع واقع الصين هو محور الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والصين. وقد أصبح لتلك الشراكة وجود قوي في أوروبا بأثرها، فقد أصبحت (هامبورغ) أكبر مدينة في أوروبا تهتم بالثقافة الصينية والمصالح القائمة على الأعمال، وتوضح النتائج التقديرية أن هناك شركة صينية تفتتح فرعاً لها كل عشرة أيام في (هامبورغ)، ولم تصبح (هامبورغ) موطناً للمنتجات الصينية فحسب ولكن اتخذ أكثر من 10000 صيني من مدينة (هنباو) موطناً لهم.

وعلى صعيد أكبر فإن العلاقة الدبلوماسية بين الإتحاد الأوروبي والصين شديدة الحيوية دولياً، مما يجعل الإتحاد الأوروبي في وضع يخوله للحوار المستمر بينه وبين الجمهورية الشعبية. (العفيفي، 2009، ص 123)

ولقد اكتسب الطرفان خبرة كبيرة في التعامل مع الفروقات والمتناقضات وهذا على أساس المساواة بين الطرفين والحوار والاستشارة وكذا التطور في التفاهم المشترك، وسيقوم الطرفان بحل مشاكلهم وإختلافاتهم من خلال الروابط الوثيقة المشتركة، ومع إستمرار توسع الإتحاد الأوروبي فهو يتوسع أيضاً في علاقاته مع العالم بأثره وقد أدت مؤتمرات القمة المستمرة بين الرؤساء الأوروبيين و الصينيين إلى إستمرار، وتشهد العلاقات الصينية الأوروبية تحسناً متنامياً لاسيما على الصعيد الإقتصادي كشفته تصريحات رئيس الوزراء الصيني "ون جياباو" لصحيفة "لوفيغارو" الفرنسية في ديسمبر الماضي التي دعا فيها الإتحاد الأوروبي إلى رفع الحظر الأوروبي عن مبيعات الأسلحة إلى الصين ومنحها وضع إقتصاد السوق بإعتباره أمر يصب في مصلحة الطرفين، وإعتبر " جياباو " أن تحقيق هذين المطلبين يسير على طريق تحقيق الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الصين وأوروبا مثمنا الجهود الفرنسية المبذولة لرفع الحظر .(Ahmed, 2003, P.14)

الخلافات التجارية بين الإتحاد الأوروبي والصين

ولعل ما يعكر صفو التقارب الملموس في العلاقات الصينية ــ الأوروبية الإتهامات الأوروبية للصين بإغراق أسواقها وكان آخرها إعتماد الإتحاد الأوروبي جملة من التدابير الوقائية منها فرض ضريبة قدرها (19.4%) على الأحذية الجلدية الصينية، وجدير بالذكر أن صادرات الأحذية الجلدية من الصين إلى الإتحاد الأوروبي قد زادت بنسبة (320%) في السنة التي انتهى حسابها في مارس 2005. (قنديل، 2007، ص 102)

وفي عام (2007) وافق الإتحاد الأوروبي على صفقة تجارية مع الصين من شأنها أن تحل الأزمة الناشبة حول حصة الصين في تصدير الملابس والمنسوجات إلى أوروبا، وكان إلغاء نظام الحصص التجارية للمنسوجات

والملابس على نطاق عالمي في بداية عام (2007) قد أدى إلى فتح الباب أمام الصين، لإغراق الأسواق الأوروبية والأميركية بمنتجاتها رخيصة الثمن، ورداً على ذلك فرض الإتحاد الأوروبي في شهر يوليو 2008 حصص بالنسبة لإستيراد السلع المهددة في أوروبا. (العفيفي، 2009، ص 125)

وقد اتفق "ماندلسون" مع المسؤولين الصينيين على الإفراج عن الملابس والمنسوجات المكدسة، شريطة خصم نصف الكمية من حصة الصين للتصدير إلى أوروبا في العام الحالي.

وتطور ملف حقوق الإنسان في الصين، قد يدفع عملياً بإتجاه رفع الحظر الأوروبي، فالصين ساندت إنشاء مجلس لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة مارس الماضي، ويشير الكتاب الأبيض الصادر عن مجلس الدولة الصيني بعنوان "تقدم الصين في حقوق الإنسان في 2004 "، إلى إطلاق مجموعة من المشروعات الفعالة المشتركة بين الصين والأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، مع توقيع "مذكرة تفاهم حول التعاون" بين الجانبين في عام 2000 (Xie. 2007, P.56).

ويلفت "دونغ يون هو"، نائب رئيس وسكرتير عام جمعية الصين لدراسات حقوق الإنسان إلى انتخاب الصين بشكل متعاقب وإختيارها عضوا بلجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منذ عام 1981، وقال "لين بو تشنغ"، نائب رئيس مؤسسة الصين لتنمية حقوق الإنسان، "أنه تم تأسيس برنامج حوار حول حقوق الإنسان بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان، حتى يعرف بقية العالم المزيد عن إنجازات الصين.

وفى عام 2004 أجرت الصين حوارات ومشاورات حول حقوق الإنسان مع أستراليا وكندا وبريطانيا والإتحاد الأوروبي والنرويج وألمانيا وهولندا. (سلمان، 2005، ص 121)

3-5 تقييم عناصر القوة والضعف للصعود الصيني:

شهدت الصين تطوراً ملحوظاً في عناصر قوتها خلال السنوات الأخيرة على كافة المستويات. فعلى المستوى الإقتصادي، حققت الصين معدلات للنمو

تتراوح ما بين (8%) و(14%) ليستقر معدل لنمو السنوي خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين حول (10%) سنوياً، وهو أعلى معدل للنمو بين القوى الكبرى في العالم. كما حققت معدلاً في نمو الصادرات وصل إلى (17%) خلال العقدين الماضيين، الأمر الذي وفر لها احتياطيات من العملات الاجنبية تصل إلى (140) مليار دولار، وإستطاعت أن تجذب حوالي (40%) من الإستثمارات الخارجية المباشرة في دول العالم وتحتل الآن المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث جاذبيتها لهذه الإستثمارات. (العفيفي، 2009، ص 107)

وقد إقترب عدد سكانها من (1400) مليون نسمة، الأمر الذي يجعلها سوقاً هامة لا يمكن تجاهلها على المستوى العالمي خاصة مع تشكل طبقة متوسطة يقترب عددها من (400) مليون نسمة. وتشير العديد من الدراسات إلى تحسن نسبي في الأوضاع المعيشية للسكان فيما يتعلق بالإرتفاع النسبي في متوسط الدخل الفردي مقارنة بالسنوات السابقة وإن كان لا زال منخفضاً حيث كان لا يتعدى (600) دولار سنوياً عام 1998، وقد وصل في عام 2000 إلى (840) دولار وفي عام 2001 إلى (890) دولار، كما تحسن نسبياً الخدمات الصحية والتعليمية ومؤشرات الحياة (Chen, 2008, P.19).

ووفقاً لتقارير التنمية في العالم الصادرة عن البنك الدولي فإن العمر المتوقع للحياة هو (70) عاماً، والوفيات الخامسة (37) لكل ألف، ومعدل الأمية (17%)، ونسبة السكان تحت خط الفقر (4.6%)، يعيش منهم بأقل من دولار (18.5%) وأقل من دولارين (53.7%) وذلك وفقاً لارقام عامي (98-99)، ووفقاً لأرقام 2000 و 2001 فقد حدث تحسن طفيف في بعض هذه المؤشرات فقد انخفضت نسبة الأميمة إلى (16%)، وظلت نسبة السكان الذي يعيشون تحت خط الفقر ثابتة بالرغم من الظروف الإقتصادية الصعبة التي يعشها العالم.

إن الصين قد حققت إنجازات إقتصادية هامة أتبرزها إنها أخرجت قرابة ربع سكان العالم من الفقر والتخلف وضاعفت إجمالي المنتج الإقتصادي بأسرع مما حدث في أي إقتصاد كبير في التاريخ، كما خلقت سريعاً طبقة وسطى يعتد

بها، يبلغ إجمالي عددها عدد سكان الولايات امتحدة، وإرتفعت دخولهـــا الحقيقيـــة بسرعة تعادل عشرة أمثال سرعة إرتفـــاع الـــدخول الأمريكيـــة الحقيقيـــة فـــي التسعينيات. يضاف إلى ذلك قيام الصين بإلغاء الملكيات الجماعية (الكوميونـــات) والتي تمثل واحدة من أكثر النظم الإقتصادية المعتمدة على التخطيط المركزي في التاريخ وحولت جزءاً كبيراً من النشاط الإقتصادي نحو آليات الـــسوق، ورحبـــت بالمشروعات الأجنبية لتحتل مركز القلب في الإقتصاد الصيني، وفي الوقت ذاتـــه حافظت على المشروعات المملوكة للدولة التي تتسم بالعجز وربما تصل إلى حـــد الإفلاس، والهدف من ذلك كان هو الحيلولة دون أي اضطراب إجتماعي ناجم عن أسلوب العلاج بالصدمات، وبدأت في تحويل مركز النشاط الإقتصادي تدريجياً إى إتجاه القطاعين الخاص وشبه الخاص، والذي يشغل الآن نصف المنتج الـــصيني. (بن هويدن، 2007، ص 140)

وعلى المستوى السياسي، إستطاعت الصين الحفاظ على الإستقرار السياسي من خلال حكومة مركزية يسيطر عليها الحزب الشيوعي الصيني. ونجحت مـــن خلال الحزب والجيش في الحفاظ على وحدة وتماسك البلاد. هذا بالإضـــافة إلـــى نجاح الحزب الشيوعي في وضع عدداً من خطط التنمية التي كـــان لهـــا مـــردود إيجابي واضح، الأمر الذي دعم من سند شرعية النظام السياسي. ويكفي في هـــذا الصدد أن نشير إلى نجاح الصينين في تحقيق الإكتفاء الذاتي فـــي مجـــال إنتـــاج الحبوب، كما نجحت في الحفاظ على معدل معين وهو (1%) من النمو الـــسكاني، من خلال سياسة مولود واحد لكل أسرة، كما استردت الصين سيادتها سلمياً علـــى هونج كونج عام 1997، وماكاو عام 1999، ولا يتبقى خارج السيادة الصينية إلا تايوان، كما نجح الحزب في مؤتمره السادس عشر الذي عقد في الفترة من 8 إلى 15 نوفمبر عام 2002 في تحقيق إنجاز كبير هام، وهو تأمين انتقال سلمي للسلطة من الجيل الثالث إلى الجيل الرابع، وهو أول انتقال سلمي يتم في تاريخ الحزب. (سلمان، 2005، ص70)

كما شهدت الحياة السياسية إنفتاحاً نسبياً في الصين، وفي ذلك يذكر مؤلـــف كتاب التنين الأكبر "أن الصين طورت نظاماً شاملاً للانتخابات الحـــرة التنافـــسية

لشغل الآف المناصب المحلية، كما تعمل الصين على توسيع السلطة التشريعية ونوعية الحوار داخل مؤتمر الشعب الوطني (البرلمان) بما ساهم في إصدار مجموعة من القوانين لعشرات القضايا التجارية والمدنية الرئيسية، التي كانت تشملها في السابق قوانين غير مكتوبة". كما إنها تسمح بالتوسع الكبير في وسائل الإعلام، وتوفر قدراً أكبر من حرية التعبير والحصول على المعلومات حول الآف الموضوعات، إذا لم تكن ذات حساسية سياسية، وهو مالم يحدث في تاريخ الصين، وتعمل على زيادة الخيار الاستهلاكي والحراك لقوة العمل، كما تسمح بقدر كبير من الحريات الدينية والشخصية، وحريات في إختيار أسلوب الحياة (فوزي، 1998، ص25).

وعلى المستوى التكنولوجي، تشير العديد من الدراسات إلى تنامي القدرات الصينية التكنولوجية، وذلك من خلال الإلتزام بسياسة واضحة تشجع نقل وإنتاج التكنولوجيا. ففي عام 1992 تم إنشاء (32) منطقة لتنمية الإقتصاد والتكنولوجيا، و(52) منطقة لصناعة التكنولوجيا المتطورة، كما يوجد بالصين آلاف الشركات الاجنبية والمشتركة التي تقوم بنقل التكنولوجيا إلى البلاد. وفي هذا الصدد يشير ريتشارد بيرنشتاين الكاتب الأمريكي في كتابه الصراع القادم مع الصين إلى أن الإستراتيجية الصينية تهدف إلى الإسراع في الحصول على التكنولوجيا الغربية وأكثرها تقدماً، بما في ذلك تكنولوجيا التي يمكن إستخدامها للأغراض المدنية والعسكرية، وأحد السبل التي تسلكها الصين في القيام بهذا هو عن طريق مطالبة لاشركات الأجنبية بصناعة بعض المكونات التي تستخدم في المنتجات التي تباع في الصين، حتى تستمر في ممارسة العمل في الصين. ومن ثم، فإن الشركات الأمريكية ليست مطالبة فقط بنقل تكنولوجيا التصينيف المتطورة إلى الصين، بل أيضاً بتدريب القوى العاملة الصينية. (شارما، 2008، ص 7)

ويضيف بأن الصينيين يتقدمون كثيراً في نقل التكنولوجيا، فقبل عشر سنوات لم يكونوا قادرين حتى على توجيه الأسئلة الصحيحة، أما الآن فإن لديهم المزيد من المعرفة لأن لديهم المزيد من الإتصالات، كما أن لديهم عدداً كبيراً من طلبة التبادل العلمي في الولايات المتحدة، ولديهم أموال أكثر الآن، وفي الولايات

المتحدة تتلك الأموال"، وينقل عن متخصص في الشؤون الصينية قولـــه أن نحـــو (15) مقاطعة صينينة قد أقامت شركات بشكل مستقل لإكتشاف التكنولوجيا التـــي يمكن أن يحصلوا عليها بأقل سعر ممكن، وتركز الشركات المقامة في المقاطعات الصينية بصفة اساسية على التكنولوجيا التـــي تـــساعد فـــي الإســـراع بنموهـــا الإقتصادي، ولكن الشركات الوطنية أكثر إهتماماً بالتكنولوجيا العالمية التـــي لهـــا إستخدام عسكري وإستخدام مدني متقدم. (عبد الله، 2008، ص 121)

ووفقاً للمصادر الصينية، فإن دخول الصين إلى مجال التكنولوجيا رفيعـــة المستوى بدأ عام 1988 بإنشاء منطقة للتكنولوجيا المتطورة في بكين، وقد كان لها إنجازاً رائعاً. ففي عام 1998 كان نصيبها من دخل تجارة الصناعة التكنولوجيـــة (51.39) بليون يوان، وقدمت للناتج القـــومي الإجمـــالي (15.7) بليـــون يـــوان، وقيمتها المضافة (33.25) بليون يوان، وصادرتها مليون دولار أمريكي، وقـــدر معدلات نموها بالنسبة لهـــذه المـــسائل (35.7%)، (20.9%)، (40.4%) علـــى التوالي. (النجار، 2008، ص 55)

وقد تم إنشاء 53 منطقة للتكنولوجيا رفعية المستوى عام 1997. ويوضـــح تقرير لإدارة التكنولوجيا رفيعة المستوى التابعـــة لـــوزارة العلـــم والتكنولوجيـــا الصينية، إن إنشاء هذه المناطق قد تطورت وفقاً لنمـــوذج وادي الـــسليكون فـــي الولايات المتحدة، هذا بالإضافة إلى إقامة العديد من المناطق الـــصينية الأخـــرى. وخلال المرحلة الأولى تمكنت هذه المناطق من خلق بيئـــة ملائمـــة للإســـتثمار، وتحقيق التراكم في رأس المال وجمع الموارد الصناعية، وهذه المنـــاطق تحقـــق أعلى معدلات للنمو الإقتصادي السريع على مستواها المحلي.

وفي نهاية عام 1998 بلغ عدد مؤسسات التكنولوجيـــا عاليـــة المـــستوى المسجلة في هذه المناطق ما يزيد عن (1500) مؤسسة يعمل فيها (1.5) مليـــون عامل، ومنها (600) مؤسسة تعمل في مجال تجارة التكنولوجيا، مـــسجلة (420) بليون يوان في الدخل الإجمالي لتجارة التكنولوجيا، و (390) يوان كقيمة مـــضافة كما ظهرت مؤسسات مستقلة للتكنولوجيا رفيعة المـــستوى ذات حقـــوق الملكيـــة الفكرية. وقد نجحت بعض المناطق في إدخال التكنولوجيا الحديثـــة فـــي مجـــال

الصناعات التقليديةن وربطت بين ثلاث صناعات أساسية وهي صناعة الحاسب الآلين والإتصالات وتكنولوجيا المعلومات. (العفيفي، 2009، ص 109)

القوة العسكرية الصينية:

إن محاولة استجلاء مختلف مقومات الصعود الصيني تقتضي بالضرورة إلقاء الضوء على طبيعة القوة العسكرية الصينية، وفي إطار هذا السياق يمكن القول إن القدرات العسكرية الصينية قد تأثرت من خلال عقد التسعينيات إلى حد كبير بالتوجه الإستراتيجي والعلم والوة التكنولوجية، والمخصصات المالية، والبيئة الإقليمية والكونية للأمن، والتأسيس الإداري للقوات المسلحة والحصول على نماذج المعدات وبرامج التدريب، أما القيود التي تواجه القدرات العسكرية الصينية فهي نشر القوات الأمريكية والدول الأخرى لقوات حديثة الجومار الصيني، توزيع الميزانية ومشكلات تحديث التكنولوجيا ومحدودية الخبةر العملية في حقل العمليات بالنسبة للجيل الحديث في القوات السملحة، ولقد دار التوجه الإستراتيجي الصيني حول عدة موضوعات تتعلق بزيادة قوتها القومية المعاصرة، من خلال زيادة قدرات قواتها المسلحة بوصفها عنصراً هاماً من عناصر القوة، والطموحات الإقليمية القائمة على المطالب التاريخية والمناهج التدرجية.

وواحد من الأصول الحاسمة في حماية السيادة والتكامل الإقليمي وزيادة هذه الأسباب فإن القوات المسلحة لابد وأن تختبر في السنوات القادمة، وفي هذا المجال وبتأثير تشكيل القواتين على أساس كيفيتها في العمليات الحالية والمستقبلية، فإن التغيرات في الإستراتيجية الدفاعية للصين كان لها تأثير هام فالتحول من مذهب الحزب الشعبية إلى مذهب الحرب الشعبية تحت ظروف حديثة في منتصف الثمانينيات، وأخيراً الحرب المحلية تحت أو في ظل ظروف التكنولوجيا المتطورة، مع نمو تأثير الثورة في الشؤون العسكرية والتأكد من المعلومات الحربية، تطلب تحولاً كبيراً في الجوانب التقنية والتكتيكية للعمليات. (عبد الله وعبد الرزاق، 2008، ص 245)

هذا وقد بذلت الصين جهوداً كبيرة لتحديث قواتها المسلحة، ومر ذلك عبر ثلاث مراحل الأولى من عام 1992 وحتى عام 1996، وتمثل مرحلة تأسيس

التحديث، ثم وضع أسس التحديث المقتدم في عام 1998 وحتى عام 2001، أما المرحلة الحالية فتشهد ثمار التحيدث في بعض المجالات النوعية مثل بناء القدرات على رد الفعل السريعة والمساندة البحرية والجوية للصواريخ البالستية بعيدة المدى، وغزو الفضاء، وعمليات الإتصال، ونظم الأوامر والتعليمات. (العفيفي، 2009، ص 111)

وقد أثار تحديث الصين لقوتها العسكرية بعض المخاوف من الدول المجاورة يؤثر هذا الأمر على الإستقرار الإقليمي وهو ما نفته الصين إذا أكدت على أن قوتها العسكرية موجهة بالأساس لحماية حدودها وتكاملها الإقليمي، وتستند عملية رفع القدرات العسكرية للصين على مجموعة من الأسس تتمثل في معدل سنوي للنمو الإقتصادي يتراوح ما بين (6% و 8%) وهو ما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي إلى (4) تريليون دولار عام 2010، ورفع وزيادة في الجوانب الكمية والكيفية للسياسة العلمية والتكنولوجية على مستوى البناء والأفراد، وهو الأمر الذي أدى إلى تكوين ما يقرب من (30) مليون فني متخصص في عقد التسعينيات (جيان، 2001، ص61).

عناصر الضعف الصيني:

تتعدد الآراء بصدد عناصر الضعف الصيني ويقول أحد الباحثين أن أهم خصائص الصين الواعدة هي أيضاً أكبر خطر يتهدد بقائها ألا وهي الحجم. فالصين أكبر أمم العالم ازدحاماً بالسكان والتزايد المطرد في عدد السكان يرغمها على إطعام ما يزيد على ربع سكان العالم، علاوة على ما بين (13 و 15) مليون وظيفة. فعمال التراحيل من الفلاحين الذي أصبحوا عمالاً مهاجرين يصل عددهم إلى أكثر من مائة مليون، وتتوقع الحكومة أنه خلال السنوات الخمس القادمة سيكون هناك (137) مليون فلاح زائدين عن الحاجة، والعمالة لها أعباؤها وضريبتها بما في ذلك بؤس البشر ومعاناتهم، فعدد المعاقين الصينيين أكثر من إجمالي تعداد سكان فرنسا. (الجهني، 2008، ص 21)

ومن ثم فهذا الحجم الهائل يمثل عبئاً على كاهل الصين لأنه يجلع التغيير والإصلاح والتقدم أصعب واشد تعقداً مما لو كان الحال على غير ذلك. ويضاف إلى هذا مشكلة تدهور الموارد، فالصين لا تملك سوى أقل من خمس الأراضي الزراعية، ويقدر الخبراء أن الأراضي الزراعية في الصين وموارد الصين لا تكفي لإعالة أكثر من (950) مليون صيني، وأن الصين لو إستطاعت مضاعفة إنتاجها من الحبوب على مدى عشرين عاماً، وهو أمر غير محتمل، فلن يتوافر الغذاء لإطعام كل صيني كل يوم. وتقدر الفجوة بشأن الإمداد غير محتمل، فلن يتوافر الغذاء لإطعام كل صيني كل يوم. وتقدر الفجوة بشأن الإمداد بحبوب الطعام بما يتراوح ما بين (50) مليون و(100) مليون طن سنوياً خلال السنوات الخمسين القادمة، ويرى ليستر براون مدير معهد ورلد وتسن أن الصين تحتاج إلى حوالي (300) مليون طن من الحبوب من الأسواق العالمية بحلول عام 2030، وهو طلب يتجاوز كثيراً حدود ما يمكن أن توفره الآن أسواق العالم المتاحة للتصدير.

وفيما يتعلق بالطاقة، فإن زيادة معدل إنتاجها للنفط سنوياً تراوح مابين (1% و 2%) بينما زاد الاستهلاك بنسبة (7% إلى 8%) ومن ثم فهناك فجوة الطاقة التي ستجعل الصين من أكبر مستوردي النفط في العالم. وشهية الصين إلى الطاقة أكبر حجماً من أي دولة أخرى، إذ يقدر برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن الصين ستحرق (3.1) بليون طن فحم سنوياً بحلول عام 2020، ولذلك سوف تستهلك الصين في العالم الواحد كميات من الفحك أكثر من كل ما استهلكته الولايات المتحدة منذ بداية الثورة الصناعية فيها (سليمان، 2003، ص45).

ويشير العلماء إلى أن الصين تواجه مخاطر التلوث الصناعي، فحتى لو إستطاعت الصين أن تخفض من معدل نموها الإقتصادي إلى (2%)، فإن الانبعاثات الغازية الخاصة بتلوث البيئة ستظل تزداد سنويًا ويقول علماء الصين أن التلوث الصناعي يسهم في الإصابة بالامراض الصدرية التي تسبب ربع الوفيات في الصين.

ثم يأتي التناقض في معدلات النمو والتحديث الإقتصادي بين المقاطعات الصينية وما ينتج عنه من المشكلات الإجتماعية والسياسية ليمثل نقطة ضعف

أخرى. فالتفاوت في مستويات الدخل خاصة بين الريف والمدن يخلق العديد من الأزمات، بل يرى بعض المحللين ان الريف يمثل عقبةً أمام التنمية في الصين، فهناك سكان المدن والسواحل الذين تحولوا إلى إقتصاد تنين آسيوي جديد ولكن هناك سكان الريف الذي يقدرون بثلاثة أضعاف سكان المدن والسواحل يعيشون على الإقتصاد الزراعي. (سلمان، 2005، ص 75)

إن عناصر القوة الصينية المتنامية يقابلها عناصر ضعف بنيوي هامة في الكيان الصيني، فإن كانت الصين قد حققت معدلات عالية من النمو الإقتصادي، فإن هذا الوضع لايمكن أن يستمر إلى مالا نهاية، لان له مردوده الداخلي المتمثل في إرتفاع معدلات التضخم والبطالة. كما إن الصين التي عادت إليها هونج كونج ثم مكاو والتي تطالب بعودة تايوان إلى الوطن الأم تواجه على الجانب الآخر مطالب أخرى تدعو إلى الانفصال عن كيان الدولة الصينية مثل إقليم التبت ومقاطعة سنكيانج، كما أن سياسية الإصلاح الإقتصادي التي اتبعتها الصين قد أدت إلى حدوث تفاوت خطير في مستويات المعيشة والدخل بين المقاطعات الصينية الساحلية والحيوية وبقية المقاطعات في الداخل، فالمقاطعات الغنية أصبحت تمثل عنصر قوة كما إنها أصبحت تمثل إرتباطاً بالخارج وترفض الانصياع التام للحكومة المركزية في بكين، خاصة فيما يتعلق بتقديم المساعدات للمقاطعات الفقيرة، كما أن النظام السياسي الذي أقام شرعيته على أساس الكفاءة الإقتصادية كالقدرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي للغذاء لسكان لن يستطيع تحقيق ذلك في الأمد المتوسط نظراص للتزايد في عدد السكان ووصول إستخدام الموارد إلى أعلى معدلات إستخدامها، كما إن النتائج الإجتماعية المترتبة على الإصلاح الإقتصادي أوجدت قوى إجتماعية وسياسية جديدة لها مطالب ومتطلبات ورؤى جديدة، تتطلب قدرة عالية على التكيف السياسية من جانب النظام السياسي، ومن ثم، فإستمرار الصعود الصيني وترسخه يتوقف على مدى قدرة النظام الصيني على التعامل مع معادلة عناصر القوة وعناصر الضعف، أي القدرة على تعظيم عناصر القوة وتوليد عناصر جديدة ومتجددة وتحييد عناصر الضعف والتقليل من آثارها وهي

مسألة ليست سهلة لأن على هذا النظام أن يتعامل مع ربع سكان العـــالم (وهبـــة، 1998، ص15).

الرؤية الصينية الرسمية لعلاج التناقض بين عناصر القوة وعناصر الضعف:

جاءت وثيقة المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني في نـــوفمبر عام 2002 لتقدم تحليلاً مفصلاً لعناصر القوة وعناصر الضعف الـــصيني، وقـــد أوضح الأمين العام للجنة المركزية للحزب في عرضه للوثيقة أن النـــاس اتفقـــوا بالاجماع على أن فترة الثلاثة عشرة عاماص الماضية هي فترة إزدادت فيها القوة الوطنية الشاملة، وبنسبة كبيرة داخلياً وخارجياً. وأكد على أهميـــة تطـــوير نظـــام الحكم الذاتي، والعمل على دفع البنية السياسية، وتطوير الديموقراطيـــة، وإكمـــال النظام القانوني وحكم الدولة بالقانون لبناء دولة إشتراكية يحكمها القانون، وضمان أن يمارس الشعب حقوقه بوصفه سيداً للدولة. كما أكد لى إستمرار النضال ضـــد الفساد داخل وخارج الحزب، وشدد على أن المعركة ضد الفـــساد وســـف تحـــدد مستقبل الصين، وكذلك أهمية أن يمثل الحزب دائماً القوى الحيـــة فـــي المجتمـــع والثقافة والحضارة الصينية ومصالح الأغلبية في الصين وطرح نظرية التمثـــيلات الثلاثة والتي تتلخص في تطوير القوى المنتجة المتقدمة وتشجيع الثقافة المتقدمة،و تحقيق المصالح الأساسية للغالبية الساحقة من أبناء الشعب الصيني، تعزيز التقـــدم الإجتماعي الشامل. (العفيفي، 2009، ص 113)

ويرى أحد الباحثين أن أفكار التمثيلات الثلاثة تعكس المتطلبـــات الجديـــدة المطروحة لأعمال الحزب والدولة والناجمة عن التطورات والتغيرات التي طرأت على عالم اليوم والصين المعاصرة. كماإنها تشكل سلاحاً نظرياً قويـــاً لتعزيـــزي وتحسين بناء الحزب، ولدفع وتطوير الإشتراكية في الـــصين. إذ تـــدعو نظريـــة التمثيلات الثالثة إلى توحيد جميع فئات المجتمع المختلفة الذين يعملون على خلـــق صين قوية ومزدهرة. (قنديل، 2008، ص 93)

والواقع أن قراءة هذه الوثيقة وتحليلها ويكشف عـــن إدراك واع لعناصـــر القوة والضعف الصينية وكيفية التعامل معها، فثمة تأكيد علـــى ضـــرورة زيـــادة عناصر القوة الشاملة، إذ حددت الوثيقة هدف تحسين هيكل الإقتـــصاد الـــصيني،

وزيادة قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي في عام 2020 أربعة أضعاف ما كان عليه عام 2000، وتحقيق إختراق رئيسي في تكنولوجيا الإتصالات، والحاسب الآلي، والصناعات الدقيقة، وتحسين مستوى حياة الجماهير، والإهتمام بالتعليم وتحسين البيئة، والإستثمار في قطاع التكنولوجيا والعلوم (سلمان، 2005، ص87).

أما نماذج الرؤية الصينية لعلاج عناصر الضعف فهي متعددة لعل أبرزها سعى النظام السياسي نحو المزيد من الديموقراطية، طبقاً للمفهوم الصيني الديموقراطي، ومحاربة الفساد والإهتمام بالريف الصيني، والقطاع الزراعي، والإسراع في عملية التنمية في المناطق غرب الصين الفقيرة، ومنح هذه المناطق تسهيلات إقتصادية، وتعزيز التنمية في مناطق شمال ووسط الصين، الفقيرة نسبياً، وذلك تحديث البنية الصناعية في هذه المناطق، وإعادة هيكلية القطاع العام، وبناء شبكة فاعلة وواسعة للأمن الإجتماعي تغطي احتياجات العمل المفصولين والمتقاعدين، وخلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل. (عبد الله وعبدالرزاق، 2008، ص 247)

إن ما جاء بهذه الوثيقة يوضح إدراك القيادة الصينية حقيقة عناصر القوة والضعف الصيني، وتقدم رؤية متكاملة للتعامل معها. ولا شك أن أبرز ما يؤكد هذا الإتجاه السياسية الصينية إلى تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق الصين وهذه مسألة في غاية الأهمية بالنسبة للصين خلال المرحلة القادمة، لأن النجاح في تحقيق هذا التوازن يساعد على الحفاظ على الدولة الصينية، ويقيها العديد من الاضطرابات المحتملة والخطيرة. كذلك فإن علاج الآثار الإجتماعية الناتجة عن الإصلاح الإقتصادي بالوسائل السابق الإشارة إليها، يقدم نموذجاً آخر من نماذج التعامل الصيني مع عناصر الضعف التي تهدد الصعود الصيني.

السياسة الخارجية الصينية عبر مرحلة الصعود الصيني:

وهي السياسة التي بدأت مع انتهاء الحرب الباردة وحتى الآن، وقد إنطلقت السياسة الخارجية الصينية في هذه المرحلة استناداً إلى تحليل موضوعي لحقائق الواقع السياسي الإقليمي والعالمي، ورؤية الصين لذاتها ودورها في إطار هذا الواقع، الأمر الذي كان له تأثيره الواضح على حركة السياسة الخارجية الصينية،

ويمكن أن نحدد الملامح العامة للسياسة الخارجية الصينية على النحـــو التـــالي: (قنديل، 2008، ص 41)

أولاً: أن عالم ما بعد الحرب الباردة يختلف عن العالم في مرحلة الحـــرب الباردة من حيث علاقات القوة والمصالح الإستراتيجية، خاصة بين القوى الكبرى في العالم بصفة عامة، وبين الصين، والولايات المتحدة القوة الـــضرورية علـــى الصعيد الإستراتيجي، بل تحولت الرؤية الأمريكية تجاه الـــصين بوصـــفها قـــوة منافسة للولايات المتحدة على الصعيد الإقليمي والعالمي. ويؤكد هذا أن فترة مـــا بعد الحرب الباردة قد بدأت مبكرة بالنسبة للصين، فقد بدأت بفرض عقوبات على الصين من جانب الولايات المتحدة وحلفائها نتيجة أحداث الميدان الـــسماوي فـــي بكين عام 1989، وهو الأمر الذي إعتبرته الصين تدخلاً مرفوضاً فـــي شـــؤونها الداخلية. ومن ثم، قامت السياسة الخارجية الصينية في المرحلة الأولى من نهايـــة الحرب الباردة على أساس مواجهة اتدخل الأمريكي في شؤونها الداخلية، ومقاومة العقوبات التي فرضت عليها. ونظرت إلى هذه العقوبات بوصفها محاولة أمريكية لعرقة الصعود الصينين. ومن ثم، سعت الصين إلى تحسين وتطوير علاقاتها مـــع دول الجوار المباشر من أجل تحقيق هدفين أساسيين هما تتمثـــل أولهمـــا تحطـــيم العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها، وإحباط محاولة إحتواء وعزل الصين. أما الهدف الثاني فهو تهيئة البيئة الإقليمية لتكون بيئـــة مواتيـــة لتحقيـــق التنمية في هذه المرحلة من مراحل صعود الصين، وتعني بـــإحراز التقـــدم فـــي الصناعة، والزراعة، والعلوم والتكنولوجيا، والدفاع القومي، وهو ما أطلق عليـــه بعد ذلك التحديث الإشتراكي(Chen, 2008, P.19).

ومن ثم، فعلى صعيد العلاقات مع دول الجوار قامت الصين بتطبيق سياسة حسن الجوار، وهي السياسة التي تسعى لتحقيق المصالح المتبادلة مع دول الجوار، وهو ما خدم المصالح الصينية من حيث بناء بيئة أمنية إقليمية مـــستقرة، وســـاعد على تحقيق التحديث الإقتصادي. (بن هويدن، 2007، ص 148)

تشير إحدى الدراسات إلى أنه في الفترة من عام 1990 إلى عـــام 1992، نجحت السياسة الصينية في استعادة او تأسيس العلاقات مع اندونيسيا، وسنغافورة،

وبروناي، وكوريا الجنوبية، كما قامت بتطبيع العلاقات مع فيتنام ومنغوليا، ولاوس، كما وضعت نهاية للعلاقات الفاترة مع الهند. ومع ظهور دول آسيا الوسطى بعد تفكك الإتحاد السوفييتي قامت الصين بالتشاور مع هذه الدول لعلاج المشكلات الموروثة عن الإتحاد السوفييتي، وأقامت علاقات دبلوماسية مع جميع تلك الدول، ونجحت في تطبيع العلاقات معها، كما حافظت على علاقاتها الودية مع باكستان، وكوريا الشمالية.

ومع إنضمام اليابان إلى الولايات المتحدة أو الدول الغربية، عارضت الصين، وركزت على عدم تكتل الدول ضدها، وجعلت الجانب الياباني يدرك أن الوضع العام للعلاقات بين البلدين يفرض تصحيح الموقف الياباني، ونجحت السياسة الصينية في تحقيق هذا الهدف ففي 25 سبتمبر عام 1989 أعلنت اليابان رفع الخطر الكامل على سفر اليابانيين إلى الصين، وقامت الدولتان بفتح آفاق التعاون الإقتصادي والتجاري إضافة إلى التعاون في العديد من المجالات. (النجار، 2008، ص 75)

وفي يناير عام 1990 قام عضو مجلس الدولة الصين ورئيس لجنة التخطيط بالدولة بزيارة اليابان تلبية لدعوة اليابان، والتقى مع رئيس الوزراء الياباني وكبار المسؤولين، وذكر وزير الخارجية الياباني آنذاك أن اليابان لا ترغب في فرض وجهة نظرها على القيم الصينية التي تختلف عن النظام الإجتماعي الياباني، وأن اليابان ليس لديها النية في رسم سياستها تجاه الصين في ضوء وجهة النظر هذه. وفي يوليو عام 1990 أعلنت اليابان رسمياً عن تقديم القروض الثلاثة السابق تعليقها، وفي أغسطس عام 1991 قام رئيس الوزراء الياباني بزيارة للصين واستعادة العلاقات اليابانية- الصينية طبيعتها. (سلمان، 2005، ص 77)

وفيما يتعلق بالدول الأوروبية تحركت الدبلوماسية لعرض وجهة نظرها وإقناع الدول الأوروبية بموقفها، وهو الأمر الذي كان له مردود إيجابي على علاقاتها مع هذه الدول. ففي أكتوبر عام 1990 قرر مؤتمر وزراء خارجية السوق الأوروبية المشتركة، استعادة العلاقات مع الصين، وإلغاء كافة إجراءات

فرض العقوبات وتشمل الإتصالات على مستوى أعلى من رؤساء الحكومات، والتعاون العسكري، وتجارة المعدات العسكري. وفي يوليو عام 1991 قررت الدول الأوروبية استعادة الزيارات المتبادلة لرؤساء الحكومات مع الصين.

ويصل أحد المحللين الصينيين إلى نتيجة من خلال تحليل السياسة الخارجية في المرحلة الأولى بعد انتهاء الحرب الباردة تتلخص في أن الفترة التي شهدت فرض الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات على الصين قامت الأخيرة بالحفاظ على الإستقرار السياسي والإجتماعي، والتنمية الإقتصادية المستمر، وتحسين العلاقات مع الدول المتاخمة، بشكل أكبر. كما شهدت العلاقات مع اليابان وبعض الدول الغربية انفراجاً واسعاً، مما دفع اليابان، وأوروبا الغربية والدول الغربية الأخرى إلى إلغاء العقوبات المفروضة على الصين، مما أجبر إدارة الرئيس بوش الأب على إلغاء معظم العقوبات المقررة على الصين قبل أن تنتهي فترة ولايته، وقام وزير الخارجية الصيني آنذاك بزيارة رسمية للولايات المتحدة بدعوة من جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكي حينئذ، في الفترة من 30 نوفمبر إلى أول ديسمبر، والتقى بالرئيس الأمريكي وكبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية. وتعددت زيارات كبار المسؤولين الأمريكيين إلى الصين بعد ذلك، ثم قام وزير الخارجية الأمريكي بزيارة رسمية للصين خلال الفترة من 15-17 نوفمبر عام 1991 حيث توصل الطرفان إلى بعض الإتفاقات حول العديد من المسائل. وفي 31 يناير عام 1992، وأثناء مشاركة رئيس مجلس الدولة الصينين آنذاك في مؤتمر قمة مجلس الأمن التقى بالرئيس جورج بوش الأب، واستعادت الدولتان التعاون والتبادل في مجالات عديدة بدرجات متفاوتة. وفي ديسمبر عام 1992 استعادتا الدولتان العلاقات في مجال العلوم التكنولوجية بصورة رسمية، وفي الشهر ذاته عقدت اجتماعات الدورة السابقة للجنة الصينية- الأمريكية التجارية المشتركة في بكين، وفي 22 ديسمبر عام 1992، أعلنت الإدارة الأمريكية إلغاء تعليق أربعة أنواع من المبيعات العسكرية للصين والتي توقفت مؤقتاً نتيجة اضطرابات عام 1989. (عبد الحي، 2000، ص 62)

ومن خلال العرض المتقدم يمكن القول بأن الصين قد نجحت في الـتخلص من العقوبات التي حاولت الولايات المتحدة وحلفاؤها فرضها عليها عـام 1989، وأجهضت بالتالي الهدف الحقيقي الذي سعت الولايات المتحدة لتحقيقه وهو إحتواء الصين وعزلها من أجل الحد من الصعود الصيني، بل وأثبتت الـصين عملياً أن هذه العقوبات لم تحقق هذا الهدف فقد تنامت عناصر القوة الـصينية ولـم تتـأثر بالدرجة المتوقعة من جانب واشنطن، بل وصفت إحدى الدراسات الـصينية هـذه العقوبات وأهدافها بأنها وهم أثبت الواقع العملي زيفـه وعـدم فعاليتـه بالنـسبة للولايات المتحدة. (شارما، 2008، ص 8)

وعلى العكس من هذا، فقد أثبتت هذه المرحلة توافر عناصر القوة والقـدرة الصينينة على التعامل الفعال مع سياسة الولايات المتحدة الرامية إلى الحد من نمو وصعود القوة الصينية(Chen, 2008, P.85).

أولاً: إن الواقع القائم الآن يقوم على المنافسة، ومنطق المنافسة مع الأقوياء يتطلب أن تكون الصين قوية، وإلا فإن طرفاً آخر سيكون أقوى وسـيقوى عليهـا وسيهدد زعامتها في الشرق الأقصى وفي مجالها الحيوي وهو القـارة الآسـيوية، وبالتالي فإن الصين القوية موضوعياً بحجمها وشعبها وخبراتها ومواردها الطبيعية الهائلة لا تستطيع أن تكون تابعة لأحد، وبعدما أصبحت قوية فقد باتت مدفوعة لأن تزداد قوة وإلا فإن التوقف سوف يعيدها إلى الصفوف الخلفية. وهذا أمر لن تسمح به، لانها دولة لها مصالحها ومكانتها التي يدركها العالم ويراعيها.

ثانياً: أدركت القيادة الصينية أن الإندماج في النظام العالمي ليس سليماً أبداً، بل يكون دائماً عنيفاً وتصادمياً. فصعود اي قوة إلى مرتبة القوى العظمى سـوف يقابل عادة بمقاومة من جانب القوى العظمى الأخرى والقوى الكبـرى الأخـرى. هذه المقاومة والتي سوف تأخذ صوراً متعددة كالسعي إلى إحتـواء هـذه القـوى الصاعدة وعزلها، أو جرها إلى مواقف لإستنزاف مصادر قوتهـا، الأمـر الـذي يعطل مرحلة الصعود أو يعوقها دون الوصول إلى ذلك. أو تكون تحالف مـضاد للحيلولة دون وصولها إلى مرتبة القوى العظمى، وصولاً إلـى إمكانيـة الـصدام المباشر معها قبل وصولها إلى هذه المرتبة. هذه الأمور كانت في وعـي القيـادة

الصينية في إدارتها لسياستها الخارجية مع القوى العظمى والكبرى في العالم وكان لها تأثيرها الواضح على سياستها الخارجية تجاه هذه القـوى. (شـارما، 2008، ص 8)

ويمكن إيضاح هذا التأثر في السياسة الخارجية الصينية تجاه هذه القـوى. فمن ناحية حرصت القيادة الصينية على تعظيم القوة الصينية في كافة المجـالات بما يؤهلها للوصول إلى مرتبة القوة العظمى وسبيلها إلى ذلـك بنـاء إقتـصادي عصري دينامي التطور يساهم في تحقيق نقلة نوعية في قدرتها الإقتصادية. ويفهم من تصريحات القادة الصينيين أن إستراتيجية التحول إلى دولة عظمى لا يمكن أن يتحقق من خلال القوة العسكرية وحدها، بل من خلال بناء قوة إقتصادية، وعلميـة تكنولوجية، وتحقيق الإستقرار الإجتماعي، واكتساب الهيبة السياسية إقليمياً ودولياً. هذا الحرص على تعظيم القوة الصينية يرجع إلى حقيقة أن العلاقات بـين الـدول تقوم أساساً على إعتبارات القوة، فالسياسة الخارجية الفعالة لا بد وأن تعتمد علـى عناصر قوة فعالة ومؤثرة. ومن ثم فالسعي إلى إقامة علاقات خارجية على أسس المصالح المتبادلة لا يتحقق إلا في ظل توازن ملائم للقوة. (شـارما، 2008، ص 8)

من ناحية ثانية، قامت السياسة الخارجية الصينية على مراعاة التدرج فـي عملية التحول إلى قوة عظمى بحيث تتساوى مع الولايات المتحدة عام 2020 ثـم تتفوق عليها في المراحل التالية. أما التوجه الثالث فتمثل في التأكيد المستمر علـى أن نمو القوى الصينية وصعودها هو مفتاح الإستقرار الإقليمي في آسيا، وأن لهـا دوراً في تحقيق السلام سواء في آسيا أو في العالم. كمـا أن دور الـصين فـي الإقتصاد العالمي سواء من خلال إسهامها في دفع عملية النشاط الإقتصادي أو من خلال كونها سوقاً ضخمة تتجه إليه شركات الدول الأخرى، هو أمر هام لأنه يوفر أرضية مشتركة للمصالح المتبادلة بين الصين والقوى الكبرى. ومن ثم، فـصعود الصين ليس بالضرورة سوف يكون بإتجاه مضاد لمصالح القوى الكبرى، بل يمكن من خلاله تحقيق مصالح مشتركة ومنافع متبادلة. ولعل هـذا مـا يفـسر حركـة السياسة الخارجية تجاه الولايات المتحدة الامريكية وسعيها إلى التخفيف من حـدة

التوتر في العلاقات الأمريكية – الصينية، ومحاولة إقناع الإدارات الأمريكية المتعاقبة بأهمية مجالات التعاون المتاحة بين الجانبين، بحيث إنها تفوق وتعلو على قضايا الصراع من هذه العلاقات، وهو الأمر الذي حقق قدراً من النجاح خلال إدارة كلينتون الثانية بإقامة علاقة شراكة إستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة، وإن كان هذا لم يمنع من حدوث توتر في هذه العلاقات مع إدارة بوش الابن. (قنديل، 2008، ص 95)

من ناحية رابعة، كان هناك تأكيد أن الصين دولة مسؤولة ولها دور كبير وهي مستعدة للوفاء بمسؤولياتها الدولية، كما أنها لا تمثل تهديداً لأحد وقد رهنت على ذلك من خلال مواقف عملية. فخلال الأزمة المالية والإقتصادية من جنوب شرقي آسيا، قدمت الصين عوناً مالياً للدول التي تعرضت إلى هذه الأزمة وصل إلى اربعة مليارات دولار، كما التزمت بعدم تخفيض العملة الصينية أمام الدولار حتى لا يؤدي ذلك إلى إلحاق أضرار بإقتصاديات الدول الآسيوية بل إنها تحملت خسائر مالية كبيرة لتجنب أزمة مالية كبيرة. كما إن الصين مهتمة بحسن الجوار مع كل الدول على أساس مبادئ التعايش السلمي. وبوصفها دولة تقدر المسؤولية فإن قوتها النووية المحدودة لا تمثل تهديداً لأحد(Yan, 2007, P.19).

أما التأثير الخامس فتمثل في السعي الدائم إلى تجنب الصدام مع القوى الكبرى والولايات المتحدة على المستوى الإقليمي والعالمي، والتركيز على حل الخلافات بالطرق الدبلوماسية، والإعلاء من قيم التعاون مع دول الجوار المباشر والدول الآسيوية، وذلك بهدف توفير البيئة الإقليمية والدولية الهادئة والأمنة التي توفر الفرصة لبناء عناصر القوة الصينية.

ثالثاً: رفض الاحادية القطبية، والسعي إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب، إزاء السعي الأمريكي إلى بناء نظام عالمي جديد أحادي القطبية بزعامتها، فإن السياسة الخارجية الصينية قد رفضت من حيث المبدأ فكرة هذا النظام، خاصة بعدما بدأت الجهود الأمريكية لبناء هذا النظام، وذلك من خلال تعزيز الأحلاف العسكرية في أوروبا وآسيا، فقد قدمت الولايات المتحدة خطة توسيع حلف الناتو شرقاً، في مؤتمر القمة التاسعة للناتو الذي انعقد في يناير عام 1994م، ورافق

مجلس الناتو في 20 سبتمبر عام 1995 على بيان إمكانية تنفيذ توسع حلف الناتو شرقاً. أما في القارة الآسيوية فقد أصدر الجانبان الأمريكـي، واليابـاني البيـان المشترك حول الضمان الأمني الأمريكي- الياباني، وتوسيع دور قـوات الـدفاع الذاتي اليابانية. وهو ما رأت فيه الصين أنه يتضمن تحجيماً للأهـداف الـصينية المتعلقة بالتحرك الصيني نحو الدعوة لإقامة عالم متعدد الأقطـاب. وفـي هـذا الصدد، حدث تلاقي في التوجهات مع فرنسا بعد تولي الـرئيس جـاك شـيراك الرئاسة في فرنسا، وتأكيده لمكانة فرنسا كقوة كبرى، وتأييده لإقامة نظام متعـدد الأقطاب. ومن ثم، حدث تحسن واضح في العلاقات الصينية الفرنسية. كما شهدت العلاقات الصينية – الروسية تطوراً جديداً، بعد أن أعلنت الدولتان إقامـة علاقـة شراكة بناءة موجهة نحو القرن الحادي والعشرين بصورة رسمية في سبتمبر عام 1994، ثم قررتا في بيان مشترك صدر في أبريل عام 1996 عن تأسـيس هـذه العلاقة التي تقوم على الثقة المتبادلة، ودفع ذلك علاقات البلدين إلى مرحلة جديدة من التعاون الإستراتيجي، ولاسيما عندما انعقدت القمة الأوروبية الآسـيوية فـي (بانكون) في آذار عام 1996، والتي لم تشارك فيها الولايات المتحدة، وحظيـت الصين في هذه القمة بإهتمام واسع النطاق.

وفي أبريل عام 1997 أصدرت الصين، وروسـيا بيانـاً مـشتركاً حـول التعددية القطبية، وأعلنتا بصورة جلية، إنه يتعين نبـذ افكـار الحـرب البـاردة، ومناهضة التكتلات السياسية. وفي مايو عام 1997 قررت الصين، وفرنسا إقامـة شراكة كاملة، وقد بدأت بعض الآراء في الأوساط الأمريكية عن أن سعي الصين لإقامة التعددية القطبية إنما هو بهدف وقف تقدم الولايـات المتحـدة ومعاملتهـا معاملة الند للند. (العفيفي، 2009، ص 115)

ويرى المحللون الصينيون أن هذه المقولة تتناقض مع الحقيقـة، فالتعدديـة القطبية تشير إلى الدول الرئيسية الكبرى او التكتلات الدولية فـي العـالم نتيجـة تعزيز القوة الشاملة للدول، وظهرت تغيرات في موازين القـوى وإتجـاه تطـور العلاقات المتبادلة، وهو ما يعد أمراً موضوعياً قائماً بذاته ولا توجد دولة تستطيع إقامة بصورة مصطنعة، وفي هذا الصدد أشارت الصين إلى تواجـد مثـل ذلـك

الإتجاه وتعتقد أنه لا توجد أي قوة تستطيع مقاومته، وما يطلق عليه فكـر عـالم أحادي القطبية تسهم في تحقيق السلام والإستقرار والرفاهية في العـالم وتـساعد على إقامة نظامين دوليين سياسي وإقتصادي، يتسمان بالعدل والعقلانية والمساواة، ومن ثم، فعلى الصعيد الديبلوماسي تبذل الصين جهوداً مضنية بالتعاون مع فرنسا وروسيا من أجل دفع تطور التعددية القطبية إلى الأمام، وهي تدرك أنـه إذا لـم يتوفر الشرط المسبق من تعزيز القوة الشاملة للدول فإن الجهود الديبلولماسية فـي هذا الإتجاه تصبح غير ذات جدوى، ولكن بعد تطور إتجاه التعددية القطبية بمنزلة أكبر عقبة أمام أي دولة تمارس الهيمنة، لذلك ترفض الولايات المتحدة قبول عالم متعدد الأقطاب، وتقاوم بشدة أي محاولة في هذا الإتجاه، وهو ما يبرز بوضـوح في أعقاب أحداث سبتمبر 2001 والغزو الأمريكي البريطاني للعراق عام 2003، والذي إستندت إلى الهوة الواسعة القائمة في علاقات القوة بين الولايات المتحـدة من جانب والقوى الكبرى الاخرى من جانب آخر، ومن ثم، كانـت التـصرفات الامريكية خلال الفترة من 2001 وحتى الآن بمثابة رسائل لهذه القوى بأن لـديها القدرة والرغبة على إقامة نظام عالمي أحادي القطبية، وإن كانـت الـصين قـد إعترفت في أكثر من منسابة بأن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة فـي عالم اليوم، إلا أنها لم ترى أن هذا الوضع يعني بالضرورة قيـام نظـام عـالمي أحادي القطبية، ومن ثم، فإن السعي الصيني نحو إقامة نظام متعدد الأقطاب يعـد أحد الاهداف الإستراتيجية للسياسة الصينية الخارجية الذي لا يمكن تجاهله، خاصة بعدما أثبتت التجربة صحة الرؤية الصينية للدول، ومن ثم، فإن الرؤيـة الـصينية تتركز على ضرورة تعزيز القوة الصينية لاشاملة بما يساعد على الوصول إلـى هذا النظام. (الجهني، 2008، ص 22)

رابعاً: الوعي بأهمية الدور الإقليمي وإرتباطه بفاعلية الدور العالمي، حيث اتجهت السياسة الخارجية الصينية إلى بناء دور إقليمية فعّال سواء مع دول الجوار الجغرافي المباشرة أو مع الدول الآسيوية الأخـرى، وذلـك بإعتبـار أن القـارة الآسيوية بمثابة المجال الحيوي للسياسة الصينية، ومن ثم، أعلنت عن سياسة حسن

الجوار، والتي إستطاعت من خلالها دعم علاقاتها مع دول الجوار المباشر بما وفر لها بيئة إقليمية مواتية للتنمية الإقتصادية (وهبة، 1998، ص64).

وتوضح إحدى الدراسات أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية دفعت الصين نحو سياسة حسن الجوار. العامل الأول هو الحديث عن قرن الباسيفيك، الأمر الذي شجع بكين على الأمل في أن النمو الإقتصادي السريع في منطقة آسيا والباسيفيك سوف يعطي طاقة للاندفاع والنهضة الإقتصادية الصينية، آخذة في الإعتبار الفرص التي خلقها إعادة بناء الإقتصاد العالمي. ومن ثم اتجهت الصين إلى إندماج وتكامل إقتصادها مع باقي دول المنطقة. أما العامل الثاني فهو بروز القيم الآسيوية الجديدة، والتي تقوم على أساس ان التحديث الآسيوي إنما تأسس على بروز القيم الآسيوية الفريدة، هذا المفهوم كان له تأثير هم على قادة الصين المحافظين لأنه يمثل تحدياً للمركزية الأيدولوجية والإقتصادية الغربية، ومن ثم سعى القادة الصينيون إلى دفع هذا الإتجاه إلى الأمام من خلال العمل بالقرب من دول الجوار الآسيوية، أما العامل الثالث، فيرجع إلى نمو وتطوير التكتلات الإقليمية وغير الإقليمية التي تبعت إنهيار نظام القطبية الثنائية، ومن ثم قررت بكين أن تستفيد من الإتجاه للتجمع والتكتل التي سوف يزودها بميكانزمات نافعة تفيد الصين في مواجهتها للغرب.

وقد بدأ هذا الإتجاه بالتعاون مع دول الجوار في بعض القضايا الأمنية غير التقليدية مثل التلوث البيئي، والهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود. ثم بدأت بعد ذلك مرحلة جديدة من هذه السياسة ساعدت الصين على تحقيق هدفها في خلق بيئة إقليمية بناءة للتحديث الإقتصادي الصيني وللأمن القومي، وقد حددت الصين أهداف سياسية حسن الجوار الإقليمي في تطوير علاقات الصداقة النشطة مع دول الجوار، والحفاظ على السلم والإستقرار الإقليمي، والترويج للتعاون الإقتصادي الإقليمي. (عبد الله، 2007، ص120).

ولتنفيذ هذه السياسة بدأت الصين حواراً مع دول الجوار على قدم المساواة بشأن التعامل مع النزاعات التاريخية الحدودية البرية والمائية من أجل التوصل

إلى حلول معقولة لها، مع الأخذ في الإعتبار أن النزاعات التي لا يمكن حلها الآن يمكن أن تؤجل لبعض الوقت خلال رحلة بناء الأرضية المشتركة بينهم مع الاحتفاظ بهذه الخلافات، وعدم السماح لها بالتأثير على العلاقات الطبيعية بين هذه الدول(Chen, 2008, P.52).

وتوضح هذه الدراسة أن الصين قد سعت إلى الإستفادة من تجارب الدول الآسيوية الناهضة في بناء قوتها وأمنها الإقتصادي من خلال زيادة حجم التجارة معها وزيادة الإستثمارات بين الصين والدول الآسيوية، وهو ما تحقق بالفعل، وفي المجال الأمني التقليدي سعت القيادة الصينية إلى تجنب شعور دول الجوار بأي تهديدات أمنية صينية، حيث أن هناك عدداً من دول الجوار تطرح هذه التهديدات لسببين: الأول نزاعها الحدودي مع الصين، والثاني علاقاتها مع القوى الخارجية المعادية للصين. ووفقاً للرؤية الصينية، فإن سياسة حسن الجوار تستهدف تحقيق هدفين أمنيين: الأول معالجة نزاعات الحدود من خلال التشاور والمفاوضات، والثاني منع تحالف دول الجوار مع قوى خارجية معادية للصين، وتحقيق الهدف الأول من هذه السياسة جعل الصين تبحث عن تأمين الحدود والبحث عن تسوية سلمية لها، سواء كانت حدوداً برية أو بحرية، والهدف الثاني تضمن تطوير علاقات إستراتيجية وإيجاد أرضية مشتركة مع الدول الآسيوية لمقاومة لاضغوط الغربية في مجال إختراق السوق وحقوق الإنسان. (العفيفي، 2009، ص 115)

وفي ظل هذه الظروف، يمكن القول بأن سياسة حسن الجوار الصينية قد تشكلت أساساً بفعل عاملين الأول: هو ديناميكية العلاقة بين الصين والولايات المتحدة كقوة عظمى، والثاني تمثل في التفاعلات بين الصين ومنافسيها الإقليميين كاليابان، والهند، ومن ثم يمكن القول بأن العلاقات الطيبة مع دول الجوار تهدف إلى تزويد الصين ببيئة أكثر أمناً في جوارها الجغرافي المباشر، الأمر الذي يجعلها أكثر قدرة على زيادة تأثيرها في شؤون العالم.

4-5 السيناريوهات المستقبلية لنمو الصيني كقوة عالمية:

إن إستعراض سيناريوهات المستقبل بالنسبة لمقومات الصعود الصيني فلا بد من أن نأخذ في الإعتبار ثلاثة أمور: الأول هو مدى القـدرة الـصينية علـى الإستمرار في بناء عناصر قوتها الشاملة إقتصادياً، وتكنولوجياً وعسكرياً إضـافة إلى مدى قدرتها على علاج أوجه الضعف التي تعاني منها خاصـة فيمـا يتعلـق بالإستقرار الإجتماعي والتطوير السياسي، وهو ما يمثـل ضـرورة موضـوعية بالنسبة لزيادة قدرة وفعالية النظام السياسي الصيني على القيام بوظائفـه بالكفـاءة والفعالية المطلوبة. (قنديل، 2008، ص 45)

أما الأمر الثاني فيتمثل في طبيعة النتائج المترتبة على تنامي القوة الصينينة على المستوى الإقليمي والعالمي، فهل سيؤدي تنامي هذه القوة إلى إثارة مخـاوف القوى الإقليمية، أم إن سياسة حسن الجوار التي تتبعها الصين ستستمر في تحقيـق أهدافها وتتطور بإتجاه المزيد من تحقيق التكامل الإقليمي، والإعـلاء مـن قيمـة التعاون بالنسبة لكافة الأطراف الإقليمية على حـساب القـضايا محـل الخـلاف والنزاع. وعلى المستوى العالمي، فإن تنامي هذه القوة سوف يؤدي إلـى إتـساع دائرة التفاعلات الصينية، وإتساع دائرة مصالحها الإستراتيجية، الأمر الذي يتطلب سياسة خارجية نشطة في العديد من الدوائر. وقد تتلاقى هذه المصالح أو تتناقص مع مصالح الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى، الذي يمثل الصعود الصيني بالنسبة لها إعادة تشكيل لتوازن القوى العالمي على المستوى الإستراتيجي.

ويتمثل الإعتبار الثالث في موقف الولايات المتحدة الأمريكية، على وجـه الخصوص، من الصعود الصيني بإعتباره قد يمثل عائقـاً أمـام تحقيـق الحلـم الأمريكي في الهيمنة على النظام العالمي، خاصة وأن ما تطرحه الصين في هـذا الشأن يتناقض مع الرؤية الأمريكية.

وبالرغم من سعي الصين إلى تجنب الصدام المباشر مع الولايات امتحـدة، إلا أنه على الجانب الآخر، فإن السياسة الصينية قد نجحت في إجهاض المحاولات الأمريكية لإعاقة عملية الصعود الصيني، وهي المحـاولات التـي اتبعـت فيهـا الولايات المتحدة أساليب الضغف المرنة. ومن ثم، يثار التساؤل حول مدى إمكانية

لجوء الولايات المتحدة إلى أساليب أخرى في إدارة سياستها تجاه الصين. (العفيفي، 2009، ص 117)

وفيما يلي عرض للرؤية الصينية للعلاقات الدولية المعاصرة والنظام الدولي الجديد وإبعاد التحرك الصيني في المستقبل، ثم عرض لما جاء في دراسة أعدها المركز الصيني لدراسة العلاقات الدولية المعاصرة.

الرؤية الصينية الرسمية للعلاقات الدولية والنظام الدولي المعاصر:

دور الصين المتصاعد في النظام الدولي :

ان صعود الصين يلقى الضوء على القرن الواحد والعشرين ويلقى إهتماماً كبيراً من قبل المجتمع الدولى. ففى خلال العشر الى الخمسة عشر سنة القادمة، ستحمل الصين وزناً أكبر فى عالم السياسة بمزيد من سرعة التنمية الإقتصادية والنمو المتوازن لكل القوى المحلية، وبناء على ما يقوله السيد لى كوان يو، وزير سنغافورة البارز، فإن الصين القوية فى القرن والواحد والعشرين هى الافضل للعالم من أمة غير مستقرة. ان نهوض الصين وباقى دول شرق آسيا سوف يبعث الحياة فى الكوكب كله، وينتج توازناً إقتصادياً وسياسياً مستقراً، لذلك فإن نظرية التهديد التى تقول أن قوة الصين سوف تسعى للهيمنة وفرض التهديد على باقى الدول ليس لها أساس. (قنديل، 2008، 30)

ان السنوات العشر الى الخمس عشرة القادمة ستكون الفترة التى سيتحدد فيها شكل التنمية لعالم متعدد الأقطاب. مع تغير الأوضاع فى أكثر مناطق العالم نفوذاً، بالاضافة الى النمو غير المتوازن لمراكز القوى والتأقلم المستمر لعلاقاتهم بين بعضهم، وبزوغ الصين، اليابان، دول الأسيان، الهند، الإتحاد الأوروبي، ومن المتوقع ان يتشكل نموذجاً سياسياً لعالم متعدد الأقطاب يتكون إطاره من ثلاث مناطق رئيسية، تحديداً، أمريكا، اوروبا، وآسيا، وخمس مراكز قوى هى الولايات المتحدة، الإتحاد الأوروبي، اليابان، الصين وروسيا. المكون الأساسى لهذه القوى داخل هذا النموذج ربما سيكون كالتالى: (عبد الله، وعبد الرزاق، 2008، ص 239)

الولايات المتحدة الأمريكية ستحتفظ بوضعها كالقوة العظمى الوحيدة، لكن قوتها ونفوذها لن يقارنا بما كانا عليه فى الماضى، فالصين سوف تبقى الدولة المستمتعة بأسرع نمو للقوى المحلية والنفوذ الدولى كلية، وستزيد اليابان والإتحاد الأوروبي من دورهما الى حد كبير على الساحة، وسوف ترى روسيا نجاحها الأساسى فى تحرير نفسها من إقتصاد متهالك وتوجيه إقتصادها للمسار الصحيح، وبما ان آسيا خاصة الصين وباقى دول شرق آسيا أصبحت أكثر رخاء، فإن قوتها الإقتصادية ونفوذها السياسى سيلحق بالتدريج مع نظيراتها فى أوروبا وأمريكا ليقودوا بذلك مثلث قوة متوازناً فى خلال العشر الى الخمسة عشر عاماً القادمة. (عبد الله، 2007، ص 117)

وخلال هذه الفترة حتى لو إستمر معدل النمو الإقتصادى لدول شرق آسيا ثابتاً على المعدل الحالى (6 – 7%) فسوف يبقى أكثر من المعدل العالمى (3%) بناء على الاحصاءات التى أعلنت عنها منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية، فإن الناتج المحلى الإجمالي لأمريكا الشمالية، اوروبا والأبيك كان (8.2) تريليون، (8.6) تريليون و(7.5) تريليون دولار أمريكي على التوالى، عام 1996. (النجار، 2008، ص 48)

بافتراض أن الإقتصاد الآسيوى إستمر فى الإرتفاع بنسبة (6%)، بينما يزداد إقتصاد شمال أمريكا واوروبا بنسبة (3%)، فإن الناتج المحلى الإجمالي سيزداد عن الأخيرتين بحلول عام 2010 (جلال، 2008، ص56).

وقد قدر أحد المحللين الإستثماريين فى نيويورك، انه فى خلال العشر سنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين، فإن الناتج الكلى لآسيا سيصل الى (1.3) بليون دولار أمريكي، ان النمو السكانى لآسيا والناتج المحلى الإجمالي وحجم التجارة سيصل الى (40%، 53% و46%) من المجموع العالمى على التوالى. (العفيفي، 2009، 93)

توضح احصائية أخرى لمنظمة التعاون الإقتصادى والتنمية انه لو استقر معدل النمو الإقتصادى للولايات المتحدة، الإتحاد الأوروبي، اليابان، الصين وروسيا على (3%، 2.5%، 2.5%، 8% و3%) على التوالى، فإنه بحلول عام

2010، سيصل الناتج المحلى الإجمالي الـــى (10.831) تريليـــون، (12.1918) تريليـــون، (7.4008) تريليـــون، (2.864) تريليـــون و(598.7) بليـــون دولار أمريكي، وكما يتضح فإن الصين تتمتع بأسرع معدل للنمو ضمن الدول الخمس .

فى عام 1996 قدر الناتج المحلى الإجمالي للصين بنحـــو (11.4%، 9% و15.6%) من معدل النمو التنموى للولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا واليابـــان ولكن فى عام 2010 سيصبح المعـــدل (24.8%، 22% و36%) علـــى التـــوالى وبقياس تعادل القوة الشرائية، فإن مؤشر الإقتصاد الصينى سيصبح بين المؤشرات الكبرى فى العالم، إن الصين تستطيع أن تصبح أكبر إقتصاد للعالم بحلـــول عـــام 2020، بما يصل لحوالى نصف إنتاج الإقتصاديات السنوى الذي يـــشكل اليـــوم العالم الصناعى. (النجار، 2008، 49)

ويتوقع تقرير صادر عن البنك الدولى لاعادة الهيكلة والتنمية، انه بعـــد 25 سنة، فإن الناتج المحلى للصين سيصعد ليصل الى (20.004) تريليون دولار أكثر من الولايات المتحدة الذى يبلغ الناتج المحلى الإجمـــالي لهـــا (13.47 تريليـــون دولار)، وعما اذا كانت التقديرات المذكورة بها أخطاء أم لا، فإن عدداً قليلاً مـــن الناس، ربما يرفض أن قوة الصين المحلية بشكل عام ستبقى متخلفة كثيـــراً عـــن الولايات المتحدة لكنها ربما ستلحق باليابان، وبالتأكيد ستفوق روسيا، خلال العشر الى الخمسة عشر عاماً القادمة ستلعب الصين دوراً أكثـــر حيويـــة علـــى ســـاحة السياسة العالمية.

مع صعود الصين داخل القوة الإقليمية بالاضافة الى القوة العالمية وبحـــث اليابان عن مكانة سياسية عالمية، حيث سيلقى مثلث العلاقات بين الصين واليابـــان والولايات المتحدة تاثيراً كبيراً ليس فقط على منطقة الآيبك ولكن على العالم كلـــه، بل أكثر من ذلك، فإن العلاقات الأمريكية اليابانية سوف تبقى جيـــدة، بـــل ربمـــا أفضل من العلاقات الصينية الأمريكية والروابط اليابانية وعلى أيـــة حالـــة، لـــن تستطيع الولايات المتحدة واليابان تجاهل عامل الصين عند إتخاذ إستراتيجيتها فى منطقة الآيبك بالاضافة إلى التعامل مع القضايا السياسية، الإقتـــصادية والأمنيـــة (Xie. 2007, P.31).

وبطريقة أخرى، سيلعب العامل الصينى دوراً حيوياً متزايداً فــى الــسياسة الخارجية الأمريكية واليابانية، ذلك لأن الصين تتحــول لأن تكــون مركــز قــوة ومنظما للتوازن الجيوبولوتيكى، كتب السيد زبيجنينو برزيزنسكى فى كتابه الجديد الذى يحمل عنوان (رقعة الشطرنج الكبــرى) انــه إن تزايــد النفــوذ الــصينى الجيوبولوتيكى، فإنه لن يتصارع بالضرورة مع المصالح الأمريكيــة فــى آســيا مستقرة ومتعددة. القاعدة ان أمريكا والصين تحتاج كــل منهمــا للأخــرى فــى أورواسيا، الصين العظمى لابد ان تتوقع ان أمريكا هى حليف طبيعــى لأســباب تاريخية بالاضافة الى الأسباب السياسية، أكثر من ذلك، فبــدون وجــود علاقــة إستراتيجية يمكن تنفيذها مع أمريكا، فإن الصين لن تستطيع الإستمرار فى جــذب الإستثمار الاجنبى الضخم اللازم لإستقرار المنطقة. (شارما، 2008، ص 6)

بالمثل، فإنه بدون إستراتيجية التعايش الصينية الأمريكية مثــل الإرتكــاز الشرقى للتدخل الأمريكي فى أوروآسيا، فإن أمريكــا ســتفتقر الــى إســتراتيجية جغرافية للصين وهو ما سيؤدى الى استبعاد أمريكا من الإســتراتيجية الجغرافيــة لاوروواسيا (فوزي، 1998، ص11).

بالنسبة لأمريكا، فإن قوة الصين الإقليمية، بإنضمامها الى إطار أكبر مــن التعاون الدولى، فإنها ستتساوى مع اوروبا من كونها عنصراً إستراتيجياً هاماً، بل أكثر من وزن اليابان فى تأكيد الإستقرار فى اوروواسيا لذلك، فإن الحوار الأمريكي الصينى الاستراتيجى يجب ان يكون مستمراً وجاداً. (العفيفي، 2009، ص 95)

بما أن روسيا تمتلك أكبر مساحة من الأراضى وأغنى الموارد الطبيعية فى العالم، فان الصين لديها أسرع معدل للنمو الإقتصادى وأكبر عدد للسكان، بينمــا تبقى الولايات المتحدة القوة الإقتصادية العالمية الوحيدة وأعظم قوة عسكرية، نجد أن المثلث الاستراتيجى الذى يتكون منهم ذو مغزى عالمي حقيقي. على الرغم من ذلك، فإننا فى حاجة للاشارة الى ان دور الصين فى هذا المثلث قــد مــر بتغيــر جذرى اذا ما قورن بمثلث الصين – أمريكا – الإتحاد السوفيتى خلال فترة الحرب الباردة (الدجاني، 1995، ص52).

من ناحية لم تعد الصين الصاعدة لتستخدم لصالح أى من الدولتين بدلاً من هذا، لقد أصبحت أكثر إستقلالية وزاوية أكثر اتزاناً، على الجانب الآخـــر، فـــإن الصين تحت أى ظروف لن تستخدم احد الجوانب لتساويه بالآخر، وتسعى الصين حالياً لوضع إستراتيجية للقرن الواحد والعشرين موجهة للتعاون والـــشراكة مـــع روسيا وعلاقات شراكة إستراتيجية بناءة مع أمريكا، لكن على ما يبدو فإن روابط الصين مع روسيا فى المستقبل القريب ستكون أقوى منها مع الولايات المتحـــدة . تكمن أسباب ذلك فى ان المعاهدتين اللتين تم التوقيع عليهما من كل مـــن روســـيا والصين، مع كازاخستان، طاجكستان وكرجستان، قد قامتا على بناء الثقة ونـــزع السلاح فى المناطق الحدودية والحدود الأمامية المتوقعة بين الدولتين تفتح المزيـــد من المساحات لمزيد من التنمية لعلاقات جوار طيبة. (الجهني، 2008، ص 15)

وبذلك لا توجد اى عوائق طبيعية وصناعية للتعاون بين الـــصين وروســـيا وتشترك الصين مع روسيا فى وجهات نظر عامة بخصوص مشاكل عالمية كبرى أكثر مما تشارك الولايات المتحدة، كذلك فإن كلا من الـــصين وروســـيا، تلتـــزم بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمى.

على العكس، فإن الولايات المتحدة تمارس سياسة الإرتبـــاط والإحتـــواء، والولايات المتحدة لا تتوقف عن مضايقة الصين حول تايوان وحقوق الانسان وحد الإنتاج النووى، العجز التجارى، إنفتاح السوق والعديد من المشكلات الاخرى، الى الآن لا يوجد لدى الولايات المتحدة النية للتوقف عن هـــدفها الاســـتراتيجى فـــى تغريب الصين وتفتيتها، الولايات المتحدة تزهو بنفسها طوال الوقت على انها القوة العظمى الوحيدة فى العالم، وتسعى كليا للخارج لتحويل نموذج ما بعـــد الحـــرب الباردة الى عالم أحادى القطبية بقيادتها، وهو ما يلاقى معارضـــة واضـــحة مـــن الناحية التاريخية وبالتأكيد يواجه مقاومة ومعارضة من معظم الـــدول بمـــا فيهـــا الصين وروسيا (Xie. 2007, P.34).

على الرغم من ذلك، فعلى الجانب الآخر نجد أنه توجد أيضاً العديـــد مـــن الإهتمامات الإستراتيجية المشتركة بين الولايات المتحدة والصين، وهو ما يمثـــل أرضية ممكنة للحوارات الإستراتيجية بينهما (حنا، 2008، ص14).

داخل مثلث الصين – الولايات المتحدة – روسيا، وإنطلاقا مـن الحمايـة الأمنة لمصالحها القومية والترويج للسلام والتنمية فى آسيا والعـالم ككـل، فـإن الصين تسعى للحفاظ، وعلى الأكثر تحسين علاقات التعاون والصداقة مع روسـيا والولايات المتحدة، وإن الصين فى إطار عملية تطوير علاقات الشراكة مع روسيا والولايات المتحدة، لا تزال متمسكة بمبدأ لا تحالف، لا للمنافـسة الحـادة وعـدم التوجه ضد دولة من العالم الثالث، وعلى الرغم من ان الـصين واليابـان علـى خلاف مع بعضهما حول العديد من القضايا مثل مشكلة جزيرة دايو، إلا ان العلاقة بينهما لم تنهار تماماً. فلا تزال اليابان أكبر شريك تجـارى للـصين . (قنـديل، 2008، ص 35)

هذا هو أساس إتجاه علاقات الصين – اليابان – روسـيا فـى المـستقبل القريب. وبما انها قوى كبيرة متجاورة فانها يجب، بل وتستطيع ان تعيش فى سلام وتصبح دولاً متجاورة صديقة، وشركاء جيدين (سلمان، 2005، 147).

فى إطار العلاقات الثلاثية بين الصين – الولايـات المتحـدة – الإتحـاد الأوروبي، الصين – اليابان – الإتحاد الأوروبي، الصين – روسـيا – الإتحـاد الأوروبي بالاضافة الى الصين – الولايات المتحدة – دول الأسـيان، الـصين – اليابان – دول الآسيان، الصين – روسيا – دول الأسـيان والـصين – الإتحـاد الأوروبي – دول الآسيان وفى إطار تصاعد الصين، فإن كل الجهـات المهتمـة تعطى مزيداً من الإهتمام لهذه الأمة وتسعى لتحسين علاقتها معها، لكن فى الوقت الراهن، فإنهم يأخذون احتياطاتهم من جانبها. لهذا السبب فإن نظرية تهديد الصين تجد لها سوقاً رائجاً. وعلى الرغم من ذلك، فلن يوجد السيناريو الذى يجعل جهتين أو أكثر توحدان جهودهما ضد الصين. (النجار، 2008، ص 52)

ان صعود الصين هو الذى سيسرع بإعادة بناء علاقات القوى الكبرى. ان كل القوى المهتمة تناور لإستراتيجيات فى إتجاه الواقع السياسى المتغير، وهو مـا سيضيف مزيداً من التعقيد للعلاقات فيما بينهم من ناحية ومن ناحية أخرى سـيزيد من قوتهم، فعلى سبيل المثال:

أ) إن تحسن الحالة السياسية لليابان سيجعلها تكتسب المزيد من الإستقلالية فى تناولها للشؤون الإقليمية والدولية. لذلك فعلى الرغم من ان مزيداً من الضغط الواقع للابقاء على اليقظة حول الصين فى إطار التحالف الأمريكي - اليابانى، فإنه سيكون من الصعب للغاية على اليابان والولايات المتحدة ان تقوما بعمل نفس الشئ وتتحدثان بصوت واحد عن سياستهما تجاه الصين . بل ان الاسوأ من ذلك، إنهما ستصبحان منافسين قوميين لبعضهما على النفوذ الإقتصادى فى آسيا الباسيفيكية.

ب) ان الإتحاد الأوروبي الآن أكثر شغفاً من اى وقت مضى ليصبح قطباً مستقلاً فى عالم متعدد الأقطاب، ويعطى إهتماماً كاملاً لدوره الدولى.

ان تزايد تواجد الإتحاد الأوروبي فى آسيا وأمريكا اللاتينية سوف يمثل تحدياً للمحيط التقليدى لنفوذ الولايات المتحدة وهناك، يضع توسع الناتو تجاه الشرق ظلاً شديداً على العلاقات الأمريكية الروسية. (العفيفي، 2009، ص 96)

وبما أن الولايات المتحدة لا تعدل من إستراتيجيتها فى الأضعاف، العمل المضاد، التحكم وإحتواء روسيا، فإنه سيكون من الصعب جداً تكوين إستراتيجية مشتركة دائمة بين البلدين. وطالما أن روسيا مهتمة باستعادة مكانتها كقوة عالمية، فانها تحتاج الى تنمية التعاون بينها وبين البلاد فى آسيا، بالإضافة الى الدول فى الغرب. (شارما، 2008، ص 6)

وفي كلمته التي ألقاها في القمة الألفية المتحدة، قدم الرئيس الصيني، آنذاك جيانج زيمين عرضاً للرؤية الصينية لتوجيه العلاقات الدولي، وتأسيس النظام الدولي الجديد، وهي في مجملها تقدم المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية خلال مرحلة الصعود الصيني، وقد أشار إلى ما يلي: (قنديل، 2008، ص 46)

1- تتبادل كافة الدول إحترام الإستقلال والسيادة وتحظى حمايتها للسلام العالمي بالأهمية القصوى، وتستطيع كافة دول العالم العيش في إنسجام حقيقي إذا إحترمت مبادئ التعايش السلمي وأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة إحتراماً شديداً (جيان، 2001، ص12).

2- تأسيس الأمن المشترك يعد الـشرط المـسبق الممكـن لمنـع نـشوب الصراعات والحروب، ويجب نبذ فكر الحرب الباردة تمامـاً، وإقامـة وجهة نظر جديدة للأمن جوهرها الثقـة المتبادلـة والمنفعـة المتبادلـة والمساواة والتعاون.

3- دفع التشكيل الدولي للتقدم صوب التعددية الطبقية يعد مطلبـاً عـصرياً تقدمياً بتوافق مع كافة مصالح شعوب العالم ويكون في صـالح الأمـن والسلام العالميين والتشكيل المتعدد الأقطاب يختلف من الناحية التاريخية عن وضعية تنافس الدول الكبرى من أجل الهيمنة وإقتسام مناطق النفوذ، ويجب أن تتمتع كافة الدول بالسيادة والإستقلال كما إن التعاون المتبادل وكافة أشكال علاقة الشراكة لا يجب أن توجه ضد طرف ثالث وتتحمل الدول الكبرى مسؤولية كبرى تجاه صيانة السلام العـالمي والإقليمـي، ويجب عليها إحترام الدول الصغيرة كما يتعين على الدول القوية تـدعيم الدول الصغيرة ويجب على الدول الغنية مساعدة الدول الفقيرة (Chen, 2008, P.89).

وجاء في وثائق المؤتمر الوطني السادس عشر للحزب الشيوعي الـصيني الذي عقد في نوفمبر عام 2002 بصدد الرؤية الصينية للوضع الدولي والـسياسة الخارجية الصينية تجاهه التأكيد على أن الصين ترى النظام الدولي القـديم غيـر العادل لم يتغير جوهرياً فلا تزال سياسات الهيمنة قائمة كمـا لا تـزال أخطـار الإرهاب والنزماعات العرقية والقومية في إزدياد في جميع أنحاء العالم، كما تدعو الصين إلى تاسيس نظام دولي سياسي وإقتصادي عادل وتعارض سياسة الهيمنـة وسياسة القوة أو اللجوء لها بشتى أشكالها، وترى الصين أنه لا ينبغـي إسـتبعاد ثقافات الأمم الأخرى، كما تدعو الصين إلى إنشاء مفهوم أمني جديد يقـوم علـى أساس الثقة المتبادلة والمنفعة والمساواة والتنسيق وتسوية النزاعات عـن طريـق الحوار والتعاون دون اللجوء إلى القوة والتهديد بها، وتؤكد الصين أنها لن تـسعى إلى الهيمنة ولا إلى التوسع، وتدعو إلى الحفاظ على التنوع العامي كما يدعو إلـى

الديموقراطية في العلاقات الدولي وتنـوع أنمـاط التنميـة وإحتـرام الثقافـات والحضارات المختلفة. (بن هويدن، 2007، ص 150)

وفي السياق ذاته قامت الرؤية الصينية على الدعوة إلى مقاومة الإرهـاب بشتى أشكاله، وتعزيز التعاون الدولي للحد من الأعمال الإرهابية ومحاربتها عـن طريقي الجمع بين المعالجة المؤقتة والنهائية، وبذل الجهـود لإجتثـاث مـصدر الإرهاب، وكذلك ضرورة المشاركة النشطة في الأنشطة الدبلوماسـية المتعـددة الجوانب، وستلعب دوراً أكبر في الأمـم المتحـدة وسـائر المنظمـات الدوليـة والإقليمية، وستؤيد الصين الدول النامية في حماية حقوقها ومصالحها العادلة، كما أكدت الرؤية على أن الصين ستسعى إلى تنشيط التبـادل والتعـاون مـع جميـع الأحزاب والمنظمات السياسية في مختلف الدول والمناطق، وكذلك ضرورة عمـل الصين مع كافة شعوب العالم من اجل قضية السلام والتنمية في العالم. (شـارما، 2008، ص 10)

من خلال العرض المتقدم يمكن القول بأن الرؤية الرسمية الصينية للعلاقات الدولية والنظام الدولي تتلاقى مع رؤى دول النامي، وإن كانت تتعارض مع بعض جوانبها مع الرؤية الأمريكية في هذا الصدد، خاصة فيما يتعلق بطبيعـة النظـام الدولين فالصين ترفض النظام الأحادي القطبية الذي تسعى واشنطن لفرضه علـى العالمن وتعرض كبديل له نظام متعدد الأقطاب. وبالرغم من هذا التناقض، فـإن الرؤية الصينية تطرح بعض الأفكار التي لها دلالات هامـة بالنـسبة للأسـاليب المتقرحة للتعامل مع القضايا محل الخلاف مع الولايات المتحدة، مثـل الأسـاليب السلمية والحوار والتعاون دون اللجوء إلى القوة أو التهديد بها، كما أن هناك بعض الأفكار الصينية التي تتلاقى نسبياً مع الولايات المتحدة كمقاومة الإرهـاب بكافـة صوره وأشكاله وتعزيز التعاون الدولي للحد من الأعمال الإرهابية، فمثـل هـذا الموقف الصيني من قضية الإرهاب لادولي يحمل فـي طياتـه إشـارات هامـة لواشنطن أهمها أن هناك قضايا يمكن أن تكون محلاً للإتفاق بـين الجـانبين، وأن الولايات المتحدة لا يمكن أن تحقق أهدافها في حربها المعلنـة ضـد مـا تـسميه بالإرهاب إلا من خلال التعاون الدولي، كما أن الرؤية الصينية توضـح رفـض

الصين لإقامة التحالفات الموجهة ضد طرف ثالث، وتحمل الدول الكبرى مسؤولية كبرى تجاه صيانة السلام العالمي والإقليمي، وتدعوها على مساعدة الدول الفقيرة.

الرؤية العملية لإستراتيجية السياسة الخارجية الصينية في القرن الحادي والعشرين:

توضح إحدى الدراسات الصينية إن إستراتيجية السياسة الخارجية الصينية في مطلع القرن الحادي والعشرين تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة، وتأكيد أمن الدولة، والمشاركة في تحمل المسؤولية الدولية، وما يواجه هذه الإستراتيجية هو ضمان الفهم والإدراك المرن لهذه الأهداف إستجابة للتغير المستمر في البيئة الدولية (عبد الحي، 2000، ص20).

ومن ثم فبينما نحدد أهداف إستراتيجية السياسة الخارجية الصينية، فإنه يجب علينا أن نضع الخيار الصحيح في سلسلة من المسائل الإستراتيجة الكبرى، التي تتعلق بالتنمية الإقتصادية القومية، والإستقرار السياسي الداخلي، والأمن العسكري، والتوحيد القومي، والسياسة تجاه دول الجوار، العلاقات مع القوى الكبرى، والمشاركة في الشؤون الدولية وبالطبع لابد من تحديد علاقة التفاعل بين هذه المسائل بشكل جيد أو بأفضل طريقة ممكنة (سلمان، 2005، ص 80).

فيما يتعلق بالتنمية الإقتصادية، تمثل التنمية الإقتصادية من حيث الأهداف والوسائل إحدى المسائل الهامة بالنسبة للصين في مطلع القرن الحادي والعشرين، وهي تواجه العديد من المتناقضات ففي القرن الجديد تزاداد حدة المنافسة الدولية والفائزون هم الذين سيكون لهم الموضع المتقدم والقوي في هذا المجال وهذا يأتي من خلال التنمية الإقتصادية المستدامة والتقدم في مجال التكنولوجيا الرقابة. وهناك مجموعة كبيرة من المشكلات والضغوط التي تواجه الصين في هذا المجال سواء كانت داخلية أم خارجية، أن بعض هذه المشكلات يمكن حلها والبعض الآخر يمكن نقلها إلى منرحلة أخرى أكثر تقدماً، وبعضها يمكن التعامل معه بسهولة وهدوء في ظل الظروف المحيطة بالصين. (النجار، 2008، 73)

والنظر إلى المشكلة الكاملة في أداة تشكيل النظام العالمي تشير الدراسة إلى أن الصين كقوة كبرى تعتمد على الصادرات التي تصل إلى (20%) من الناتج

القومي الإجمالي، سوف يزداد إعتمادها على الخارج كأسواق لمنتجاتها ومصدر للمواد الخام ورأس المال والتكنولوجيا مع إستمرار التوسع في الإقتصاد القومي، هذا البعد الكوني للمصالح الإقتصادية الصينية سوف يقود إلى إنتشار مصالحها السياسية والإستراتيجية، وسوف يؤدي إلى إثارة التوسع في المنافسة والتعاون مع القوى المختلفة في العالم وهو ما يتطلب تعريف علاقات الصين بالدول الأخرى. والأسلوب الملائم في هذا الشأن هو التعامل مع هذه الموضوعات كحزمة واحدة على المستوى الكوني بدلاً من الإجراءات الثنائية، ومن ثم فإن الصين سوف تعاني إذا ما سلمت للآخرين مهمة إعادة تشكيل النظام العالمي، فيجب أن تأخذ الصين إتجاهاً إيجابياً في عرض مصالحها والرؤية السلبية لهذا الموضوع سوف تؤدي إلى إحتمالات ثلاث، الأول سوف تؤدي إلى التعامل مع الصين كشخص خارج هذا النظام، والثاني يتمثل في أن تكون الصين تحت رحمة الآخرين، والثالث أن تجبر الصين على تحدي النظام العالمي أياً من هذه الإحتمالات سوف يكون له تأثيره المقيد لمصالح الصين، والإستراتيجية الملائمة في هذا الشان يجب أن تجمع بين المبادئ والمرونة والتناغم بين الأمد القصير والمصالح القومية.

أما الإستراتيجية الثالثة التي حددتها الدراسة والمتمثلة في تشجيع وبناء النظام العالمي التعددي أو المتعدد الأُقطاب، فمنذ انتهاء الحرب الباردة اتجهت بعض التحليلات للبحث عن الهيمنة الكونية وأثر هذا كمصدر لتهديد سلام العالم ورأى المحللون الصينيون، أن بروز التعددية القطبية يعد أداة ملائمة للسيطرة على الهيمنة الأمريكية. ودبلوماسية التعددية في جوهرها هي دبلوماسية القوى العظمى المصممة للسيطرة على الهيمنة الأمريكية الكونية، وهي ناتجة عن زيادة التناقضات بين الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى، بالإضافة إلى التغيرات في توازن القوى الكوني. (قنديل، 2007، ص 97)

وواقعياً لا زال يوجد قدر من التوافق في المصالح بين الولايات المتحدة والقوى الكبرى وإن كان بدرجات متفاوتة فأوروبا الغربية واليابان حلفاءً للولايات المتحدة حيث يوجد عناصر للتعاون تتوازن مع عناصر التنافس وهو ما يؤثر على لون منافستها للصين وروسيا، ومن ثم فإنهما يتجهان إلى التوافق مع الهيمنة

الأمريكية وليس معارضتها، وبالرغم من عدم رغبة موسكو في قبول الهيمنة الأمريكية، إلا أنها تأمل في المساعدة الإقتصادية الأمريكية أكثر من هذا أنه لا زال يوجد مصالح واسعة مشتركة بين بكين وواشنطن، إن ملاحظة طريقة توازن القوة توضح أن العالم متعدد الأقطاب ممكن أن يتأسس على التغير في عناصر القوى الإقتصادية الكونية في ثلاثة مجالات هي التغير في القوى العظمى، التغير في القوى الكبرى بصعود قوى كبرى جديدة، والتغير في علاقة القوىبين القوة العظمى والقوى الكبرى الأخرى (فوزي، 1998، ص54).

ووفقاً لرؤية الرئيس الأمريكي جون كنيدي، فإن الولايات المتحدة ستتحول إلى دولة عادية عندما ينخفض إسهامها في الناتج الإجمالي العالمي إلى (16% و 18%) وهو ما سيستغرق نصف قرن، وفوق ذلك فإن واشنطن تفخر بأن لديها تفوق متعدد الأبعاد في القوى العسكرية، فإنفاقها العسكري يعادل مرة ونصف إنفاق القوى الكبرى مجتمعة، كما أنها تسبق القوى الكبرى الغربية الأخرى في المعدات والمهارات العسكرية بما يعادل عقد من الزمن، وهذا يعني أنه في المدى القصير المتوسط سوف تظل واشنطن في موقع القوة التي تمارس سياسة الهيمنة وهذا سوف يؤثر على المدى الطويل في تعقيد وصعوبة ظهور النظام العالمي متعدد الأقطاب، كما أن هذا يضغط على البدايات الأولى لتعدد الأقطاب غير ممكن قبل حدوث تغيرات أساسية في توازن القوة القوى المعاصرة، وإن كان التحليل المتعمق بدفع تحديد طبيعة بحث الولايات المتحدة عن الهيمنة الكونية. (العفيفي، 2009، ص 118)

فالولايات المتحدة تبحث الإنفجار من الكوني من خلال بناء عالم كبير ذو دائرة إقتصادية واسعة بدلاً من السيطرة المادية المباشرة، بالرغم من أن الولايات المتحدة تخطط لبناء عالم أحادي القطبية إلا أنها تدرك إن هذه المعادلة يمكن ألا تكتمل ومن ثم فإنها لا زالت تبحث عن فريق عمل مكون من الدول الأخرى بما فيها الصين (Renato, 2005, P.74).

وبالرغم من تلك المحددات فإن دبلوماسية تعددية قطبية لم تتشكل، والصين لا تستطيع النضال لعالم متعدد الأقطاب، حقيقة النضال لعالم متعدد الأقطاب

يتضمن معارضة الهيمنة ولكننا لا نستطيع المساواة بين طرف وآخر، وإن ظهور العالم متعدد الأقطاب عملية طبيعة تاريخية تستطيع فقط الترويج للوصول إليها من خلال بناء عناصر قوتها القومية المعاصرة، فالصين عليها أن تختار دبلوماسية عالمية مباشرة كإستراتيجية خارجية في القرن 21، وهو أمر جديد على الصين، وبإتباع هذه الدبلوماسية فإنها تشمل على الجهود للترويج لعالم متعدد الأقطاب، وبإتباع هذه الدبلوماسية فإنه يجب على الصين أن بتحث عن التوازن في مجالين أساسيين، الأول سياسة متوازنة تجاه الولايات المتحدة ولاقوى الكبرى الأخرى، وسياسة متعددة الأقطاب متوازنة مع العالم الثالث. ومن ثم يجب على الصين توسيع نطاق عناصر التعاون وكبح جماح عناصر التنافس. (الجهني، 2008، ص 25)

ورغم توسع علاقة الصين بروسيا، فإن اليابان وأوروبا يمكن أن يسهمها في تحقيق التوازن الإستراتيجي نظراً لقدراتهما على الضغط على واشنطن، ومن ثم، فتوسيع العلاقات السياسية والإقتصادية معهما يمثل هدفاً للصين، وعندما تصل إلى صداقة مستدامة معهما، فإن هذا المنهج على الأمد الطويل يفيد في بروز وظهور عالم متعدد الأقطاب (Chen, 2008, P.91).

مستقبل النمو الصيني:

بعد أن عرضنا للرؤية الصينية الرسمية والعملية لمستقبل الصين يمكن عرض السيناريوهات المستقبلية التالية:

أولاً: سيناريو إستمرار الصعود الصيني ونجاح الصين في الوصول إلى مرتبة القوة العظمى:

ويعتمد هذا السيناريو على عدة إعتبارات، أولهما إستمرار تنامي عناصر القوة الصينية الشاملة كما هو مخطط في الوثائق الرسمية الصينية، وهو ما يعني كذلك نجاح القيادة الصينية في علاج المشكلات الإجتماعية والسياسية التي تواجه الصعود الصيني على المستوى الداخلي، وكذلك نجاح سياسة حسن الجوار الصيني من أجل جعل البيئة الإقليمية للصين بيئة حاضنة للصعود الصيني وهو ما يتطلب إثبات حسن النوايا الصينية بمعنى أن هذا الصعود لن يؤدي إلى خلق تهديدات

للقوى الإقليمية الآسيوية بل على العكس يمكن أن يوفر الأمن والإستقرار في المنطقة بما يؤدي إلى جعل القرن الحادي والعشرين قرناً أسيوياً، وهو ما يمثل في واقع الأمر حلماً لكافة الدول الآسيوية أو معظمها على الأقل، كما يتطلب هذا السيناريو نجاح الصين على مستوى السياسة الخارجية بدوائرها المتعددة خاصة على مستوى سياسة العلاقات الصينية مع الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى في خلق أرضية مشتركة لهذه العلاقات تقوم على أساس المصالح المتبادلة، وتقوم على أساس إن الصعود الصيني إلى موقع القوة العظمى يمكن أن يكون مدخلاً لتحقيق الأمن والسلم الدوليين بدلاً من أن يؤدي إلى الصراع والتنافس خاصة وإن معطيات العصر توفر طرفاً موضوعياً ملائماً لهذا الإتجاه.

إلا أن هذا السيناريو يواجه بعدة قيود أبرزها تخوف الولايات المتحدة وحلفاؤها من الصعود الصيني بإعتبار أن هذا الصعود يتطلب أن تقدم الولايات المتحدة على وجه الخصوص تنازلات إستراتيجية لهذا القطب الصاعد الجديد وهو ما يبدو غير مقبول حتى الآن يضاف إلى ذلك مخاوف الدول الآسيوية الأخرى من صعود العملاق الصيني على نحو يؤدي إلى خلل في توازن القوى الإقليمي والآسيوي لا تستطيع هذه الدول أن تتحمل نتائجه، وأخيراً صعوبة المشكلات الداخلية التي تواجه الصين وتعذر التوصل إلى حلول ملائمة لها، هذا بالإضافة إلى مشكلة تايوان وما تشمل عليه من تعقيدات ربما تؤدي في حالة عدم التعامل معها بحكمة وصبر ومثابرة وبصيرة نافذة من جانب الصين إلى نتائج خطيرة.

ثانياً: سيناريو السيطرة والتحكم في الصعود الصيني:

ويقوم هذا السيناريو على أساس أن الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في عالم اليوم ترى أن مصالحها الإستراتيجية سوف تتأثر بعمق على مستوى العالم نتيجة صعود الصين وتحولها إلى قوة عظمى تتعامل معها معاملة الند للند، وإن القوى الآسيوية الكبرى كاليابان والهند تريان أن هذا الصعود الصيني سوف يؤثر سلباً على مصالحها الإستراتيجة الإقليمية والكونية، وإن دول الإتحاد الأوروبي أقرب إلى التحالف مع الولايات المتحدة من منافستها أو التحالف مع الصين، في الوقت ذاته، فإن هذه القوى لا تستطيع وقف وإجهاض الصعود

الصيني، ومن ثم تلجأ إلى البحث عن وسائل للسيطرة والتحكم في الصعود الصيني بحيث لا تتحول الصين إلى قوة عظمى، وإنما إلى قوة كبرى يمكن ترويضها وتوجيهها بما لا يتعارض مع إستمرار وضع الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة تدور في فلكها القوة الكبرى أو تبتعد عنها بدرجات مختلفة، ولكنها لا تخرج عن الإطار المحدد للتفاعل بينها وبين الولايات المتحدة. (قنديل، 2008، ص 47)

والولايات المتحدة يبدو أنها تعمل في إطار هذا السيناريو فالسيطرة على منابع الطاقة النفطية في العالم يصب في هذا الإتجاه، حيث أن التحكم في كميات وأسعار النفط عامل مؤثر على عملية الصعود الصينين، والتواجد العسكري الأمريكي برياً وبحرياً في المواقع الإستراتيجية العالمي يساعد على تحقيق هذا السيناريو وإستخدام الأداة الإعلامية والثقافية للترويج للنموذج الحضاري الأمريكي أداة أخرى لا تقل أهمية في هذا الصدد (وهبة، 1998، ص25).

ويواجه هذا السيناريو عدة قيود أهمها الرفض الصيني الواضح له، ووجود قدر من التضارب في المصالح بين الولايات المتحدة والقوى الكبرى، الأمر الذي يتيح للدبلوماسية الصينية قدراً من المناورة والتأثير منها، الإغراءات الإقتصادية التي تمثلها السوق الصيني وما يخلقه من فرص أمام الشركات الأمريكية والغربية واليابانية وهو ما يتيح للصين إستخدام أسلوب العصا والجزرة الإقتصادية على الاقل كأداة للضغط لإجهاض هذا السيناريو، يضاف إلى هذا تنامي الأعداد للسياسة الأمريكية في شتى دول العالم خاصة دول الجنوب الفقيرة والتي ترى الصين إنها المدافع عن مصالحها. (سلمان، 2005، ص 80)

ثالثاً: سيناريو إجهاض النمو الصيني:

ويقوم على أساس أن الصعود الصيني قد وصل إلى مرحلة الخطر الذي يهدد المصالح الإستراتيجية الأمريكية والغربية وإن نجاح الصين في الصعود إلى موقع القوة العظمى يقدم نموذجاً حضارياً مختلفاً للنموذج الغربي الأمر الذي يشكك في نجاح هذا النموذج، وأن عوامل الضعف الصينية تفوق عوامل القوة أو على الأقل هناك فرص متاحة لإستنزاف وإضعاف عناصر القوة الصينية سواء من

خلال إثارة القلاقل السياسية والإجتماعية الداخلية والإختراق الثقافي والإعلامي للمجتمع الصينين أو من خلال جرّ الصين إلى سباق التسلح أو جرّها إلى الدخول في مواجهات عسكرية سواء فيما يتعلق بتايوان أو المنازعات الحدودية الأخرى مع دول الجوار. (عبد الله، 2007، ص 125)

وهذا السيناريو يواجه بعدة قيود لعل من أهمها إرتفاع تكلفته بدرجة لا تسمح ظروف الولايات المتحدة وحفاؤها بتحمله، كما إن إجهاض الصعود الصينين سوف تكون له مردودات سلبية على المستوى الإقتصادي والإستراتيجي الأمر الذي تمتد آثاره إلى باقي دول العالم خاصة الدول الكبرى ذات الإستثمارات الضخمة في الصين.

من ناحية أخرى قد لا تتوافر القدرات والإمكانات اللازمة لتفعيل هذا السيناريو، وذلك نظراً لتشتت القوة الأمريكية وتوزيعها في مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي يمثل إستنزافاً هادئاً لهذه القوة، يكفي أن نشير إلى موازنة الدفاع الأمريكية تصل إلى ما يقرب من 365 مليار دولار سنوياً وهي موازنة غير مسبوقة في التاريخ وتثور علامات الإستفهام حول مدى قدرة الإقتصاد الأمريكي على تحمل هذا الإنفاق في المستقبل إضافة إلى إمكانية نجاح الصيني بالعمل في إتجاه إستنزاف عناصر القوة والقدرة الأمريكية والغربية بشكل أو بآخر (Xie. 2007, P.15).

أي هذه السيناريوهات أقرب إلى الواقع:

بداية يمكن القول بأن اياً من هذه السينايوهات تمثل اجتهاداً علمياً وفكرياً، ومن ثم فقد لا تتحقق بالشكل أو بالصورة التي سبق عرضها، ومن ثم فما قد يحدث قد يكون أقرب أو أبعد من اي منها، كما أن تحقق أي سيناريو يتوقف على نتيجة التفاعل بين الدوافع المحركة له والقيود التي تحد منه، وفي إطار هذا الفهم، يمكن القول بأن سيناريو التحكم والسيطرة في الصعود الصينين هو الأقرب لظروف ومعطيات الواقع القائم لعدة إعتبارات أهمها أنه لا يسعى إلى إجهاض الصعود الصيني، وإنما يعترف بإمكانية إستمراره وإن كان في نطاق أو إطار معين، كما أنه أقل تكلفة من السيناريوهات الاخرى نسبياً، ومن ثم فهو قد يكون

الأكثر إغراء للأطراف المعنية، يضاف لذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت بالفعل في السير في هذا الإتجاه والواضح أنه ليس موجها نحو الصين وحدها وإنما هو موجه تجاه القوى الكبرى الأخرى وأن إختلفت الأهداف، الأمر الذي يتيح للصين إمكانية التحرك للتعامل مع هذا السيناريو. (قنديل، 2008، ص 49)

وبوجه عام، بتوافق هذا السيناريو نسبياً مع السياسة الصينية التي تسعى إلى تجنب المواجهة مع الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى، ومن ثم فهو يوفر قدراً من الأرضية المشتركة خاصة وإن إستراتيجية الصعود الصيني تقوم على التدرج، كما أن هذا السيناريو قابل للتطوير والتعديل بفعل تغير عناصر القوة للقوى الكبرى وهو أمر تراهن عليه القيادة الصينية (جيان، 2001، ص12).

إستطلاع دلائل الظهور الصينى السلمى المتوقع

إن الإهتمام الرئيسي للصين منذ منتصف التسعينيات يقوم على التعاون وليس تحدى نظام التحالف الأمريكي. ويبرز ذلك الإطار نوايا جمهورية الصين الشعبية لحماية إستقلالها وسيادتها كأساس للسياسة الخارجية الصينية الجديدة والذى يخلق بيئة دولية ملائمة لإصلاحاتها الإقتصادية وجهودها للتحديث وللحصول على السلام العالمى ولدعم التنمية العامة، وتطالب الصين بشجاعة بتأسيس نظام عالمى جديد، والذى بدوره سيضمن إستقرار الصين على المدى البعيد، إن المفهوم الأمنى الجديد يكرر مواقف الصين بشأن الأمن الدولى، مثل عدم المشاركة فى سباق التسلع ورفض الانجذاب أيضاً إلى سباق تسليح ولكن، وفى بعض الأوقات، تعلن الصين مواقفها الخاصة ضد الهيمنة، وسياسة القوة، والظلم والتوسع الاستعمارى لدولة منفردة، كما أنها تدافع عن التعددية القطبية للعالم وتركز على ضرورة حل النزاعات الدولية عن طريق التفاوض وتدعو الأمم المتحدة لتلعب دوراً مسيطراً فى الشؤون الدولية. وتنشد الصين التعايش السلمى المتناغم لكل القوى بدلاً من المواجهات النزاعية بين القوى العظمى، وذلك بالتأكيد على تعدد القطبية، ونتيجة لذلك فإن التعدد القطبى يناقض المساعدة الذاتية، والتقدم الأحادى للأمن والتنمية المرتبطة بلعبة القوى العظمى التقليدية، ويمد هذا المفهوم

الأمنى الجديد شؤون منطقة شرق آسيا بكل من الرؤية والإتجاه فى ثلاثة إتجاهات: (الأبحر، 2005، ص 1)

أولاً: يقدم هذا المفهوم مخططاً تفصيلياً للأمن البديل للنظام الأمريكي المسيطر الأحادي الجانب للتحالفات والذى أصبح علامة مميزة فى التضاريس الأمنية للإقليم منذ الخمسينيات. ويتصور هذا المفهوم إطاراً أمنياً إقليمياً متعدداً الأقطاب وخال من أى بناء تحالفى، وينتقد ذلك بطريقة غير مباشرة التحالفات الأمريكية ويشجع الدول الأسيوية على إنتهاج سياسات مستقلة عن الهيمنة الأمريكية. وتبرز توجهات الصين الجديدة لجيرانها فى شرق آسيا عن طريق الخطاب والأفعال لإضعاف النفوذ الأمريكي. وعلى الرغم من ذلك، فقد توقفت مثل تلك الإنتقادات التكتيكية لوضع الولايات المتحدة فى شرق آسيا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

ثانياً: لقد مهد الطريق لموجة صينية غير مسبوقة من النشاط الدبلوماسى- ومن مبادرات إقتصادية، وسياسية، وأمنية وثقافية فى شرق آسيا. فمنذ أواسط التسعينيات- وسعت الصين من عدد ومن مدى علاقاتها الثنائية، ونظمت وشاركت فى العديد من الترتيبات الإقتصادية والأمنية وعمقت مشاركتها فى منظمات مؤثرة متعددة الأطراف وساعدت فى عنونة العديد من القضايا الأمنية العالمية، وقد ركزت الدبلوماسية الصينية على علاقات جمهورية الصين الشعبية ومع منظمة الآسيان، وقد ولدت رغبة بكين فى إرضاء المخاوف السياسية لكوريا الجنوبية ودول جنوب شرق آسيا الرغبة الطيبة لدى مسئولى تلك الدول (Ahmed, 2003. P. 16).

ثالثاً: من أجل ترسيخ شكل جديد من العلاقات خالياً من سياسات القوة شككت الصين وتساءلت عن أهمية القوة العسكرية للعلاقات الدولية. ويجادل المسؤولون والمثقفون الصينيون بأنه مع انتهاء الحرب الباردة لا يجب على الإهتمامات الأمنية أن تركز على الدفاع الحربى، بل لابد للدول أن تعالج مجموعة واسعة من التحديات الأمنية مثل طرق المخدرات، الإرهاب، الجرائم المنظمة العالمية، التدهور البيئي، الصراع المدنى والعرقى وندرة الموارد. ويدعو المبدأ

السياسى إلى توسيع مجالات الأمن لتتضمن القضايا غير العسكرية مثل القضايا الإقتصادية والبيئية والمشاكل الإجتماعية مثل الفقر، الكوارث الطبيعية، الجرائم، والتمييز الاجتماعى والبطالة. (الأبحر، 2005، ص 2)

وتدافع الصين الآن عن الأمن الشامل والذى يكون فيه الأمن الحربى مكوناً من ضمن مكونات إستراتيجية أمنية قومية شامله فى الواقع، تفضل الصين الإعتماد على الوسائل الدبلوماسية والإقتصادية للحديث عن إهتماماتها الأمنية الدولية، بينما تعتبر الوسائل الحربية غير مناسبة. وبالتركيز على الحاجة إلى توصية أمنية غير تقليدية، نشدت الصين إلى دمج مفهوم من النمو المشترك والمجتمع الأمنى فى علاقات الصين الشاملة مع الدول المجاورة لها. كما أنها ركزت على تبنى نموذج من التعاون بين الدول والذى يزيد مفهوم الأمن الجماعى للدول المشاركة، وفى نفس الوقت لا تهدد أى جماعة أو فئة خارجية عن ذلك، وبعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر جمد التعاون الصينى فى الحرب العالمية على الإرهاب مخاوف الولايات المتحدة الإستراتيجية من الصين من أن تصبح نداً أو نظيراً لها، وذلك بالتالى ساعد على كبح جماع القوة الأمريكية وحد من شكوك الولايات المتحدة المتزايدة وعدائها للصين فى فترة ما بعد الحرب الباردة. وعلى المدى البعيد والتركيز على تلك التحديات الأمنية غير التقليدية سيجعل التوجه الأمريكي الأمنى المتطرف عسكرياً وواقعياَ شيئاً قديماً، وسيدعم التعاون بين دول شرق آسيا فى التعامل مع التهديدات غير الحربية على حساب النفوذ الأمريكي فى المنطقة (Xie. 2007, P.19).

تستخدم الصين إستراتيجية ثانية لتؤثر فى انبثاقها السلمى ألا وهى مساعداتها من المؤن ودعم علاقاتها الإستشارية مع جيرانها. وتمنح جمهورية الصين الشعبية المساعدات وتمد الدول الأصغر فى شرق آسيا بصوتها المؤسس من خلال: (أ) إقتصادها سريع النمو، (ب)عملية الآسيان زائد ثلاثة (APT)، و(ج) منتدى الآسيان الإقليمى (ARF). وتستخدم جمهورية الصين الشعبية إقتصادها المنتعش لمنح الفرص لدول الآسيان ولجرهم إلى مدارها السياسى الآخذ

فى النمو. ان المناطق الساحلية النابضة فى الصين بالأخص معرضه لأن تصبح سوق مهم لصادرات الآسيان عالية الجودة نوعاً ما. (الأبحر، 2005، ص 3)

وعن طريق منح المساعدات لدول الآسيان الأصغر تعتمد الصين على إطار عملية الآسيان زائد ثلاثة. وينظر الدبلوماسيون الصينيون إلى الـ APT (الآسيان زائد ثلاثة) على أنها القناة الرئيسية للتعاون الإقليمى فى شرق آسيا وذلك بدوره يدل على أهميتها النسبية عن المنتديات الإقليمية الأخرى، ومن خلال الـ APT وثقت جمهورية الصين الشعبية روابطها الثنائية مع دول الآسيان، وبمقتضى إتفاقية تشيانج ماى والآسيان زائد ثلاثة وقعت الصين على عملية تبادل عملة بقيمة واحد ونصف مليار دولار مع ماليزيا فى عام 2002، كما تعهدت بكين أيضاً ببناء بعض مشاريع البنية التحتية للفلبين وأن تشترى غازاً طبيعياً سائلاً من مقاطعة يابوا فى غرب إندونيسيا، وإتفاقية تجارية بقيمة خمسة وعشرين مليار دولار، أما أكثر المساعدات المقدمة من الصين لدول الآسيان دلاله هو عرضها بإقامة منطقة تجارية حرة، ويعتبر عرض الصين بإقامة منطقة تجارة حرة لدول الآسيان مؤشراً على كيف أصبحت الصين بارعة جداً فى رفع قيمة أمنها الإقتصادى عن طريق التعامل بمهارة مع قوى السوق العالمية. وتعتبر الصين إتفاقيات التجارة الإقليمية وسيلة لدمج الإقتصاد الصينى العملاق فى إقتصاد دول جنوب شرق آسيا. وتأمل بكين فى قدرة إتفاقية التجارة الإقليمية على محاكاة النمو فى إقتصادها التصديرى المسار لأنهم بذلك سيؤدون إلى تناغم إقتصادى أكبر بين الدول الأعضاء من خلال الإتفاقات المؤسسية وستدعم الإدارة الجماعية للإقتصاد العالمى لمنع حدوث أى أزمة (التأثير الضار)، وتأمل الصين فى إتمام إتفاقية التجارة الحرة بينها وبين الآسيان فى غضون عشر سنوات، وسوف يتضمن ذلك تحرير بكين الواسع لسوقها لكى تعوض التأثير السلبى لتشعب الإستثمار بعيداً عن الآسيان نتيجة لإنضمام جمهورية الصين الشعبية لإتفاقية التجارة الحرة العالمية. وستخلق إتفاقية التجارة الحرة بين الآسيان والصين أكبر سوق عالمى، والذى يشتمل على حوالى واحد وسبعة من عشرة مليار مستهلك، 2 تريليون دولار ناتج محلى إجمالي

وتجارة متبادلة يمكن أن تربو إلى زيادة قدرها ثمانية وأربعين فـــى المائـــة فـــى صادرات الآسيان للصين وحوالى خمسة للدول الأعضاء فى الآسيان، وعرضـــت بكين تنازلاً إضافياً على هيئة برنامجها المبكر للحصاد والذى يتضمن فتح الصين لبعض قطاعاتها أسواقاً قبل أن تستطيع دول الآسيان على تبادل المنفعة، وســيمنح ذلك إقتصاديات الآسيان ميزة نسبية فى بعض قطاعات الغذاء والزراعة فى فتــرة قصيرة نوعاً ما، ومع ذلك لاحظ بعض المراقبين أن هذه الخطوة ما هى إلا خطوة رمزية لأن الصين سبق أن قدمت هذا التنازل من قبل لبروتوكول منظمة التجـــارة العالمية. وكذلك بسبب الصعوبة التى تواجهها الآسيان فى تطبيق منطقة التجـــارة الحرة الخاصة بها قد لا تستطيع الدول الأعضاء تنفيذ إلتزاماتهـــا تجـــاه منطقـــة التجارة الحرة مع الصين. وبالرغم من ذلك، وبسبب الدلالة الجيو سياســـية فـــإن منطقة التجارة الحرة بين الآسيان والصين قد تؤدى إلى علاقات إقتصادية أقـــرب بين الدول الأعضاء فى الآسيان وبكين على حساب طوكيو، والأكثر دلالـــة علـــى حساب الولايات المتحدة. (الأبحر، 2005، ص 3)

ولقد إعتمدت الصين على تعدد العلاقات لتدعم المـــشاورات مـــع الـــدول الأصغر فى الإقليم. وسابقاً كانت الصين ضد المؤسسات متعددة الأطراف خوفـــاً من أن تستخدم بعض الدول تلك التكتلات لعقاب ولكبح جماع جمهوريـــة الـــصين الشعبية، وقد جددت الصين مشاركتها فى منتدى الآسيان الإقليمى خلال النـــصف الثانى من التسعينيات، وتكيفت سريعاً مع الأسلوب التوريطى لمـــؤتمر الآســـيان الإقليمى عن طريق إستخدام توجهها الناعم فى إحتـــواء النزاعـــات بـــين الـــدول الأعضاء. وبالمثل فقد رفعت مستوى مشاركتها فى المنتدى الإقليمى عـــام 1996 إستجابة لتدهور العلاقات فى شمال شرق آسيا، مع الولايات المتحدة وأيـــضاً مـــع الآسيان، ومنعت بكين إستخدام منتدى الآسيان الإقليمى كأداة للتوازن ولكبح جماح الصين، وعززت من دور زعماء الآسيان فى المنتـــدى الإقليمـــى عـــن طريـــق التضييق على الولايات المتحدة واليابان، وقدمت بفاعلية صورة لجمهورية الصين الشعبية كجار طيب. ولإثبات وجهة نظرها، أصبحت الصين عمليـــة جـــداً فـــى التعامل مع النزاعات الإقليمية مع دول الآسيان على جزر باراســـيل وســـبارتلى.

وبالرغم من أن جمهورية الصين مازالت متمسكة بحقها التاريخى فى هاتين الجزيرتين، لكنها مستعدة لحل تلك النزاعات الإقليمية بالوسائل السلمية المرتكزة على القانون الدولى، وقد وقعت كل من الصين والآسيان على إعلان مبادئ فى عام 2002 بعد أربع سنوات من المفاوضات المكثفة. ويعبر هذا الإعلان عن نوايا الجانبين لعرض كبح الجماح فى بحر الصين الشمالى، واشتملت المسودة الأخيرة على معظم العرض المقدم من الآسيان والقليل مما قدمته الصين. (الأبحر، 2005، ص3)

ومن أجل إجهاض الجهود الأمريكية لمواجهة الصين جيوسياسياً، طورت الصين المفهوم الأمنى الجديد. ويعتبر تأسيس روابط وثيقة وعلاقات تعاونية مع كل الدول ومن بينها الولايات المتحدة عنصراً مؤثراً بهذا المفهوم. ورغم نقدها للهيمنة الأمريكية، تعتقد بكين أن العالم سيكون أحادى القطبية وأن التفوق الأمريكي سيدوم لعقود، كما أنها تعبر على أن الصين لم ولن تستطيع تحدى السيطرة الأمريكية على العالم وأنها ستقبل هيمنة القوة للولايات المتحدة ولكن ليس بالضرورة سلوكها. ويوجه التحديث العسكرى الصينى مبدئياً إلى أى طارئ محتمل فى مضيق تايوان، ولكن ليس بالضرورة ضد الوضع الإستراتيجي الأمريكي الشامل فى شرق آسيا، وبالتأكيد ليس موجهاً ضد أى صراع فى شبه الجزيرة الكورية، ولا تقوم الصين بأى محاولة لتشكيل أى مخالفات ضد الولايات المتحدة أو بالاستخفاف بحلفائها فى شرق آسيا، والأكثر دلالة، تعترف جمهورية الصين الشعبية بأن العديد من دول شرق آسيا تدعم أساساً دور الولايات المتحدة فى المنطقة لحفظ التوازن فى الإقليم، خاصة لمنع المنافسة الصينية واليابانية لزعامة الإقليم. (Ahmed, 2005, P. 17)

ولم تهدد الصين بإستخدام حق الفيتو فى مجلس الأمن فى القضية العراقية، فى تناقض ملحوظ مع فرنسا وروسيا، ومن الواضح أن الجيل الرابع من الزعماء الصينيين حذر فى التعامل مع علاقاته الثنائية مع الولايات المتحدة، ولم يغير الاحتلال الأمريكي للعراق الرؤية الصينية تغييراً جوهرياً، حيث يردد السياسيون والمحللون الصينيون أنه لا يجب على الولايات المتحدة أن تنظر إلى الصين

كمنافس لأمريكا، ولإكمال توجهها المعتدل لمواجهة الولايات المتحدة، اعتنقت الصين التعددية، وبدءاً من منتصف التسعينيات بدأت الصين شغل دول الآسيان بالعديد من المنتديات الإقتصادية والأمنية، وفى قمة الآسيان عام 2003 عرضت الصين تأسيس جسم أمنى جديد، وسيتم تأسيس شبكة، فى إطار منتدى الآسيان الإقليمى، لتنمية الحوار بين القوات المسلحة لدول شرق آسيا، وتعتد جهود الصين فى مجملها نوعاً من أنواع إستراتيجية جاليفر والتى تهدف إلى التضييق على أى سياسة أمريكية مؤكدة عن طريق ربطها بإطار التعددية والقيود. (الأبحر، 2005، ص 4)

يتواكب النزوع السلمى للصين مع معادلة أمنية إقليمية تدعمها إلى حد كبير القوة العسكرية والدبلوماسية الأمريكية، لقد جاءت الولايات المتحدة إلى المنطقة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ليس فقط كحاكم عسكرى على اليابان المحتلة لكن كأخ كبير للإقليم كله، محتلة مكان الأوروبيين واليابانيين فى بسط النفوذ. وحالياً فإن الولايات المتحدة هى الوحيدة التى تمتلك القدرات السياسية والعسكرية لردع أى عدوان عسكرى وبذلك تمد الدعامات الأساسية لبناء الأمة، وللتقدم الإقتصادى والروابط الإقليمية فى شرق آسيا. على الجانب الآخر تأخذ دول شرق آسيا بعين الإعتبار وتقدر دور الولايات المتحدة كحافظ للإستقرار كسمسار وكموازن ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، تم الحفاظ على القوة الفائقة للولايات المتحدة فى الإقليم بتفوقها البحرى الخارق. (Ahmed, 2005, P. 18)

وتدعم اليابان الدور الاستراتيجى للولايات المتحدة فى شرق آسيا، وتعتبر واشنطن اليابان الحجر الأساسى للإستراتيجية الأمريكية ووضعها الدفاعى فى شرق آسيا، إن خلق يابان مستقرة وصديقة وقوية إقتصادياً وتتبع وتعتمد على الولايات المتحدة كان الهدف الأمريكي الأساسى منذ بداية الخمسينيات، إعتماداً على المظلة الأمنية الأمريكية، بزغت اليابان كهيمنة إقتصادية بسبب إستثماراتها المتراكمة، ومساعداتها وعلاقاتها التجارية مع دول شرق آسيا، إن جهود طوكيو المنظمة أو المنسقة تجمع المصالح المتباينة لدول شرق آسيا لتكوين إجماع على القضايا الإقتصادية الإقليمية والعالمية، إن انتهاء الحرب الباردة مع بداية

التسعينيات، وظهور الصين كقوة إقليمية محتملة، والأزمة النووية فى شبه الجزيرة الكورية وحرب الولايات المتحدة الحالية على الإرهاب دفع اليابان إلى زيادة قدراتها العسكرية وإتخاذ دور أمنى أكثر فاعلية كمهيمنة تقليدية. وقد حدثت اليابان قوة الدفاع الذاتية وإرتبطت بسلسلة محدودة من المهام الأمنية، على الرغم من ذلك تستمر اليابان فى الإعتماد على الولايات المتحدة فى متطلباتها الأمنية العادية(Renato, 2005, P.76).

وتعتبر بكين الإرتباط الاستراتيجى مع واشنطن مشجعاً، وتقبل الحاجة إلى إدارة الإقليم مع الولايات المتحدة، ويعترف المسؤولون الصينيون بقوة واشنطن وزعامتها الخاصة بشؤون شرق آسيا، إن هذا الإعتراف بالمكانة المهيمنة والوضع الفريد لأمريكا فى عصر ما بعد الحرب الباردة، كما تعتقد بكين، سيجعل واشنطن أكثر إستجابة لمصالح الصين الأم فى تايوان. وتعتبر جمهورية الصين الشعبية تايوان كمقاطعة، وقد بذلت الصين ضغوطاً عسكرية على الجزيرة لمنعها من تأكيد إستقلالها، وأعلنت بكين أنها سوف تستخدم كل الوسائل الممكنة، ومن بينها القوة، للحفاظ على تكاملها القومى الإقليمى، وتريد الصين تفادى أى صدام مع الولايات المتحدة حول تايوان، ولا يعنى ذلك أن الصين لن تستخدم القوة من أجل تايوان، وتعتبر بكين الوحدة المحتملة بين الصين وتايوان ضرورة لشفاء الصين من قرن من الضعف القومى، والإذلال ولظهورها كقوة عظمى تحظى بالإحترام فى شرق آسيا، ومنذ عام 2000 أصبحت الصين غير صبورة بسبب الرفض اللانهائى للجزيرة للتفاوض لإعادة التوحيد الواقعى وبدأت بالتفكير فى إستخدام القوة إذا ما تمسكت تايوان بالنظام الحالى من الإستقلال الفعلى عن الصين. (سلمان، 2005، ص 117)

وترى الصين فى اليابان المنافس الرئيسى فى السيطرة على الإقليم البحرى الذى تطالب به، وأيضاً كقوة برية متزايدة موازنة تتحدى بزوغها كالقوة الأقصى فى الإقليم، وتقلق بكين من أن اليابان ستصبح قريباً قوة عسكرية مساوية أو موازنة لقوة الصين المتصاعدة، وفى يناير الماضى، أصبحت خطوة اليابان البطيئة لتقابل القدرة الصينية المتصاعدة واضحة عندما حذرت طوكيو بكين من

أنها ستدافع عن مصادرها بعد دخول مدمرتين صينيتين منطقة متنازعاً عليها فـــى بحر الصين الشرقى، كما تخشى الصين من الإعلان الأمريكي اليابانى المـــشترك الخاص بتايوان فى فبراير من عام 2005، وقد عنفت بكين اليابان فـــوراً بـــسبب سلوكها الوحشى بإنضمامها للولايات المتحدة فى تحديد الهدف الاستراتيجى العـــام للحليفتين، ألا وهو الحفاظ على السلام فى مضيق تايوان، نتيجة لـــذلك تـــدهورت العلاقات الصينية – اليابانية تدهوراً شديداً لأن رد فعل بكين كان عنيفاً بإعلان أن البيان الأمريكي اليابانى هو تهديد للسيادة الصينية. (الأبحر، 2005، ص 5)

أما التوجه اليابانى للصين فهو أكثر تعقيداً، فمن ناحية ترحب اليابان بالنمو الإقتصادى السريع للصين والذى سيؤدى إلى تعاون إقتصادى أكبر بين الـــدولتين، ومن ناحية أخرى، تتوجس اليابان ليس فقط من النهضة الصينية ولكن أيضاً مـــن تسلح كورياً الشمالية بالسلاح النووى ومن إزدياد التوتر فـــى مـــضيق تـــايوان، ويسبب كل ذلك إحساساً عاماً بعدم الأمان فى معادلة أمنية إقليمية سريعة التغيـــر، وفى مقابل رد فعل الصين للبيان الأمريكي اليابانى المشترك حول تايوان إعترف مسئول رسمى بوزارة الخارجية اليابانية أن ضم تايوان لإهتمامات اليابان الأمنيـــة هو نتيجة لزيادة الميزانية العسكرية لبكين زيادة مقدارها عشرة بالمائة سنوياً فـــى الأعوام العشرة الماضية. (Ahmed, 2005, P. 19)

وفى رد على ما تعتبره بيئة أمنية خارجية أكثر خطورة، وافقت اليابان مع الولايات المتحدة على تصميم نظام دفاعى صاروخى وعلى بناء قدراتها البحريـــة والجوية، كما أنها فكرت فى إحتمال إصلاح الحدود الدستورية بخصوص تنميـــة وتعبئة قواتها البحرية للدفاع عن النفس، وتعكس التغييرات البطيئة فـــى سياســـة اليابان الدفاعية وفى مكانتها الحذر السائد للدولة تجاه الصين أى أنـــه مـــن غيـــر المناسب لطوكيو إعتناق الأهداف السلمية المعلنة لبكـــين حتـــى يظهـــر المـــذهب والتعبئة والتحسن العسكرى الصينى أى نية لسلام حقيقى (الأبحـــر، 2005، ص 6).

إن علاقة الصين غير الطبيعية والمتوترة مع اليابـــان تـــستطيع أيـــضاً أن تخرج مطلب بكين للبزوغ السلمى عن خطه، وقد كانت الصين أقل ملاءمة تجـــاه

طوكيو عنها تجاه نيودلهى وسيؤول ودول الآسيان، فمن ناحية تنظر الصين لليابان على أنها المنافس الرئيسى على الزعامة فى شرق آسيا وأنها قوة برية متزايدة ومؤكدة والتى من الممكن أن تحتوى الصين فى المستقبل، أما اليابان من جهة أخرى فترى الصين الصاعدة، مع إهتمامات أمنية إقليمية أخرى، كتهديد خطير لأمنها. نتيجة لذلك، وجدت اليابان أنه من الضرورى بمكان تقوية تحالفها الأمنى مع الولايات المتحدة. إضافة إلى ذلك، تفرض علاقة بكين المتقلبة مع طوكيو مشكلة فريدة ومعقدة للبزوغ السلمى الصينى فى المنطقة، وإن سوء إدارة العلاقات الصينية مع الولايات المتحدة واليابان، قد يقوض جهود الصين للظهور كقوة سلمية فى شرق آسيا (Xie. 2007, P.21).

الخاتمة:

تمثّل الصين حالياً المرتبة الثالثة إقتصادياً بعد الولايات المتحدة واليابان، حيث تجاوز الإقتصاد الصيني نظيره الألماني في العام الماضي 2007م، وسوف يتجاوز نظيره الياباني في عام 2015م، كما تدعمت الصورة العالمية للإقتصاد الصيني في ظل طوفان الصادرات الصناعية وعالمية التقنية، الأمر الذي وضع الصين في المرتبة الأولى عالمياً كأكبر دولة مصدِّرة للسلع متجاوزة كل الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى، ولو إستمرت معدلات النمو الحالية (6% سنوياً في المتوسط)، فإن الصين سوف تنتقل إلى دول الدخل المتوسط المرتفع بحلول عام 2015م توطئة لانتقالها إلى دول الدخل المرتفع عام 2030م على أقصى تقدير، وتتمثل عناصر القوة الصينية في أنها إستطاعت خلال العقدين الماضيين تحقيق هدفين كان يبدو أنه من المستحيل الوصول إليهما، وهما: الإستقرار السياسي والإجتماعي الملحوظ، بالتوازي مع نمو إقتصادي تجاوز كل الأرقام القياسية السابقة، بينما يحتفظ الحزب الشيوعي الصيني بإحتكار سياسي واضح بعد تجاوزه الرعب السياسي لسنة 1989م، والآن حدث تقدم في مجال الحقوق السياسية والإنسانية، فإن الواقع لايزال في مجمله سلبياً من هذه الناحية. لقد نما الدخل القومي الصيني بمعدل (8 9%) كل عام، والآن تعتبر المنظمات الدولية مثل البنك العالمي أن الإقتصاد الصيني هو الثاني عالمياً بحساب مقارنة مجمل القدرة الشرائية منافساً بذلك اليابان.

وللمستثمرين الأجانب إهتمام وثقة كبيران في الإقتصاد الصيني، حيث تجاوز ما إستثمروه فيه إلى الآن (446) مليار دولار، وبهذا تمثّل الصين ثاني أكبر مستفيد على مستوى العالم من الإستثمارات الآتية من الخارج بعد الولايات المتحدة، وقد إستفادت الصين سنة 2003م من ثمانية أضعاف ما ذهب إلى (البرازيل) من إستثمارات، ومن سبعة أضعاف إستفادة (المكسيك)، ومن أكثر من (21) ضعف ما إستفادته الهند، وبهذا تُعدّ الصين من هذه اللحظة خامس قوة تجارية عالمية.

وفي سنة 2003م أيضاً، تجاوزت الاحتياطات النقدية للصين بالخارج (400) مليار دولار، بعدما لم تكن تتعدى (10) مليارات من الدولارات سنة 1990م، وهذا بسبب التدفّق الشديد لرؤوس الأموال الأجنبية، والفائض الهزيل للميزان التجاري، ما جعل الصين تقف هنا في المرتبة الثانية عالمياً بعد اليابان، وفضلاً عن هذا، فقد إستطاعت الأمة الأكثر سكاناً في العالم أن توفّر بنفسها حاجياتها الغذائية والتجهيزية، وأخيراً يمكننا الآن إعتبار الصين أمة بمداخيل متوسطة، حيث يساوي الدخل الفردي (4400) دولار، أي ضعف الدخل الهندي تقريباً.

توجّه الولايات المتحدة، والإتحاد الأوروبي واليابان إنتقادات للصين تتمثّل في: أنها تتبع سياسات تدخّلية للمشاكل وتعوّل في تجارتها الخارجية على سياسات ضارة بحرية التجارة، وعدم إحترامها حقوق الملكية الفردية، وتفتح وتصدّر منتجات غير أمنة، تضر بالصحة العامة، وتهدّد حياة البشر، وأنها تغرق أسواق عدد كبير من دول العالم بالمنتجات الرخيصة، مما يؤدي إلى تشويه التجارة العالمية، ويحدّ من المنافسة. وبصفة خاصة، تتهم الولايات المتحدة الصين بأنها لا تتعاون بالقدر الكافي لإنجاح مفاوضات جولة (الدوحة) التي بدأت منذ عام 2001م، ومازالت متعثّرة حتى الآن، ويشارك الإتحاد الأوروبي الولايات المتحدة الأمريكية في إتهام الصين بأنها تعمل في علاقاتها التجارية مع الدول النامية بخاصة في إفريقيا على دعم النظم الدكتاتورية ونهب الموارد الطبيعية وخصوصاً النفط.

وفي المقابل تفنّد الصين هذه الإتهامات بأنها ترى أنها دولة حديثة العهد بالنظام الإقتصادي الحر، ومنظمة التجارة العالمية، وأنها تنفّذ إلتزاماتها ولكن بشكل متدرج، وأن هناك إفراطاً أوروبيا أمريكياً في إتهام منتجاتها بالإغراق، وأن كثيراً من هذه الإتهامات غير حقيقي، مما يلحق الضرر بالشركات الصينية ويجعل العديد من دول العالم يفرّط في إتخاذ الإجراءات للحماية ضد هذه المنتجات بدون مبررات كافية، فضلاً عن تعوّد كثير من دول العالم في تعامله مع الصين على أنها دولة خارج منظمة التجارة العالمية، وتنقد الصين التخوفات من الصادرات

الصينية المبنيّة على الكمية الكبيرة لهذه الصادرات، وترى أن المنطق هو النظر إلى القيمة وليس الكمية، وتفنّد الصين مسألة علاقاتها التجارية مع الدول النامية وبخاصة إفريقيا، وتوضّح في هذا المجال أنها تتبنى منهج الاستدامة في مجال التعاون الإقتصادي، وفي علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى، وبخاصة الدول الإفريقية، كما أنها لا ترتبط في علاقاتها مع شركائها التجاريين بدعم الأنظمة السياسية، ولا تضع شروطاً تجارية لتعاملها مع هذه الدول.

وبجانب هذه الدفوع تنتقد الصين القوى الإقتصادية الكبرى، وخصوصاً سياسات هذه القوى، ومنها الدعم الأمريكي والأوروبي في المجال الزراعي، ودور هذه السياسات في تشويه التجارة العالمية والإضرار بالفقراء في الدول النامية.

ومهما يكن من خلافات بين الصين والدول الصناعية الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن أسلوب الحوار والتفاهم هو الذي سوف يتغلب في النهاية على لهجة الإنتقادات والإتهامات المتبادلة، وذلك إما لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تملك زمام المبادرة، ولم يعد بمقدورها توجيه ضربة إقتصادية لإجهاض الصعود الصيني، وإما لأن مصالحها تقتضي منها الجنوح نحو التفاهم والحوار، وعدم التصعيد الإقتصادي ضد الصين، أو كلا الأمرين معاً، ويؤكّد ذلك أن أغلب القضايا التي قدّمتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصين إلى منظمة التجارة العالمية تمت تسويتها ودياً، كما يعوّل كثيراً على أن الحوار الإستراتيجي الذي بدأ بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية سوف يقلّص الخلافات بين الطرفين في القضايا المختلفة، ومنها قضايا الإقتصاد والتجارة.

يمكن للمحلل كذلك أن يتفهم هذا الابتعاد الصيني لو كانت الأحداث السياسية الدولية غير مهمة إلا ان الأحداث الجارية اليوم هي في صلب مستقبل الصين الإستراتيجي سواء الحرب الأمريكية على العراق والتي تعني بشكل كبير تحكماً إستراتيجياً أمريكياً على السلوك السياسي الصيني متخذاً من أدوات الضغط الإقتصادي وخصوصاً في مجال الطاقة والنفط، ومن جانب آخر فإن الصراع الخفي والمستتر الذي تشهده أوروبا والولايات المتحدة وكذلك الصراع المحتمل

تطوره ووقوعه بين الولايات المتحدة وإيران أو الولايات المتحدة وكوريا الشمالية على الأبواب الصينية.

ويرجع جزء من هذه المشكلة إلى أسباب واقعية حقيقية وأسباب إعتذارية وهمية ولعل هذه الأسباب يمكن طرحها على النحو التالي:

أولاً: إنشغال الإدارة الصينية الجديدة بالمشاكل الداخلية الصينية خصوصاً محاولة تجسير الفجوة الحقيقية بين الساحل الجنوبي الغني والوسط الصيني الريفي الفقير والذي هدد في وقت من الأوقات التحول الإقتصادي الصيني وأخذ بشكل عائق حقيقي بل أخذ يهدد الوحدة الصينية بكاملها عندما أخذت المطالب الجنوبية الغنية تزداد بالرغبة بالإستقلال المالي ثم أخذت تتطور إلى الإستقلال الكلي في مرحلة من المراحل ولذلك فإن الإدارة الصينية اليوم أخذت تعالج هذا الجانب بشكل جذري.

ثانياً: ان الذهن الصيني الشعبي والدولي يتوقع من الحكومة الصينية الجديدة خصوصاً وإنها تقوم على عناصر شابة أن يحدث نوع من التغيير الملموس في تركيبة الحزب الشيوعي الصيني بمعنى آخر ان العديد من الأفراد في الصين يتطلعون إلى نوع من تحديث آلية الحكم في الصين القائم على الحزب الشيوعي الصيني والذي يعد آلة التطور الإقتصادي والمرتبط بالانضباط السياسي إلا ان هذه الآلة الجديدة للانضباط أصبحت عائقاً سياسياً أمام التحول الحقيقي والإنطلاق نحو التطور السياسي الفعلي.

ثالثاً: يمكن تفسير السلوك السياسي الصيني هو أن هناك قضية دولية يمكن ان تتفجر في أية لحظة على أعتاب الحدود الصينية ومرتبطة هذه الأزمة بالمستقبل الصيني. إن إنشغال الصين بالأزمة الكورية الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية هو عامل مهم جداً في السلوك الصيني الخارجي حيث ان الورقة الكورية الشمالية تعد بحق واحدة من أهم أوراق النظام السياسي الصيني تجاه القوى الإقليمية والدولية.

تسعى الصين إلى إستثمار الوضع في شبه الجزيرة الكورية إلى أبعد الحدود حيث ان هذه الورقة يمكن إستخدامها من أجل الحصول على أكبر

التنازلات وأكثر المطالب من جميع المحيط الصيني سواء اليابان أو كوريا الجنوبية أو الهند ناهيك عن التنازل السياسي المحتمل من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا حيث ان الصين تعي حجم المعضلة السياسية وحجم الفوائد التي يمكن أن تجنيها من هذه الأزمة وكذلك حجم الخسائر والأخطار.

إن الصين تحاول توظيف الأزمة الكورية من أجل إيجاد توازن إقليمي يمكن من خلاله أن تكون لاعبا مؤثرا ومهما في هذا الجزء من العالم بمعنى ان الصين تحاول عبر كوريا الشمالية تقليم أدوات التأثير الأمريكي على المنطقة عبر وجود دور لكوريا الشمالية دور مؤثر لليابان وكوريا الجنوبية بالتعاون مع الصين وليس الدور الأكبر والأهم للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الجانب الآخر فإن الصين يطغى على سلوكها وتفكيرها الهم الإقتصادي بحيث ترى أن التنمية الإقتصادية هي مفتاح المفاتيح للتطور والقوة الصينية على المدى المتوسط البعيد وان الأزمة الكورية جنباً إلى جنب مع التنمية والتطور الإقتصادي هو المفتاح الحقيقي لدور صيني مؤثر على المستوى الإقليمي وعلى المستوى الدولي.

ولذلك فإن ابتعاد الصين عن الأحداث الدولية جاء من أجل ترسيخ وإكمال البرنامج الإقتصادي والتنموي من جانب ومن أجل الابتعاد عن زج الصين في مغامرات غير محسوبة وغير واضحة المعالم وغير مضمونة النتائج في المدى المتوسط والبعيد.

إن الرهان الصيني يمكن أن يعطي أفضل النتائج ولكن العكس يمكن الحدوث بمعنى آخر فإن الأحداث الدولية متسارعة ويمكن أن تجعل الصين أقل قدرة على إستخدام نفوذها ومكانتها لإستثمارها لصالحها على المستوى الإستراتيجي وان الوقت كفيل بإيضاح ذلك وإبرازه في المستقبل.

نتائج الدراسة:

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كانت ما يلي:

1. إن التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية الصينية هي تحولات تكتيكية وليست إستراتيجية حيث أن إعادة توحيد تايوان ولعب دور قيادي

في آسيا هما من صلب الإستراتيجية الصينية، والتحول كان في التكتيكات الصينية إتجاهها.

2. إن الإصلاح الإقتصادي في الصين أدى إلى تدعيم التعاون الدولي في المنطقة، إلا أنه يمكن أن يكون على المدى البعيد عامل لإثارة التوترات وعدم الإستقرار في المنطقة، في ظل ما أدت إليه الإصلاحات الإقتصادية إلى تطور الصناعة الصينية بشكل كبير وحاجتها المتزايدة للموارد الأولية ولمصادر الطاقة.

3. إن موقف المؤسسة العسكرية الصينية محدد هام لصانع القرار خاصة بالنسبة للقضايا القومية الحساسة كتايوان، لدوره المؤثر في معادلة صراع القوى داخل الحزب الشيوعي الصيني.

4. إن الطبيعة الأمنية الجديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة جعلت من التهديدات الأمنية الجديدة يستلزم من الصين تحديث قواتها العسكرية بعد إنهيار أسس الإستراتيجية الدفاعية التقليدية القائمة على أساس الحرب الشعبية الواسعة النطاق بزوال التهديد العسكري السوفييتي.

5. من خلال دراستنا لكيفية تسوية الصين لقضاياها الأمنية نجدها تتبع المدخل الإقتصادي، ونجد ذلك بشكل واضح من خلال تطوير تعاونها الإقتصادي والتجاري مع تايوان نحو التكامل السياسي السلمي، ومن خلال إقتراحها بتسوية النزاع حول جزر سبراتلي من خلال إقامة مشروعات مشتركة مع الدول المتنازعة، ومن خلال تطوير التعاون الإقتصادي بين مقاطعة سينكيانج ودول آسيا الوسطى المجاورة لها لتطويق التيارات الانفصالية في تلك المنطقة.

6. أن التوجهات الأمنية للصين تؤكد إهتمام الصين بتحقيق الإستقرار السياسي والأمني والإقتصادي في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا والتفرغ في بناء قاعدة إقتصادية قوية تمكنها من لعب دور فاعل في النظام العالمي، وأن الصين تسعى لِلَعب دور أمني وإقتصادي إقليمي قيادي دون السعي لتحقيق دور عالمي قطبي.

7. الصين هي الأولى عالمياً من حيث الموارد البشرية، وهي الأولى الأولى عالمياً من حيث معدل سرعة النمو الإقتصادي، وتمثل ثاني أكبر إقتصاد عالمياً من حيث القوة الشرائية، وأيضاً تمتلك أضخم جيش في العالم تسانده قوات احتياط.
8. الصين مرشحة للتفوق على الإقتصاد الأميركي عام 2020، إذا ما إستمر نموها الإقتصادي على نفس الوتيرة، وقد تستغل الصين الظروف الدولية المناسبة لفرض آرائها على الولايات المتحدة في عدة قضايا عالمية.
9. أما المعوقات التي قد تقف في طريق الصين نحو توجهها العالمي، فيأتي أبرزها من خلال مشكلة نقص الطاقة الذي تعاني منه الصين، وهذا ما دفعها إلى رفع نسبة إستيراد البترول من المملكة العربية السعودية بنسبة (38%)، وتتمثل المشكلة الثانية في التلوث البيئي بسبب إعتماد الصين المفرط على الفحم الحجري كمصدر من مصادر الطاقة، وقد يدفع ذلك المجتمع الدولي إلى الضغط عليها من أجل تخفيض إعتمادها على الفحم للتقليل من عوامل الإحتباس الحراري وتغيير المناخ.
10. إن السياسة الخارجية الصينية بدأت في الآونة الأخيرة تبحث عن مكانة عالمية، أفرز ذلك عدد من المؤشرات، أهمها تدخل الصين في عدد من القضايا الدولية كإرسال قوة دولية إلى السودان في دارفور، الأمر الذي أزعج الإدارة الأميركية، ووقوف الصين إلى جانب روسيا في تصويتها ضد فرض العقوبات في مجلس الأمن على إيران، وإبرام العقود والإتفاقيات التجارية مع عدد من دول الخليج العربي كالإمارات والسعودية، كل هذه المؤشرات تدل على أن الصين تتطلع إلى مشاركة واشنطن في إتخاذ القرارات العالمية ولو في المستقبل المنظور.

المراجع

أ. المصادر العربية:

الأبحر، سحر (2005). **إستطلاع دلائل الظهور الصينى السلمى المتوقع**، قراءات إستراتيجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

إبراهيم، فقيه محمد، (1980). **سياسة الصين الخارجيه والعالم الثالث**، عمان: الجامعة الأردنية.

أبو جابر، كامل (2003). موقف الصين من بعض القضايا العربية، **المجلة العربية للثقافة**، عدد 38، ص 241.

أبو دهب، فتوح (2002م). **نموذج التنمية في الصين حدود وإمكانيات التطبيق خليجياً**. مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ع (30).

أبو عامود، محمد سعد (2006). **مقومات الصعود الصيني**، تحرير هدى ميتيكس وخديجة أبو عرفة، القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة.

الأخرس، إبراهيم (2005). **التجربة الصينية الحديثة في النمو هل يمكن الإقتداء بها**، ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى.

آل ثاني، فهد بن عبد الرحمن (2002). جيوبوليتيكية الإقتصاد العالمي: من الجزيرة العالمية إلى أمريكا الكبرى، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (275)، كانون ثاني، ص 62، ص 102.

أمين، سمير (2003). **الإشتراكية وإقتصاد السوق (تجارب الصين–فيتنام–كوبا)**. القاهرة: مكتبة مدبولي.

الأنباري، أحمد عبد الأمير (2007). **السياسة الخارجية الصينية وكيفية التعامل مع الازمات الدولي**، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ط2.

الباش، هاشم (2008). ملاحظات أولية عن أسباب الأزمة المالية وتداعياتها، **مجلة الدراسات الإستراتيجية**، المجلد الرابع، العدد 13، ص 28–36.

بن هويدن، محمد (2007). محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد (13)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ص 68– 150.

بهبهاني، هاشم (1984). **سياسة الصين الخارجية في العالم العربي (1955 ــ 1975)**، ترجمة سامي مسلّم، بيروت (لبنان)، مؤسسة الأبحاث العربية، (ط 1).

بيارنيس (2003). **القرن الحادي والعشرين لن يكون أمريكياً**، ترجمة مدني قصري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

توفيق، سعد حقي (1999). **النظام الدولي الجديد دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، القاهرة: الأهلية للنشر والتوزيع تاريخ النشر.

جلال، محمد نعمان (2008). مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد والصين، **مجلة الدراسات الإستراتيجية**، المجلد الرابع، العدد 13، ص 19-54.

جلال، محمد نعمان جلال (1974). **السياسة والثقافة في الصين**، القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية، 13-29.

الجهني، عيد بن مسعود(2008). الرد علي كيسنجر .. من هو الضحية؟، www.marafea.org.

جيان، لي وي (2001). العلاقات بين الصِّين ودول الشرق الأوسط، ترجمة ووقن فو (عثمان)، **مجلة السياسة الدولية**، العدد145، ص 5-74.

حافظ، محمد شوقي عبد العال (1993). **موقع العرب من النظام العالمي الجديد**، مجلة شؤون عربية، العدد (75).

حتي، ناصيف يوسف (1999) **التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وإنعكاسه على النظام الإقليمي العربي في : العرب وتحديات النظام العالمي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حداد، ريمون، (2000). **العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة**، بيروت: دار الحقيقة.

الحمش، منير (2002). **الصين الشعبية عملاق قادم من الشرق**، دمشق (سورية) ــ الأهالي للتوزيع، (ط 1).

حنا، إلياس (2008). أيهما: عالم جديد أم نظام إقليمي جديد، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد: 10468، ص 13-14.

دبش، دبش (2004) العلاقات العربية الصينية: مسيرة تعاون لأفاق واعدة، **المجلة العربية للثقافة**، عدد 132، ص 51.

الدجاني، أحمد صدقي (1995). **أضواء على الصين اليوم**، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

رشيد، حيدر (1995). العوامل المختلفة لنشأة وتفكك النظام العالمي الجديد، **جريدة الدستور**، العدد رقم 9964، ص 7.

زانج، وي وي (1998). **الإصلاح الإقتصادي في الصين ودلالاته السياسية: دراسات عالمية 11**، الإمارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

زايتس، كونراد (2003). **الصين عودة قوة عالمية**، ترجمة وتحقيق: سامي شمعون، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث.

زرنوقة، صلاح سالم (1998) الصين: التحولات الداخلية والسياسات الخارجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 132، ص 53-54.

سابا، إلياس (2009). الأزمة المالية العالمية.. أسبابها وإنعكاساتها، **المستقبل العربي**، العدد 360، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 10-27.

سلمان، جابر سلمان (2005). **دور الصين في السياسة الدولية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.

سليم، محمد السيد (1998). **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

سليمان، أمجد سليمان (2003). **الصين والولايات المتحدة الأمريكية: إمكانية القطبية الثنائية**، رسالة ماجستير غير منشورة، دمشق: المعهد العالي للعلوم السياسية.

شارما، روشير (2008). الصين: النمو المطرد يصل إلي نهايته بسرعة، **صحيفة نيويورك**، العدد 280، ص 4.

شينكار، أوديد (2005). **العصر الصيني: القوة الإقتصادية في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.

عبد الحي، وليد سليم (2000). **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (1978-2010)**، أبو ظبي (الإمارات) ـــ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (ط1).

عبد العزيز، عبد العزيز حمدي (1997). **التجربة الصينية: دراسة أبعادها الأيدولوجية والتاريخية والإقتصادية**، القاهرة، ام القرى.

عبد الله، عبد الصمد سعدون (2007). الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد (15)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 97-127.

عبد الله، عبد الصمد سعدون، وعبد الرزاق، طيب عثمان (2008). **التنمية والبعد الإشتراكي للسوق: دراسة تحليلية في الإقتصاد الصيني**، مجلة البحوث الإقتصادية، العددان (43-44)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 86- 137.

عبد الناصر، وليد (1998). ماذا بقى من تأثير ماو في صين اليوم؟، **السياسة الدولية**، العدد (132)، ص 85.

عبيد، هناء (2008). العلاقات الأمريكية الصينية، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 121، ص 141-143.

عثمان، سعد محمد، والثامر، سامرة نعمة (2001). **التحولات الهيكلية في بنية الإقتصاد الصيني وافاق تطوره المستقبلي**، دار وائل للنشر، عمان.

عطوان، خضر عباس (2002). الصين بين حافز إمتلاك القوة وقيد القطبية الأحادية، **مجلة شؤون خليجية**، العدد 3، الإمارات، ص 30.

عطوان، خضر عباس (2007). **الصين ومستقبل علاقات القوى**، مجلة المستقبل العربي، العدد 341، الإمارات، ص 46.

العفيفي، فتحي (2009). الأزمة المالية وتداعياتها: رؤية مغايرة، **مجلة السياسية الدولية**، العدد (175)، القاهرة، مصر، ص 81- 125.

العقيلي، مازن (2008). محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط، حوليات آداب عين شمس، **دورية علمية محكمة، المجلد36** .

فرج، أحمد محمد (1993). الإصلاحات الإقتصادية والسياسية في الصين، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 114، ص 25.

فرحات، محمد فايز (1998). الإقتصاد الصيني: رؤية سياسية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 132، ص 14.

فهمي، عبد القادر محمد و الرفوع، فيصل عودة (2009). **نظرية السياسة الخارجية**، الطبعة الأولى، الجامعة الأردنية.

فوزي، أحمد حسنين (1998). **فى عالم الصين**، القاهرة: دار المعارف.

قنديل، حنان (2008). التغير والإستمرار في السياسات الصينية. قراءة في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 171، ص 48-100.

قنديل، حنان (2008). الصين: نموذج جديد للقوة الصاعدة، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 173، ص 25-39.

كريب، إيان (1999). النظرية الاجتماعية، من بارسونز إلى هابرماس، **عالم المعرفة**، العدد 244.

كيسنجر، هنري (2002). **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت.

مايكل دي، سوين (1997). **الصين: عن كتاب التقييم الإستراتيجي**، تحرير زلمي خليل زاد، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

مقلد، إسماعيل صبري (1979). **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، جامعة الكويت ، الطبعة الثانية.

المناعي، علي عبدالله (2008). الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على دول مجلس التعاون، **مجلة الدراسات الإستراتيجية**، المجلد الرابع، العدد 13، ص 39- 45.

مينجيس، قسطنطين (2007). **الصين: الخطر المتفاقم**، نيويورك: دار نيلسون كارانت.

نافع، إبراهيم (2000). **الصين معجزة نهاية القرن العشرين**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

النجار، أحمد السيد (2008). الأزمة المالية الأمريكية والعالمية وإعادة الإعتبار لدور الدولة والنموذج الإشتراكي، **كراسات إستراتيجية**، السنة 18، العدد 194، القاهرة، الأهرام، ص 43-80.

نعمة كاظم هاشم (1987). **العلاقات الدولية**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد.

وهبة، سعد الدين (1998). **نصف قرن في الصين**، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات.

يسين، السيد (2008). **مأزق العولمة الرأسمالية**، الأهرام، العدد 44502، ص 21-30.

ب. المراجع الأجنبية:

Ahmed, Farooq & Stanley Hoffman (2003). **World Governance: Beyond Utopia**. Daedalus, Vol. 132 ،No.1. PP 14-19.

Charles E. Callwell. (1990) "**Smal Wars**" a tactical textbook. Imperial soliders, London, Green hill.

Chen, Menggen (2008). The Construction Of Country's Statistic Strategy**; Statistical Research**. Vol 100872. No 59. PP 7-111.

Jonathan, Wilken (1985). **Foreign Policy Behavior**, Beverly Hills: Sage.

Renato, Gruz De Castro (2005). **Exploring The Prospect Of China's Peaceful Emergence: Strategies And Obstacles**

To The PRC'S 21 St Century Geopolitical Gambit, **Views And Policies**.Vol. 2, No. 1. PP 74-76.
Roberto. Keohan & Josephs. Nye. (1977). **Power and Interdependnces**, World Politics in Transition. 3rd Edition, This landmark book, NewYork.
Wang, Wensen (2006). **The Choice Of China's Way On Statistic Development And Reform**, Statistic Strategy, Vol 22, No 5, pp 25-36.
Xie, Fuzhan (2007). **The Improvements, Challenges And Policies Of China's Statistical Reform**, Chinese Statistics.
Yan, Heqing & He Qinghua, Tian Zhenxing (2007). **Perfect The Method Used For The Statistics In The Basic-Level**, Statistical Research, Vol 12. N5 11. pp 1-19.